الخلاف الصرفي بين المازني وابن جني من خلال كتابيهما "التصريف وشرح المنصف"

إعداد الدكتورة

نادية عبد الحميد عبد الله عبد الحافظ

الاستاذ المساعد والقائم بأعمال القسم بكلية البنات
الإسلامية والعربية بالقاهرة

المقدمة

الحمد لله الذى لا يُؤدى شُكر نعمةٍ من نعمه إلا بنعمة منه ، أحمده حمداً كما ينبغى لكريم وجهه وعظيم سلطانه ، وأستعينه استعانة من لا حول له ولا قوة إلا به ، وأصلى وأسلم على خير الخلق عندك وأحبهم إليك وأكرمهم لديك ، سيدنا محمد الذى اصطفيته للرسالة وأيدته بالمعجزة وآتيته من جوامع الكلم ما طوى به غزيرَ المعانى فى اليسير من الألفاظ ، فكان بيانهُ النبويُ الشريفُ أبلغَ ما عرفت فصحانا بعد كتاب الله ، وبهما هـــــــــدى الله الضـــــــــالَ وأرشـــــــــد الحائرَ وعلم الجاهلَ . وبعد ،،،

فإن الخلاف النحوى من المسائل التى حظيت بالبحث قديماً وحديثاً ودارت حوله دراسات كثيرة تركزت في معظمها على الخلاف بين المدرستين : البصرية والكوفية . أما الخلاف بين العلماء عامة أو بين علماء المدرسة الواحدة فلم يُشر إليها . وكذلك الخلاف الصرفى لم يحظ بتلك الدراسة على الرغم من أنه إذا كان علم النحو يعنى بدراسة الأساليب العربية وإدراك معانيها التركيبية فإن علم الصرف هو الذى يعنى بدراسة مفردات تلك الأساليب لمعرفة البنية السليمة من السقيمة ، وكلما كانت هذه المفردات صحيحة متينة كان الأسلوب قوياً فى مبناه ، رائعاً فى معناه وإلا فلا ، كالبناء الشامخ إذا لم تكن لبناته شديدة وثيقة التركيب تداعى وهوى .

ولذا كانت الحاجة ماسة إلى معرفة هذا الفن ؛ لاحتياج العلوم إليه واعتمادها عليه ؛ وذلك للوقوف على سر صياغة الكلمات ، وإدراك مدى

التناسق والتناغم بين معنى الصيغة ولفظها . فأردت أن أخوض في هذا المضمار – يعني (الخلاف الصرفي) – ، فوجدت أنه خير من يمثل هذه الدراسة هو أبو عثمان المازنى فى كتابه التصريف ، وأبو الفتح عثمان بن جنى فى كتابه المنصف فى شرح تصريف المازنى نفسه .

وقد جاء هذا البحث بعد هذه المقدمة فى تمهيد ومبحثين ، ثم خاتمة مشفوعة بفهارس عامة للبحث .

أما المقدمة فكانت عن أهمية الموضوع ، والسبب الذي من ورائه اختيار هذا الموضوع .

أما التمهيد فقد تضمن الآتى :

أولاً : النحويون والدراسة الصرفية .

ثانياً : مفهوم الصرف فى اللغة والاصطلاح .

ثالثا : أهمية علم الصرف وشرفه .

أما المبحث الأول : فهو يتناول ما خالف فيه ابن جنى المازنى .

وأما المبحث الثانى : فهو يتناول ما استدركه ابن جنى على المازنى ، وقد تضمن الآتي :

- **مااستدركه عليه فيما تجاوزه ولم يذكره .**
- **مااستدركه عليه فيما أجمله ولم يفصله .**
- **مااستدركه عليه فيما كان فيه رأيان ولم يرجح أحدهما على الآخر.**
- **مااستدركه عليه فيما يتعلق بالعلة .**
- **مااستدركه عليه فيما يتعلق بالقياس .**

- **مااستدركه عليه فيما يتعلق بالأسلوب .**
- **مااستدركه عليه في إطلاقه الحكم وتعميمه .**
- **مااستدركه عليه فيما عدم نسبة الرأي إلى صاحبه مع أمر آخر مما ذُكر.**

أما الخاتمة : ففيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

والله أسأل أن أكون قد أصبت فى عملى هذا والله الهادى إلى سواء السبيل .

د / نادية عبدالحميد عبدالله عبدالحافظ

الأستاذ المساعد والقائم بأعمال قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة

التمهيد

أولاً : النحويون والدراسة الصرفية .

عرف النحويون القدماء أهمية علم الصرف منذ المراحل المبكرة من حياة الدرس اللغوى ، وبينوا مدى احتياج جميع المشتغلين بعلوم العربية إليه ؛ لأن هذا العلم يضع القواعد والقوانين والأقيسة التى بواسطتها معرفة ما يتصل بأنبية الكلمات وحروفها الأصلية والزائدة وما لحقها من الحذف والتغيير وغير ذلك .

قال ابن جنى : وهذا القبيل من العلم ، أعنى التصريف ، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يُوصَلُ إلى معرفة الأشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يُوصَلُ إلى ذلك إلا من طريق التصريف([1]) .

ويعود إلى سيبويه الفضل الأول فى وضع أسس علم التصريف ؛ لأنه بعد انتهائه من الدرس النحوى ، بدأ فى دراسة أبواب الصرف . وكانت البداية بباب عنوانه :

" هــذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة ، وما قيس من المعتل الذى لايتكلمون به ، ولم يجئ فى كلامهم

([1]) المنصف صـ ٣١ . ت/ محمد عبد القادر أحمد عطا - ط١ لسنة ١٤١٩ه – ١٩٩٩م – دار الكتب العلمية – بيروت .

إلا نظيره مـــــــن غير بابه ، وهو الذى يسميه النحويون التصريف والفعل "([1]) .

وقد كانت هناك موضوعات درسها سيبويه قبل هذا الباب وهى تقع ضمن أبواب الصرف ،عند بعض العلماء كالنسب والتصغير وبناء الأفعال وأبنية المصادر .

وأما النحويون منذ سيبويه فقد جعلوا الحديث عن الصرف ومسائله فى آخر الكتب التى ألفوها ، لأنهم كانوا يستهلونها بالنحو .

قال ابن جنى : إنك لاتكاد تجد كتاباً فى النحو إلا والتصريف فى آخره .... فالتصريف إنما هو لمعرفة أَنْفُس العلم الثابتة ، والنحو إنما لمعرفة أحواله المتنقلة ، ألا ترى أنك إذا قلت :

قام بكرٌ ورأيت بكراً ومررت ببكرٍ

فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ، ولم تعرض لباقى الكلمة ، وإذا كان كذلك ، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأن معرفة الشئ الثابت ينبغى أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة ([2]) .

وقد علل ابن جنى السبب فى بدء القدماء منذ سيبويه مؤلفاتهم بالنحو، وذلك يعود إلى أن الصرف لمّا كان عويصاً صعباً ، بُدئ قبله بمعرفة النحو ثم جـــئ به بعد ذلك ، ليكون الارتياض فى النحو موطئاً

([1]) الكتاب جـ٤ / ٢٤٢ .
([2]) المنصف صـ ٣٤ .

للدخول فيه ، ومعيناً على معرفـــة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصرف الحال ([1]) .

وقال ابن عصفور : وقد كان ينبغى أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية ، إذ هو معرفة ذوات العلم فى أنفسها من غير تركيب ، ومعرفة الشئ فى نفسه قبل أن يتركب ، ينبغى أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التى تكون له بعد التركيب ، إلا أنه أُخِّر للطفه ودقته، فجعل ما قـــــدم عليه من ذكر العوامل توطئة له ، حتى لايصل إليه الطالب إلا وقـــــد تـــــدرب وارتـــــاض القياس([2]). ولم ينفصل الصرف عن النحو إلا على يد المازني ، وقد كان النحو والصرف قبل ذلك مسمياً بـــ(علم العربية) .

ثانياً : مفهوم الصرف فى اللغة والاصطلاح :

(أ) مفهوم الصرف لغة :

نقف أمام بعض المعانى اللغوية للجذر المعجمى (ص ر ف) لأنه يفيد فى معرفة الصرف بمعناه الاصطلاحى .

- الصرف : رد الشئ من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره .
- تصريف الرياح : صرفها من حال إلى حال ، وتقلبها فى وجهاتها المختلفة .

([1]) السابق نفس الصفحة .

([2]) الممتع فى التصريف جـ١ / ٣٠ ، ٣١ ؛ وينظر : مسائل الخلاف الصرفية بين سيبويه فى الكتاب ، والمبرد فى المقتضب بمجلة الزهراء العدد الرابع والعشرون .

- **انصرف عنه : تحول عنه وتركه ، قال تعالى : {** ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ **}** (١) .
- **صَرَّف الألفاظ : اشتق بعضها من بعض .**
- **صَرَّف النقد بمثله : بدّله . والصّراف : من يبدِّل المال بمثله .**
- **تصرفت به الأحوال : تقلبت .**

ونشير إلى أن المعنى اللغوى للتصريف يشبه الصرف إلا فى التكثير، وأكثر ما يقال فى صَرْفِ الشئ من حالة إلى حالة ، ومن أمر إلى أمر ، لذلك كان معنى (تصريف الرياح) : صرفها من حال إلى حال ، ومنه تصريف الكلام ، وتصريف الأحوال : تقلبها(٢) .

وهذا المعنى اللغوى لمادة (ص ر ف) أساسه التحويل أو التغيير،أو التقليب ، ويلتقى هذا المعنى مع المفهوم الاصطلاحى لعلم الصرف الذى يدور فى نطاق تحويل الأصل الواحد إلى أبنية مختلفة .

(ب) مفهوم الصرف فى الاصطلاح :

يدور المعنى الاصطلاحى لعلم الصرف فى إطار أمرين :

<u>الأمر الأول</u> : جعل الكلمة على صيغ أو أبنية مختلفة لأداء ضروب من المعانى المختلفة ، فإذا كان لدينا أصل لغوى مثل (ك ت ب) نستطيع أن نأتى منه بعدة صيغ أو أبنية صرفية للدلالة على بعض المعانى نحو : كَتَبَ ، يَكْتبُ ، اكْتُب ، كَاتَب ، كَاتِب ، مكتوب ، كُتُب ...

---

(١) سورة التوبة من آية ١٢٧ .
(٢) المفردات صـ ٢٨٣ .

وسواها من الصيغ التى يمكن بناؤها من مادة (ك ت ب) للتعبير عن بعض المعانى .

ويتصل بهذا الأمر اختلاف صيغ الاسم للمعانى التى تطرأ عليه كالنسب والتصغير والتكسير والتثنية والجمع ....

الأمر الثانى : تغيير الكلمة عن أصلها لغرض آخر غير اختلاف المعانى نحو : تغيير الفعل الماضى : قَوَلَ إلى قال ، وبَيَعَ إلى باع ، فهذا التغيير لم يأت لغرض معنوى .

وعندما يهتم علم الصرف بهذا التغيير الذى يتناول بنية الكلمة وصيغتها يبين ما فى حروفها من أصالة ، أو زيادة ،أو حذف ، أو صحة، أو إعلال ، أو إبدال ، أو غير ذلك من أنواع التغيير الذى لايتصل بالمعنى ، ولا يؤثر فيه .

وقد عرفه الشيخ أحمد الحملاوى– رحمه الله – بأن له فى الاصطلاح معنيين:

الأول : المعنى العملى : هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل إلابها كاسمى الفاعل والمفعول ، واسم التفضيل والتثنية والجمع إلى غير ذلك .

الثانى : المعنى العلمى : هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التى ليست بإعراب ولابناء ([1]) .

([1]) مقدمة شذا العرف صـ ١٩ .

ثالثاً : أهمية علم الصرف وشرفه :

الذى يبين أهميته وشرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوى ولغوى إليه أيما حاجة ؛ لأنه ميزان العربية .

ألا ترى أنه قد يُؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ، ولايتوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف ؛ نحو قولهم : كل اسم فى أوله ميم زائدة مما يُعمل به ويُنقل ، فهو مكسور الأول ، نحو : مِطْرقة ومِرْوَحة ، إلا ما استثنى من ذلك ، فهذا لايعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ، ولا يُعلم ذلك إلا من جهة التصريف .

ونحو قولهم : إن الفعل الماضى إذا كان على وزن (أَفْعَل) يكون مصدره على وزن (مُفْعَل) نحو : أَدْخَلْتُه مُدْخَلاً .

ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته لقلت : مُكْرَماً ، قياساً ولم تحتج فيه إلى السماع ، إذا علمت أن أكرم على وزن أفعل .

ومما يبين أهميته وشرفه أيضاً أنه لايتوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ؛ ألا ترى أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله تعالى بـــــ (حنّان) ؛ لأنه من الحنين والحِنّة ، وهى رقة القلب ، وهي من صفات البشر الخاصة بهم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وكذلك امتنعوا أيضاً من وصفه سبحانه وتعالى بـــــ (سَخِىّ) ؛ لأن أصله من الأرض السخاوية ، وهى الرخوة ، بل وصفوه بـــ (جوَّاد) ، وهو أوسع فى معنى العطاء ، وأدخل فى صفة العلاء .

ومن لابصر له بالاشتقاق يُجوِّز استعمال هاتين الصفتين فى حق الله تعالى .

فالصرف يثرى اللغة بما يتيحه لموادها من المعانى الوظيفية الكثيرة التى تعبر عن المعنى محمولاً على هيئة اللفظ دون إرهاق المنشئ بالبحث عن مواد جديدة لأداء تلك المعانى ، ومن ثم فهى تحقق فى الوقت نفسه غاية عزيزة من أهم غايات البلاغة وهى الإيجاز .

فالصرف لابد لكل مثقف من دراسته ؛ لأنه يصون القلم واللسان عن الخطأ فى صوغ المفردات طبقاً لما نطقت به العرب ، فهو فى المرتبة الأولى من حيث التعلم بالنسبة إلى العلوم العربية حتى النحو ، لأنه يؤلف بين أشتات اللغة ، ويلم شعثها فى قواعد كلية ، وضوابط جامعة تقرب الشقة على الطالب ، وتغنيه بعض الغناء عن التنقير فى المعاجم ، وذلك باستعمال القياس وتطبيق القواعد([1]) .

كل ذلك قد حدا بالشيخ الحملاوي أن يقول : " فما انتظم عِقدُ علمٍ إلا والصرف واسطته ، ولا ارتفع مناره إلا وهو قاعدته ، وهو إحدى دعائم الأدب وبه تعرف سعة كلام العرب " ([2]).

([1]) ينظر : مسائل الخلاف الصرفية بين سيبويه فى الكتاب والمبرد فى المقتضب العدد الرابع والعشرون بمجلة الزهراء (كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة) .

([2]) مقدمة شذا العرف في فن الصرف صـ ١٧ .

المبحث الأول :

ماخالف فيه ابن جني المازني

١- (دلامص) بين الثلاثى والرباعى

اتفق كل من الخليل والمازنى إلى أن الميم فى (دلامص) زائدة ، وذهب الخليل – فيما نسبه إليه المازنى – إلى أن الكملة أصلها من الثلاثى ، وذهب المازنى إلى أن الأقوى فى ذلك كونها من الرباعى ، ورجح ابن جنى مذهب الخليل .

قال أبو عثمان : " وزعم الخليل أن (دلامصاً) الميم فيه زائدة ، وهو (فُعَامل)، والدليل على ذلك قولهم : (دلاص) ، و (دَلِيص) فـــى معنى (دلامص) .

ولو قال قائل إن (دلامصاً) من الأربعة ، معناه (دَلِيصٌ) وليس بمشتق من الثلاثة ، قال قولاً قوياً ، كما أن (لآلاً) منسوب إلى اللؤلؤ . وليس منه ، وكما أن (سِبَطْراً) معناه السِّبط وليس منه "(١) .

وعقب أبو الفتح على كلام المازنى بقوله : " مذهب الخليل فى هذا أكشف وأوجه من مذهب أبى عثمان ، وذلك أنه لما رأى (دلامصاً) بمعنى دَلِيص ووجد الميم قد زيدت غير أول فى (زُرْقُم وسُهْتُم) (٢) وبابهما – ذهب إلى زيادة الميم فى (دلامص) ، فهذا قول واضح كما تراه ، والذى ذهب إليه أبو عثمان أغمض من هذا .

---

(١) التصريف صـ ١٥٦ .
(٢) الزرقم : شديد الزرقة ، والسهتم : لعظيم الاست .

وذلك أنه لمّا لم ير الميم قد كثرت زيادتها غير أوّل ، ووجد فى كلامهم ألفاظاً ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية ، وليس بين هذه وهذه الألفاظ إلا زيادة الحرف الذى كمّل أربعة حمل (دلامصاً) عليه هرباً من القضاء بزيادة الميم غير أوّل ، ألا ترى أن (لاّ لاً) ثلاثى ، ولؤلؤاً رباعىّ ، والمعنى واحد واللفظ قريب بعضه مـــن بعض ، وكذلك (سَبِطٌ ، وسِبْطرٌ) ، وكلا القولين مذهب ، وقول الخليل أقيس وأجرى على الأصول "([1]) .

وذكر أبو بكر بن السراج رأى الخليل ونسبه إليه ، ورأى المازنى ولم ينسبه لمعين مقتصراً على قوله : " وغيره يقول : هو بمنزلة اللآل مـــن اللؤلؤ ، شاركه فى بعض الحروف وخالفه فى بعض ، والمعنى متفق "([2]) .

وقد تعرض ابن جنى لكلمة (دلامص) فى كتابه التصريف الملوكى من غير أن يتعرض لكونها مأخوذة من الثلاثى أو الرباعى مقتصراً على ذكر مواضع زيادة الميم ومواضع أصالتها ، وحكم الزيادة فيها قائلاً : " موضع زيادة الميم أن تقع أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول ، نحو : مَضْرِب ، ومَقْتَل ، ومُكْرِم . ومجمل حكمها فى ذلك حكم الهمزة ، وكذلك إذا كان بعدها أربعة أصول كانت الميم أصلاً ، وذلك نحو ميم مرْزجوش ([3]) وهى أصل ، ومثاله : (فَعْلَلُول) ... وقد زيدت الميم حشواً ، وذلك شاذ لايقاس عليه ، قالوا : (دُلامص) ، فالميم عند الخليل زائدة ،

([1]) المنصف صـ ١٥٦ ، ١٥٧ .
([2]) الأصول ٣ / ٢٠٩ .
([3]) نوع من البقل رائحته عطرة ، ويقال له أيضا : المردقوش ، واللفظة فارسية .

ومثاله . (فُعامِل) ، وذلك لأنه بمعنى : (الدِلامص) وهو البَرّاق ، ... وقالوا للأسد : هِرْماس ، ومثالة : (فِعْمَال) ، لأنه من الهَرْسِ وهو الدَّق ... وقد زيدت الميم آخراً أكثر من زيادتها حشواً ، وكلاهما شاذ لايقاس عليه ، وجعل من ذلك : زُرْقُم ، وفُسْحُم ، وهما : (فُعْلُم) لأنه من الزرقة والانفساح ، وقالوا : حُلْكم للأسود ... وقالوا : دِلْقم وهـــى (فِعْلَم) من الاندلاق ، وفى أحرف سوى هذا "([1])

ولكن الذى يبدو من قوله : " وذلك لأنه بمعنى : (الدِلاص) " أن مادته (دلص) باعتبار أن الألف زائدة ، قياساً على (هرماس) – التى ذكرها – أنها من الهَرْسِ .

أما أبو عمر الثمانينى فى شرحه على تصريف ابن جنى فيبدو أنه موافق للمازنى لقوله : " وقالوا : للدروع البراقة : (دُمالِص) وزنـــه : (فُماعِل) ، وقالوا : (دُمَلِصٌ) وزنه : (فُمَعِلٌ) ، وقالوا : (دُلامِصٌ) وزنه : (فُعامِلٌ) وقالوا : (دُلَمِصٌ) وزنه : (فُعَمِلٌ) أخذاً مـــــــن (الدَّلِيص) ، والدلاص وهو البرّاق " ([2]) .

وبذلك صرح ابن عصفور بقوله : " والدليل على زيادة الميم فيها أنه مشتقة من (الدّلِيص) وهو البريق " ([3]) .

والمعنى على ما يبدو – على رأى من رأى أنه – مأخوذ من الرباعى – أن البريق الذى هو (الدّلِيص) غير البرق الذى هو ثلاثى ، فالأول

([1]) التصريف الملوكى صـ ١٩ ، ٢٠ .
([2]) شرح التصريف صـ ٢٤٤ .
([3]) الممتع جـ١ / ٢٤٠ .

لما بين أيدينا من السيوف اللامعة ، أما الثانى فمحله السماء ، لأن البرق خاص بلمعان السحاب ، فبان الفرق .

أما سيبويه فقد جعلها مأخوذة من (التدليص) قائلاً : " فأما الميم فإذا جاءت ليست فى أول الكلام فإنها لاتزاد إلا بثبت لقلتها ، وهى غير أولى زائدة .

وأما ما هى ثبت فيه فـــ(دلامص) ، لأنه من (التدليص) " ([1]) . ولا يخفى أن صيغة (تفعيل) مصدر للرباعى ، وعليه يكون أبو عثمان المازنى متأثراً بما رآه سيبويه من أنها رباعية باعتبار الأصل ، ولكن الفرق أن سيبويه يراها رباعية من غير الميم – أي من (دلّص) – والمازني يراها رباعية بالميم .

والله أعلم .

٢- الياء والنون فى (ضَيْفَن) بين زيادة أحدهما وأصالة الآخر

ذكر المازنى أن النون فى (ضيفن) زائدة ، ونسب إلى أبى زيد أن الزائد فيه الياء ، ورجح ابن جنى رأى أبى زيد معللاً ذلك بأن المعنى يعضده ، وبإتيان صيغة الماضى والمضارع منه بإثبات النون ، وبأن صيغة (فَيْعَل) أكثر من صيغة (فَعْلَن) .

([1]) الكتاب جـ ٤ / ٣٢٥ ؛ وينظر : جـ٤ / ٢٧٤ .

قال أبو عثمان : " وقال : (ضيفنٌ) النون فيه زائدة لأنه من الضيف ، وزعم أبو زيد أنه يقال : ضَفَنَ الرجل يضفن إذا جاء ضيفاً مع الضيف ، فضيفن فى هذا المذهب (فيعل) "([1]) .

وقال ابن جنى : " كلا الاشتقاقين مذهب ، وقول أبى زيد فى هذا كأنه أقوى ، لأن المعنى يطابقه ، ألا ترى إلى قول الشاعر :

إذا جاء ضيفٌ جاء للضيف ضيفن * فأودى بما تُقْرى الضيوف الضّيافنُ**([2])

فـ (الضيفن) : هو الذى يجئ مع الضيف ، وقولهم : ضَفَنَ يَضْفِن، فى هذا المعنى : يشهد بأن (ضيفناً) : (فيعل) فهذا قول.

وفيه شئ آخر يقوى ما قال أبو زيد وهو أن (فيعلاً) أكثر فى الكلام من (فعلن) فهذه بينة أخرى تشهد لكونه (فيعلاً) "([3]) .

ثم ذكر ابن جنى أن للقول الأول – يعنى قول أبى عثمان الذي يرى زيادة النون في (ضيفن) – وجهاً أيضا ؛ لأنه وإن كان ضيفَ ضيفٍ فهو على كل حال ضيفٌ فينبغى أن تكون نونه زائدة.

وذكر أنه قد جاء على (فَعْلَن) : امرأة خَلْبَن من الخِلابة ، وناقة عَجْلَن وهى الغليظة ، مأخوذة من العِلْج ([4]) .

([1]) التصريف بشرح المنصف صـ ١٦٦ .
([2]) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (ضيف) جـ٩ / ٢١٠ ؛ و(ضيفن) جـ١٣ / ٢٥٦ ؛ وتهذيب اللغة جـ١٢ / ٤٣ ؛ وجهرة اللغة صـ ١١٧١ ؛ وكتاب العين جـ٦٧/٧ ؛ والمخصص جـ١٧ / ٣٠ ؛ ومقاييس اللغة جـ٣ / ٣٦٦ ؛ وتاج العروس (ضيف) .
([3]) المنصف صـ ١٦٦ ، ١٦٧ بتصرف .
([4]) السابق صـ١٦٧ .

فابن جني لم ينكر على أبي عثمان رأيه ، ولكنه رجح رأي أبي زيد عليه .

وقد حكى سيبويه نحواً من ذلك مؤكداً فيه زيادة النون دون الياء بقوله : وأما العِرَضْنَة ، والخِلَفْنَة ... فإنهما من الاعتراض والخلاف ، وكذلك الرَّعْشَنَ من الارتعاش . و (الضيفن) لأنه من الضيف ، والعَلْجَن ، لأنه من الغِلَظ .

وجعل من زيادة النون أيضا : السرحان والضبعان ، لأنك تقول السرّاح والضبّاعِ . وكذلك الإنسان ([1]) .

وبذلك يكون المازنى موافقا لسيبويه غير أنه ذكر رأى أبى زيد على أنه زعم .

واقتصر أبو عمر الثمانينى فى شرحه على تصريف ابن جنى على القول بزيادة النون([2]) .

أما ابن عصفور فقد ذكره فى موضعين أكّد فى الأول على زيادة النون([3]) .

وقوّى فى الثانى ما ذهب إليه أبو زيد ، ذاكراً أن باب النون فى مثل هذا لاتكون إلا أصلية ، وأن نونه إذا كانت زائدة كان وزنه (فعلناً) و(فيعل) أكثر ([4]) .

([1]) الكتاب جـ٤ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ؛ وينظر : الأصول جـ٣ / ٢٠٦ .
([2]) شرح التصريف صـ ٢٤٧ .
([3]) الممتع جـ١ / ٨٩ .
([4]) السابق جـ١ / ٢٧١ .

والذى آراه هو ما ذهب إليه ابن جنى من أن الزائد في (ضيفن) هو الياء ، وتابعه فيه ابن عصفور فى أحد قوليه – وذلك لقوة أدلتهما ، وعدم الاعتراض عليها . – والله أعلم – .

٣- تكسير (فَعِيلَة) من : (جئت ، وسؤت) على : (جيايا ، وسوايا)

قال أبو عثمان : " ولو بنيت مثل (فَعِيلَة) من (جئتُ ، وسوْتُ) كنت قائلاً فى تكسيره : (جيايا ، وَسَوَايا) وما أشبه ذلك "([1]) .

وأخذ ابن جنى فى شرح قول المازنى راداً عليه بقوله : " فى هذا القول منه شئ ، وهـــــو أنه أجـــاز أن تبنى (فَعِيلة) من (جئتُ) و (جئتُ) عينه ياء ، ولامه همزة ، والهمزة صحيحة ؛ – لأن أصله : جيئ – ، و(فعيل) لم ي،أت فى كلام العرب مما عينه ياء ولامه صحيحة ، وليس فى كلامهم مثل (بَييعٍ ، وكَييل) إنما يكون ذلك فيما عينه ولامه ياءان ، نحو : (حيَيتُ فأنا حَيىٌّ ، وعَييْتُ فأنا عَيىٌّ) .

ووجه هذا القول من أبى عثمان : أنه جاء به على طريق الرياضة فيه وينبغى أن يكون جوازه ... على أنه لوجاء لكانت هذه سبيله .

وكان ينبغى أن يقال فى (فَعِيلَة) من (جئتُ ، وسوئتُ) (جَيِيئةٌ ، وسوِيئةٌ) فيجريان مجرى (خطيئةٍ ، ورَزِيئةٍ) ([2]) .

فإذا جمعت (جييئة ، وسَويئة) قيل : (جيايا ، وسوايا) .

([1]) التصريف صـ ٣٣١ .
([2]) المنصف صـ ٣٣١ .

والأصل : جيايئ ، وسوايئ ، فتقلب اليـــاء همزة ، كما قلبت فى جمع : صحيفة على صحائف .

فتصير : جيائئ ، وسوائئ . وهنا نرى الهمزة عارضة فى الجمع ، وواقعة بعد ألفه ، ثم تقلب الهمزة الثانية ي،اء لتطرفها إثر كسرة ، فتصير : جيائِى ، وسوائِى ، ثم تقلب كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف فتصير : جياءىُ ، وســواءىُ . ثم تقلب الياء ألفا لتحركها وفتح ما قبلها ، فتصير : جياءا ، وســواءا . وحينئذ تجتمع فى الكلمة ثلاث ألفات ، لأن الهمزة تشبه الألف ، وذلك مستكره ، فأبدلت الياء من الهمزة لأنها أخف من الواو فتصير :(جيايا ، وسوايا) .

وهذا بعينه هو ما يحدث فى (خطايا ، ورزايا) جمعاً لــ (خطيئة ورزيئة).

فابن جنى يرى على فرض مجيئ (فعيلة) من (جئت ، وسؤت) فإنهما عند الجمع يجريان مجرى (خطيئة ، ورزيئة) بعد الأعمال الخمسة المعهودة فى ذلك .

وفى ذلك يقول سيبويه : " وأما (فعائل) من (جئت ، وسؤت) فكخطايا ، تقول : جيايا ، وسوايا "([1]) ، وبذلك يكون المازنى موافقاً لسيبويه .

أما ابن جنى فلا يرى ذلك لما ذكره من أن (فعيلة) لم تأت في كلام العرب مما عينه ياء ، ولامه صحيحة ، فإن أوتي به كان ذلك سبيله ،

([1]) الكتاب جـ ٤/ ٣٧٧ ؛ وينظر : شرح الكتاب للسيرافى جـ٥ / ٢٨٧ .

وكان على طريق الرياضة فقط ، وبذلك يكون ابن جني موافقاً لسيبويه على سبيل الافتراض لا الأصالة .

أما جمعهما على (فواعل) فهو مما لاخلاف فيه بينهما ، فيقال فيهما : (جواءٍ ، وسواءٍ) فتجريان فى الجمع على حد ما كانتا عليه فى الواحد .

وهذا ما قاله سيبويه ([1]) وتابعه فيه المازنى بقوله : " وإذا كانت الهمزة ثابتة فى الواحد ، ثم كسَّرتَ ذلك الواحد على هذا المثال – أى على (فواعل) – لم تغير الهمزة ، لأنها لم تعرض فى جمع . وذلك أنك إذا جمعت (جائية) على (فواعل) قلت : (جواءٍ) ؛ لأن الهمزة لم تعرض فى جمع فيفعل بها ما فُعِل بـــ (خطايا ، وجيايا ، وسوايا) "([2]).

أما ابن جنى فقد جعله نقلاً عن أستاذه أبى على الفارسى : " هو القياس ، لأن الهمزة قد تجتلب فى جمع ماليس واحده مهموزاً ، نحو : قبيلة وقبائل ، وسفينة وسفائن ، فهم بأن يجيئوا فى الجمع بالهمزة التى كانت فى الواحدة أجدر "([3]) .

٤- أصل لام (شاءٍ) .

ذهب أبو عثمان على ما يبدو إلى أن أصل لام (شاء) الياء أو الواو .

أما أبو الفتح ابن جنى فيراه الهاء .

([1]) الكتاب جـ٤ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ .
([2]) التصريف صـ ٣٣٣.
([3]) المنصف صـ ٣٣٣ ، وينظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٧/٥ .

قال أبو عثمان المازنى : " فإن قلت فقد قالوا : (شاء) فأعلوا العين واللام ، فهذا من الشاذ الذي يحفظ حفظاً ، ولا يجعل أصلاً "([1]) .

ومعنى قول المازني فأعلوا العين واللام : أن أصل شـــــاء عنده : (شوى) أو(شوو) قلبت عين الفعل منهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبت لام الفعل منهما أيضا همزة ، لأنها تطرفت إثر ساكن .

وهذا يُعدُّ شاذاً ، لأنه أُعل العينُ واللامُ جميعاً .

أما ابن جنى فيرى أيضا أن فيه شذوذاً ولكنه ليس على جهة ما رأى المازنى فهو يرى أن اللام هاء – كما قلنا – .

حيث قال : " اعلم أن (شاء) فى ظاهر الأمر ينبغى أن يكون شاذاً لايقاس عليه ، وذلك أنه جمع (شاة) كما أن (بقراً) جمع بقرة ، فالهاء فى (شاة) للتأنيث ، والألف قبلها منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل ، واللام محذوفة وهى هاء .... فلما أردت جمع (شاة) على حد قولك : بقرة وبقر ، وجب حذف هاء التأنيث ، فلزم أن يبقى الاسم على شين وألف ، وهما الفاء والعين ، فلم يجز تركه على ذلك كراهية أن يُذهب التنوين – لسكونه – الألف ، كما يذهبها من قولك : هذه عصاً ، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد ، وهذا محال ؛ فوجب أن يضم إلى الكلمة ما يؤمن معه حذف الألف ، فكان رد الهاء الأصلية التى هى لام الفعل أولى ، لأنها أحق من الأجنبى الغريب ، فرُدت ، فصار التقدير : (شاه) على وزن (جاه) فكان سبيله أن يُقرّ على ذلك ، إلا أن العرب

([1]) التصريف صـ ٣٩٩ .

أبدلت الهاء همزة ، كما أبدلت الهمزة هاء فى قراءة من قرأ : (هياك نعبد) ([1])([2]) .

وأخذ ابن جنى يذكر أمثلة أخرى كثيرة مما قلبت فيه الهمزة هاء منتهياً بعد ذلك إلى قوله : " فكما أبدلت الهمزة فى هذه المواضع كلها هاء ؛ لأنهما من مخرج واحد ، كذلك أبدلت الهاء فى (شاه) فصارت (شاء) كما ترى ، فجمعوا أكثر الأقاويل "([3]) .

أما سيبويه فقد فرق بين (شاء) و (شاة) بقوله : " وأما (الشاء) فإن العرب تقول فيه : (شُوَىٌّ) وفى (شاةٍ) : (شُوَيْهَة) والقول فيه أن (شاءَ) من بنات الياءات والواوات التى تكون لامات ، و (شاةً) من بنات الواوات التى تكون عينات ، ولامها هاء "([4]) .

أما المبرد فقد أكد على أن لام (شاء) أصلها الهاء راداً على سيبويه رأيه بقوله: " وغير هؤلاء – يعنى غير سيبويه ومن سار فى فلكه – فزعم أن (شاء) جمع (شاة) على اللفظ ؛ لأن (شاة) كانت فى الأصل (شاهة) على قولك: (شويهة) ؛ والظاهر هاء التأنيث ، فكرهوا أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد فى الوقف ، فأبدلوا من الهاء همزة فقالوا : (شاء) فاعلم ؛ لقرب المخرجين ، كما قالوا : أرقت وهرقت ، وإياك وهياك ، وكما قالوا : ماءٌ فاعلم ، وإنما أصله الهاء ،

([1]) المنصف صـ ٣٩٩ ، ٤٠٠ .
([2]) قرأ هذه القراءة في الشواذ (ابن سوار الغنوي) فيما نسبه إليه أبو حيان (ينظر البحر ٢٣/١) .
([3]) المنصف صـ ٤٠٠ .
([4]) الكتاب جـ٣ / ٤٦٠ .

وتصغيره : مويه فاعلم وجمعه : أمواه ، ومياه ..... وهذا القول هو القياس "([1]) .

ولا يخفى مدى تأثر ابن جنى بالمبرد فـــ (الشاء) عند المبرد بمنزلة (الماء) والهمزة فيه بدل من الهاء ، وهو جمع (شاه) بإسقاط هاء التأنيث كما قالوا : تمرة وتمر ، وذلك أن (شاة) أصلها (شاهة) فحذفوا الهاء الأصلية فصار (شاة) ويوقف عليها (شاه) فيلتبس بالواحدة التى فيها هاء التأنيث ، فأبدل من الهاء همزة ، وهى تبدل فيها كثيراً ([2]) .

وأكد المبرد أيضاً فى موضع آخر على أن الهاء هى الأصل بقوله : " وأما ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاء التأنيث فنحو : (شاة) تقول فى تصغيرها (شويهة) فترد الهاء الساقطة .

والدليل على أن الذاهب فيه (هاء) قولك فى الجمع (شياة) فاعلم "([3]).

وأخذ المبرد يرد قول سيبويه – من غير أن يعزوه إليه – قائلاً : " يقول قوم الهمزة منقلبة من ياء ، وأنها كانت فى الأصل (شاى) فأعلت العين وهى واو من قولهم (شُوَىّ) وقلبت الياء همزة ؛ لأنها طرف ، وهى بعد ألف . فكان ذلك بمنزلة : سَقّاء وغَرّاء .

فيقال لهم : هـــلا إذا أعلت العين صححت اللام ليكون كباب غاية وآية ؟ ألا ترى أنهم لمّا أعلوا العين صححوا اللام ؛ لئلا تجتمع علتان ،

([1]) المقتضب جـ ١ / ٢٩١ .
([2]) النكت فى تفسير الكتاب جـ٣ / ٣٣ .
([3]) المقتضب جـ١ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

فقالوا : آى ، وراى جمع آية وراية ... ولمّا جمعوا (رَوِيٌّ) قالو : (رواء) فاعلم ، فأظهروا الواو التي هي عين لما اعتلت الياء ، وهى فى موضع اللام . ولا اختلاف فى انه لا يجتمع على الحرف علتان .

وزعم أهل هذه المقالة فى (شاء) يافتى أنه واحد فى معنى الجمع ، ولو كان جمع (شاة) وعلى لفظها لم يكن إلا (شياه) ؛ لأن الذاهب من (شاة) الهاء ، وهى فى موضع اللام ، يدلك على ذلك قولهم (شويهة) فى التصغير.

وزعـــم – (يعنى سيبويه والذى تابعه فى ذلك المازنى) – أن الهمزة منقلبة عن حـــرف لين لقولهم : (شوى) فى معنى (الشاء) وفســـــــاد قـــولهم مـــــــا شـــــــــرحت لك "(١). فنلاحظ أن الذي دعا المبرد إلى رفض رأي سيبويه هو اجتماع إعلالين في كلمة واحدة ، فأصل (شاء) عند سيبويه : (شوي) أو (شوو) فقلبت عين الفعل منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت لام الفعل منه همزة ؛ لأنها تطرفت إثر ساكن ، وهذا يعد شاذاً لأنه أعل العين واللام جميعاً.

قال الرضى : " وقولهم : لا يجمع بين إعلالين فى كلمة واحدة فيه نظر ، لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين فى كلمة "(٢) .

وأيد ابن عصفور المبرد فذكر ما ذكره المبرد من أدلة ، وزاد : ما حكاه أبو زيد من قولهم (شوهت شاة) أى : اصطدها(١) .

---

(١) المقتضب ١/ ٢٩٠ ، ٢٩١ .
(٢) شرح الشافية جـ٣ / ٨٩٣ .

فقد صرح ابن عصفور بالهاء لاما للفعل .

أما أبو على الفارسي – فيما رواه عنه ابن جنى – فيرى أن (شاء) جمع (شاة) من غير لفظها لئلا يجتمع فيها قلب الواو ألفاً والهاء همزة وتكون الهمزة على هذا أصلا .

ورده ابن جنى معترضا عليه بقولـــــــه : "مـــــــا تصنع بقولهم : (شَوِىّ) – على زنة (فَعيل) – ألا تراه بغير همز ، ولو كانت الهمزة فى (شاء) أصلية لو جب أن يقول : (شوئ) "([٢]) .

والله أعلم .

٥- إبدال الياء من الواو فى : (نُوَّم ، وصُوَّم ، وقُوَّم)

ذهب المازنى إلى ما كان على (فُعّال) جمعاً ، وكان معتل العين بالواو فلم تقلب فيه الواو ياءً ، لأنها تباعدت عن الطرف فصححت ، وذلك خلاف : (نُوّم ، وصُوّم ، وقوّم) فإنها تقلب لقربها من الطرف ، والطرف محل التغيير والتبديل .

أما ابن جنى فيرى أن ذلك ليس بعلة قاطعة ، ولكن هذا مما هرب فيه من الواو إلى الياء ؛ وذلك لثقل الواو .

([١]) الممتع جـ٢ / ٦٢٦ .
([٢]) المنصف صـ ٤٠٠ ، ٤٠١ ؛ وينظر : شرح تصريف ابن جنى للثمانينى صـ ٤١٨ .

قال المازنى:" فإن كان هذا الجمع مثال (فُعَّال) لم تقلب فيه الواو ياء ؛ لأنها تباعدت من الطرف ، وذلك:(صائم وصُوَّام ، وقائم وقُوَّام ، ونائم ونُوَّام) "([1]).

ومفهوم ذلك أن ما كان نحو : (نُوَّم ، وصُوّم ، وقُوّم) فإنه يعل بالقلب ياء لقربه من الطرف – كما ذكرت سابقاً – .

وقال ابن جنى : " تصحيحهم لهذا – يعنى : صُوَّام ، وقُوَّام ، ونُوَّام – : يَدُلّك على أن (صُيَّماً) مُشبهٌ بعتِىّ لمّا قربت العين من اللام ولم يفصل بينهما شئ ؛ ألا ترى أن ألف (فُعَّال) لمّا حجزت بين العين واللام بعدت العين ، فلم يجز قلبها ، وهذا هو القياس ؛ لأنه لمّا كـــان (صُوَّم) مع قرب واوه من الطرف الوجه فيه التصحيح ، كان التصحيح إذا تباعدت الواو من الطرف لايجوز غيره ....

ولكن هذا هرب فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو ، وليس ذلك بعلة قاطعة"([2]).

وقول ابن جني " ليس بعلة قاطعة " إشارة إلى مالمّح به المازنى عن طريق مفهوم المخالفة من أن العلة فى ابدال الواو ياء القرب من الطرف بناء على عدم قلبها إذا تباعدت .

ومعنى قول ابن جنـــي " أن (صُيَّماً) مُشبّه بـــ(عُتِيّ) ": يعني في القلب ، وكذلك شُبِه به أيضاً إذ كُسِر أوله نحو: (صِيّم) فإنه كـــ(عِتِيّ) .

([1]) التصريف صـ ٢٩١.
([2]) المنصف صـ ٢٩١ .

٦- أصل ألف (حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيتُ)

للمازنى فى هذه الألف رأيان :

الأول : أن الألف فى (حاحيت) وأخواتها بدل من الواو .

الثاني : أنها زائدة – وسيأتي – .

وذهب الخليل إلى أنها بدل من الياء ، وبه قال ابن جنى وجعله القياس .

قـــال المازنى : " وكذلك – يعنى مثل : ضَوْضَيْتُ ، وقَوْقَيْتُ – حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء .

وكان الخليل يقول : الألف بدل من الياء ، لأنها لو كانت من الواو جاءت على أصلها ، كما جاءت : ضوضيت ، وقوقيت .

ألا ترى أن أحـــــداً لايقول : قاقيت ، ولا ضـــاضيت ، فلما جاءت (حاحيت) وأخواتها على غير أصلها جعلها بدلاً من الياء ، لأنه لم يسمع شئ من الياء فى هذا الباب جاء على أصله .

والقول عندى على خلاف ذلك ، لأن (ضوضيت ، وقوقيت) على أصلهما ، وعلى ما ينبغى أن يكونا عليه ، وهذا ليس على أصله ، أعنى (حاحيت) وأخواتها .

ألا تـــــرى أن الذى يجئ على أصله يقاس عليه ما لم يجئ على أصله ؟"([1]).

وكما هو واضح من نص أبى عثمان المازنى أنه لافرق بين قوله وبين قول الخليل فيما نقله عنه من أن (حاحيت) وأخــواتها على وزن (فعلل) المضعف كـــ (ضوضو ، وقوقو) بيد أنه قد قُلبت الواو لأخيره ياء لكونها رابعة ، وللعلة التي قلبت لها الواو ياء فى (أغزيت) وهى انكسار ما قبلها فى المستقبل أما الخلاف بينهما فهو أن (حاحيت) وأخواتها عند الخليل أصلها : (حيحيت) من المضعف اليائى ، وعند المازنى من المضعف الواوى لكى تقاس على (ضوضيت) .

ويذكر ابن جنى رأى كل من الخليل والمازنى فى ذلك مدللاً على قياسية رأى الخليل بقولــه : " اعلم أن (حـــــاحيت) وأخواتها أصلها : (حَيْحَيْتُ ، وعَيْعَيْتُ ، وهَيْهَيْتُ) وهـــــى مــن مضاعف الياء ، ونظيره : (قَوْقَيْتُ ، وضَوْضَيْتُ) من مضاعف الواو ، وإنما قلبوا الياء ألفا لشبهها بها كما قال أبو عثمان ، وأنهم أيضا كرهوا تكرُّر الياءين وليس بينهما إلا حرف واحد ، فقلوا الياء ألفاً ، ولم يقولوا فى : (قوقيت : قاقيت) لأن الواو التى هى لام قد انقلبت ياء ، كما انقلبت فى (أغزيت) فلم تتكرر الواوان كما تكررت الياءان .

ولم يجئ من هــذا القبيل فيما ذكروا إلا هذه الأحرف الثلاثة ، ووزنها : (فَعْلَلْتُ) بمنزلة : (قلقلت ، وصلصلت) ، ولا يجوز أن يكون : (فاعلت).

([1]) التصريف صـ ٤٢٠ .

وكأن أباعثمان لما رآهم قد قالوا : قوقيت وضوضيت ، على أصلها ، ولم يجئ (حاحيت) وبابه على أصله حمل ما لم يجئ على أصله على ماجاء على أصله ، فكأنه يقول : الألف فى (حاحيت) ونحوه بدل من الواو استدلالاً بـــ (قوقيت) وبابه .

وقول الخليل فى هذا أقيس للآتى :

١- أن الياء أقرب إلى الألف مـــــن الواو ، وقد أبدلت منها فى نحو : (طائى ، وحارى) يريدون : (طَيْئِىٌّ ، وحَيْرِىٌّ) .
٢- قالو : (آية) – التى أصلها (أيية) – فأبدلوا الألف من الياء ....، وليس هنا ما يوجب القلب لولا القرب ، ولأنه لم نسمع شيئاً من ذوات الياء جاء على أصله ، ولأنهم كرهوا تكرُّر الياءين ، فجعلها من ذوات الياء لذلك .
٣- إنا لم نر مثالاً من أمثلة الفعل استعملت فيه الواو دون الياء فنحمل هذا عليه إلا باب (فَعُل) نحو : (سرو) وليس منه "([1]).

وقوّى السيرافى كون (الألف) فى (حاحيت) وأخواتها منقلبة من الياء بأنهم يقلبون من الياء الساكنة ألفا كـــ (ياجل) فى (ييْجل) ([2]).

وقال السيرافى أيضاً : وأبدلوا الألف لشبهها بالياء ، فصارت كأنها هى – يعنى أن (حاحيت) : (فعللت) مثل (ضوضيت) والألف فيه منقلبة عن ياء ، والأصل (حيحيت) والدليل على أن الألف منقلبة عن ياء أنا رأينا ذوات الواو من هذا الباب تجئ على أصلها ... ولم نر شيئاً

([1]) المنصف صـ ٤٢٠ ، ٤٢١ ؛ وينظر : الكتاب جـ٤ / ٣٩٣ .
([2]) شرح الكتاب جـ٥ / ٣١١ .

من ذوات الياء جاء من هذا الباب ، والألف لاتكون أصلاً ، وإنما هى منقلبة ، فجعل انقلابها عن ياء .([1]).

- ونقل الأعلم فى نكته فى تفسير الكتاب كلام السيرافى نصاً بغير عزو ([2]).
- والذى آراه فى المسألة أن من تمام التوازن بين (فعلل) الواوى واليائى– وهما من محلق الرباعى – أن الواوى أعلت واوه الثانية بقلبها ياءً ، وأن اليائى أعلت ياؤه الأولى بقلبها ألفا ، فبان الفرق مع وجود التساوى.

وبالرغم من كل ما قيل فى المسألة يقول المازنى : "وقول الخليل مذهب ، لأن الشئ ربما جاء مخالفاً للفرق"([3]).

ويقول ابن جنى بأن هذا رجوع منه إلى تقوية قول الخليل ، حيث جاءت ذوات الواو مخالفة لذوات الياء فى هذا الموضع ، فلم ينطق بذوات الياء على الأصل للفرق بين الياء والواو .

ويشير ابن جنى إلى قول الخليل بـــ (ربما) بأن هذا ليس بلازم ([4]).

أما الرأى الثانى للمازنى وهو أن الألف فى (حاحيت) وأخواتها زائدة

حيث قال : " فإن قال قائل : لعل (حاحيت) وأخواتها : (فاعلت) مثل (غازيت) "([5]).

([1]) السابق جـ٥ / ٣١٠ ، ٣١١ .
([2]) النكت فى تفسير الكتاب جـ٣ / ٣٧٣ .
([3]) المنصف صـ ٤٢٠ .
([4]) المنصف صـ ٤٢١ بتصرف .
([5]) التصريف صـ ٤٢١ .

وقد سبق رده من ابن جنى من أنه لايجوز أن يكون (فاعلت) فإنه رأى أيضا أن الدليل على خلاف ذلك : المصدر ، بأنهم يقولـــــــون : (الحيحاء ، والعيعاء) بمنزلة : الزّلزال والقلقال) .

فمجيئهم بالمصدر على (فِعْلال) يدل على أن الفعل (فَعْلَل) كما أن (القلقال والزّلزال) كذلك ، والياء فى (حِيحاء ، وعِيعاء) عين الفعل ، وهى الألف التى كانت فى (حاحيت ، وعاعيت) والهمزة فيها انقلبت عن الياء التى هى اللام الأخيرة([1]).

وابن جـــــــنى مسبوق فى ذلك بسيبويه : " يدلك على أنها ليست (فاعلت) قولهم الحيحاء ، والعيعاء ، كما قالوا : السِّرْهاف ، والفِرْشاط، والحاحاة ، والهاهاة "([2]).

وذلك أن مصدر (فاعلت) : (مفاعلة) ومصـــــــــدر (فعللت) : (فِعْلال) و(فعللة) فمصدر (حاحيت) على الأولى (حيحاء) وعلى الثانية (حاحاة ، وعاعاة ، وهاهاة) ، وبذلك يُقضى على (حاحيت) وأخواتها أنها (فعلل) وليس (فاعلت) كما ذهب المازنى ، والذى كان يتحتم أن يكون مصدرها على (فعال) أو (مفاعلة) كخاصم خِصام ومخاصمة .

ولايزال أبـــــو عثمان يلتمس الحجة لكون (حـــــاحيت) على وزن (فاعلت) بقوله : " فإن قال قائل : فإن مصدر (فاعلت) أصله : (الفيعال) وقد جاء :(قاتلته قيتالاً) فإن هذا ليس بالقياس "([1]).

([1]) المنصف صـ ٤٢١ .
([2]) الكتاب جـ٤ / ٣٩٣ .

ويوضح ابن جنى قوله ويرده بقوله: " معنى هذه الزيادة أن يقال : ماتنكر أن يكون (حاحيت ، وعاعيت : فاعلت) وتكون : (الحيحاء ، والعيعاء : فيعالاً) بمنزلة : قاتلته فيتالاً .

فجوابه : أن (فيعالاً) ليس يكثر مصدراً لـــ (فاعلت) وإن كان الأصل لأن هنا أصولاً كثيرة مختزلة غير مستعملة إلا عند الشذوذ ، وهذا المصدر مثلها فى الشذوذ ، فينبغى ألا يحمل (الحيحاء والعيعاء) عليه لقلته .

وقول أبى عثمان جوابا عن هذه الزيادة : (فإن هذا ليس بالقياس) إنما أشار بهذا إلى ما سامه المُلزم من جعل (الحيحاء ، والعيعاء : فيعالاً) فيقول : هذا المذهب منك ليس بالقياس ، وإنما لم يكن عنده بقياس لقلة (فيعال) فى مصادر (فاعلت) .

وليس يريد بقوله – يعنى المازنى – : (فإن هذا ليس بالقياس) أن مصدر (فاعلت) ليس فى القياس أن يجئ على (فيعال) لأن هذا هو الأصل والقياس ، وإن كان أصلاً مرفوضاً ، وإنما كان هو القياس ، لأن (فاعلت) فى العدة والحركة والسكون مثل (أفعلت) فمن حـــيث قلت : (أكرمت إكراماً) كان القياس أن تقول : (قاتلت قيتالاً) ليكون على وزن (أكرمت إكراماً) ولكنهم استخفوا طرح الياء ، واكتفوا بالكسرة منها ... فحمل أبو عثمان (الحيحاء ، والعيعاء) على غير ما هو مطرد فى بابه "([٢]).

([١]) التصريف صـ ٤٢٢ .
([٢]) المنصف صـ ٤٢٢ ؛ وينظر : صـ ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

هذا وقد أكّد سيبويه ([1]) ، والمبرد([2]) على أن (فاعلت) مصدره اللازم الذى يلزم ولا ينكر كلزوم الاستفعال) لـــ (استفعلت) هو (المفاعلة) .

وقد أكّد أيضا الشيخ خالد على كون (فيعال) مصدراً لـــ (فاعل) ليس قياساً كما هو ظاهر كلام المازنى ، لأنهم قد يتركونه ، ولايتركـــون (المفاعلة) قالوا : جالس مجالسه ، ولم يقولوا : جلاساً ([3]).

ومثل ذلك : ناجى مناجاة ، ولم يقولوا : نجاء ، وكذلك : قاعد مقاعدة ولم يقولوا : قعاداً .

هذا وقد أكد المازنى أيضاً على أن (حاحيت) هو (فاعلت) وأن مصدره (فيعال) وأُلزم الياء – بخلاف قاتل قتال – كراهية اجتماع الحرفين من جنس واحد([4]) فيقال : ححاء ، وععاء ، وههاء .

ومهما يكن من أمر فإن الرأى الأول للمازنى من أن (حاحيت) وأخواتها من باب (فعلل) وهو الراجح لقولهم فى المصدر : (الحاحاة ، والعاعاة ، والهاهاة) بمنزلة : (الدحرجة ، والقلقلة ، والزلزلة) .

وهذا الأصل لاينكر فى مصادر بنات الأربعة ، وهو ما عليه سيبويه وجمهور النحويين ([5]).

([1]) الكتاب جـ٤ / ٨٠ ، ٨١ .
([2]) المقتضب جـ٢ / ٩٧ ، ٩٨ .
([3]) التصريح جـ٢ / ٧٦ .
([4]) التصريف صـ ٤٢٢ .
([5]) ينظر الكتاب ٣٩٤/٤ ، وشرح السيرافي ٣١١/٥ ، والنكت في تفسير الكتاب ٣٧٣/٣ .

هذا وقد ذكرنا أن (حاحيت) وأخواتها الألف فيه أصله الواو كـ (ضوضيت ، وفوقيت) عند المازنى ، وأصله الياء عند الخليل وتابعه فى ذلك ابن جنى ، وجعله القياس .

وأن ما ذهب إليه المازنى فى رأيه الثانى من أن (حاحيت) على وزن (فاعلت) فقد رده ابن جنى – كما سبق – وكذلك لم يقل به جمهور النحويين لترجيحهم القول الأول وهو كونه على وزن (فَعْلل) مستدلين على صحته بالإتيان بمصـــــدره على وزن (فعللة) – كما سبق – .

والله أعلم .

٧- حكم حمل المصدر على الجمع من حيث الإظهار فى (تحية)

ذهب أبو عثمان المازنى إلى جواز قياس المصدر على الجمع فى حالة الإظهار وعدم الإدغام مع تجويزه الإدغام معتبراً إياه هو الأكثر ، وأن الإظهار دون ذلك.

أما ابن جنى فقد رد قياس المصدر على الجمع مبيناً الفرق بينهما وعليه فقد حتم الإدغام .

قال المازنى : " والإظهار عندى جائز ، والإدغام أكثر ، وجاز الإظهار ، كما جاز فى جمع (حياء) حين قلت : (أحْيِيَةٌ) لأن الهاء لـــ

(أَفْعِلَة) إذا كانت جمعاً لازمة ، لاتفارق ، فلذلك كانت كـ (تحيَّة) حيث كانت الهاء فيه لا تفارق " ([1]).

وقال ابن جنى : " يقول : فإذا جاز أن تظهر (أَحْيِيَة) مع أن الهاء فى (أَفْعِلة) لازمة ، وليست كهاء (مُعْيِيَة) لأنه لم يكن فـــــى الأصل (أحْيِىٌ) ثم دخلت الهاء ، بل الهاء لازمة لـــ(أَفْعِلَة) إذا كانت جمعاً ، كلزومها لـــ (تحِيَّة) ورأيتهم قد أظهروا (أَحْيِيَةَ) جـــاز أيضاً أن أُظهر (تَحِيَّة) "([2]).

ويقصد ابن جنى بقوله – فى تفسيره لكلام المازنى – :" أن الهاء فى (أَفْعِلَة) لازمة ، وليست كهاء (مُعْيِيَة) ، لأنه لم يكن فى الأصـــــل (أحْيِىٌ) : أن السبب فى الإظهار فى (مُعْيِيَة) أن الأصل التذكير ، والتأنيث فرع عليه فمذكرها (مُعْيٍ) فلم يجز الإدغام فيه ، فلذلك ظهرت فى (مُعْيِية) المؤنث ، و (أَحْيِيَة) ليست مثلها ، لأنه لم يكن لها فى الأصل (أَحْيِىٌ) ثم دخلت الهاء لتفرق بين المذكر والمؤنث بل الهاء هاء صيغة (أفعلة) التى هى صيغة الجمع للممدود القياسى (حياء) الذي أصله (حياي) ، فبان الفرق "([3]).

ثم يرد ابن جنى ما ذهب إليه أبو عثمان بقوله : " والذى ذهب إليه ضعيف "، ذاكراً أن " الفصل بين (تحِيَّة وأَحْيِيَة) أن (أَحْيِية) جمع ، والجمع فرع عن الواحد ، فأنت إذا جئت بالواحد فقلت : (حياء) زال ماكرهته من اجتماع الياءين ، وليس كذلك (تحِيَّة) لأنها مصدر ،

([1]) التصريف صـ ٤٤٢ .
([2]) المنصف صـ ٤٤٢ .
([3]) المنصف صـ ٤٤٠ ، ٤٤١ بتصرف .

والمصدر أصل لافرع وليس يمكنك فيها ما يمكنك فى الجمع الذى هو فرع على الواحد .

ألا ترى أن (تحية) ليس ثانياً عن أول ، كما أن الجمع ثان عن الواحد ؟ فالإدغام فيها لايجوز غيره فهذا فرق ما بينهما "([1]).

وذكر ابن جنى أن بعض أصحابه حكى عن أبى على أنه قال : إنما لم يجز إظهار (تحيّة) كما جاز إظهار (أحْيَيَة) لأن (تحيِّة) موضع قد هربوا فيه من كثرة الياءات والكسرة ، لأن أصلة : (تَحْيِيّا) فلو أظهرت فقلت : (تحْيِيَةٌ) لكنت قد رجعت إلى ما هربت منه من إظهار الياءات ، فكرهوا العودة إلى ما هربوا منه ، فأدغموا ليس غير ، وهذا قول سديد كما تراه .

وأيضا فليست الهاء فى (أَحْيِيَةٌ) بدلا من شئ فى حشو الكلمة ، وإنما هى زائدة للتأنيث ، والهاء فى (تحية) بدل من ياء (تفعيل) فهى ألزم ، فقويت الحركة فوجب الإدغام فى (تحية) "([2]).

ومن الغريب أن يذكر ابن جنى أن (أَحْيِيَة) ليس لها مذكر : (أحْيِىٌ) وأن الهاء فيها للجمع ، ثم يذكر هنا أن الهاء للتأنيث . وأغرب من هذا أن يتدارك ابن جنى على نفسه فى رده على المازنى بإجازته الإظهار على ضعف بما حكاه أبو زيد فى مصادره : (تَعِيَّة وتَعْيِيَة) بالإظهار

([1]) السابق صـ ٤٤٢ ، ٤٤٣ .
([2]) السابق صـ ٤٤٣ .

وجعل أن هــذا يؤنس بترك إدغام (تحية) ([1]) . وذلك بأن يقال : (تَحْيِيَة) . – والله أعلم – .

٨- **جمع ما كان على مثال (عنكبوت) من (أويت) .**

ذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه سيكون على (فعاليل) كـــــــــــ (عناكيب) بتصحيح اللام الأولى وذلك بإتيانها ياء على أصلها – كما سيتضح – رغم تعدد الياءات فى (أويت) على هذا المثال .

أما ابن جنى فيرى جواز قلبها همزة لئلا تتوالى الياءات وإليك المسألة وكيفية الجمع .

أولاً : جمعه بدون تعويض على (فعالل) .

قال المازنى : " ولو جمعته من (أويت) لقلت : (أوايا) فغيرت ، لأنك لو جئت به على أصله لقلت : (أواءٍ) فصار كـ (جدول) مـــن (أويت) فهمزت فى الجمع ثم غيرت ، لأنها عرضت فى الجمع " ([2]).

ومعنى قول المازنى أنه كان ينبغى أن تجمع على (أوايى) فقلبت الياء الأولى همزة ، وحذفت الثانية ، وعوض عنها بالتنوين كـ (جوارٍ وغواشٍ) وبذلك تكون على وزن (فعائل) ولكن لما كانت هذه الهمزة عارضة فى الجمع ردت إلى أصلها فصار الجمع (أوايا) وعلى ذلك يكون وزنها (فعالل) وبذلك تكون موازنة لـ (عناكب) جمعاً .

([1]) المنصف صـ٤٤٣ .
([2]) التصريف صـ ٤٩٣ .

هذا وقد أخذ ابن جنى يوضح قول أبي عثمان بقوله : " أصل هذه المسألة : (أواىٍ) فاكتنف الألفَ واوٌ وياءٌ فلزم همز الياء على قول سيبويه ، فصارت فى التقدير : (أواءٍ) ثم غيرت الهمزة ، لأنها عرضت فى الجمع واللام معتلة ، فصارت بعد أن فتحتها : (أواءا ، بوزن : خطاءا) فقلبت الهمزة ياءً ، فقلت : (أوايا) .

وقول المازنى : (لأن أصلها : أواءٍ) يريد أن أصل هذه الياء من (أوايا) هو الهمزة فى (أواءٍ) ونحن نعلم أن تلك الهمزة إنما قلبت عن الياء الأولى من (أواىٍ) والأمر كما ذكر ، لأن الياء فى (أوايا) ليست الياء فى (أواىٍ) ، إنما هى بدل من الهمزة فى (أواءٍ) ، والهمزة بدل من الياء فى (أواىٍ) فإنما الياء فى (أوايا) بدل من الهمزة المبدلة من الياء فى (أواىٍ) .

وأمّا تشبيهه ذلك بـ (جدول) من (أويت) فلأنك لو بنيت (جدولاً) من (أويتُ) لقلت : (أوّى) ولو جمعته (أوايا) وكان أصله : (أواوٍ) فهمزت الواو الثانية لوقوع الألف بينها وبين الواو الأولى ، فصارت (أواءٍ) وعرضت الهمزة فى الجمع واللام معتلة ، فأبدلت من الكسرة فتحة ، فصارت : (أواءا) ثم أبدلت الهمزة ياءً ، فصارت : (أوايا) ولا فصل فى ذلك بين الواوين ، والواو والياء .

وذكر ابن جنى أن أبا الحسن الأخفش لايهمز جمع مثال (عنكبوت) من (أويتُ) لأنه يصير إلى (أوائِىٌّ) وهو لايهمز ما بعد الألف حتى يكتنف الألف واوان ، وهنا إنما اكتنفها واوٌ وياءٌ ، وكلهم مجمعون على

همز جمع مثل (جدول) من (أويت) لأن الألف يكتنفها واوان فالهمز فيه واجب بلا خلاف "([1]).

ثانياً : جمعه بتعويض – يعنى الياء – على (فعاليل) .

قال أبو عثمان : " ولو عرضت لقلت : (أوايىٌ) كما ترى ، كما تقول : (طواويس ، وعواوير) فلم تهمز "([2]).

فنلحظ أن المازنى قـــــد حتّم فى هذا الجمع عدم الهمزة فلا يقال : (أوائىٌ) بقلب الياء الأولى همزة فتكون على : (فعائيل) بل يوجب تصحيحها لتصحيح واو (طواويس ، وعواوير) رغم أن ألفهما وسط واوين ، وهو مما أجمع عليه النحويون بقلب الواو الثانية التى وقع بينها وبين ما قبلها ألفٌ ، وهذا بخلاف (أوايىٌ) وهو مما اكتنف ألفه واو وياء ، وهذا مما منع فيه الأخفش القلب ، لأن مذهبه أن القلب لايكون إلا بين واوين – وعلى ذلك يكون التصحيح فى (أوايىّ) من باب الأولى .

أما ابن جنى فقد رأى جواز القلب همزة بقولـــه : " اعلم أنك تُجرى (أوايىُ) فى هذا مجرى (فعاليل) من (رميت) إذا قلت : (رمايىٌ) .

ويجوز عندى على قول من قال : (رمائِىٌ) فهمز لاجتماع الياءات أن يقول هنا : (أوائِىٌ) فيهمز ، وليس الهمز من أجل ما اكتنف الألفَ ، وإنما هو لكثرة الياءات بعد الألف ".

([1]) المنصف صـ ٤٩٣ ، ٤٩٤ .
([2]) التصريف صـ ٤٩٤ .

وأخذ ابن جنى يبرهن على رأيه بقوله :" ألا ترى أن (رمائىّ) قد أجازوا همزه ، وليس قــبل الألف ما يُكْرَهُ فيهمز من أجله ، إنما هى ميم ؟ .

وقد أجازوا أن تبدل الأولى واواً فيقولوا : (رماوى) وقياسه فى هذا (أواوى) فاعلم !!

وعلى هذا أجازوا فى النّسب إلى مثل (راية ، وطاية : رايىٌّ ، ورائِىٌّ ، وراوِىٌّ ، وطائِىٌّ) "([1]).

والذى أراه أنه قد تساوت كفتا كلٍ من المازنى ، وابن جنى فى هذه المسألة لاستشهاد كل منهما بما يعضد رأيه ويقويه .

– والله أعلم – .

٩- بناء (ضرب) على وزن (اطْمأنّ) .

ذكر أبو عثمان المازنى أن لصوغ (ضرب) على مثال(اطمأن) طريقتين:

أولهما : للنحويين ، والثانية : لأبى الحسن الأخفش .

واختار المازنى الأولى ، وخطّأ الثانية ، وانتصر ابن جنى للثانية المتمثلة فى صاحبها أبى الحسن .

وإليك بيان الرأيين وما قيل فيهما :

([1]) المنصف صـ ٤٩٤ .

قال المازنى : " وكان أبو الحسن الأخفش يقول فيها من (ضرب) وأخواته : (اضْرَبَبَّ) .

والنحويون يقولون (اضْرَبَّبَ) – بسكون اللام الأولى – ويقولون : (اطمأنّ) أصله : (اطمأْنَنَ) وهو كما قالوا ، إلا أنك تعلم أن الهمزة فى (اطمأنّ) أصل ، واحدى النونين أصل ، ولا يجتمع فى أواخر الأسماء والأفعال لامان زائدتان ، فإذا بنيتها من (ضرب) فجعلت اللام الأولى أصلا جمعت فى آخرها لامين زائدتين ، وإن جعلت الطرف أصلاً جمعت أيضا لامين زائدتين ، فيكون جمعك بين ما لايجتمع مثله خطأ .

ولكنك إذا جعلت الأولى ملحقة ، وجعلت الوسطى أصلاً ، وجعلت الطرف زائدة لم تجمع بين لامين زائدتين ، فهذا أقيس وأحسن فتفهمه فإنه لايجوز فى القياس غيره .

فإذا جعلت الأولى ملحقة لم يجز أن تلقى عليها حركة الثانية ، لأن الهمزة التى فى (اطمأن) ليست بنون ، والباء الوسطى باء ليست مخالفة للتى قبلها ، فإذا ألقيت عليها حركة الباء الوسطى لم يجز أن يجئ بثلاث باءات فأقررتهن على أصولهن لذلك .

قال أبو عثمان : والقول فى هذا خلاف قول أبى الحسن الأخفش ، فإذا جعلت الأولى ملحقة جرى عليها مايجرى على ماهو من نفس الحرف ، فألقيت حركة اللام الثانية على اللام الأولى كما فعلت ذلك

بهمزة (اطمأنّ) حين ألقيت عليها حركة النون وأجريتها ذلك المجرى . وهذا قول الأخفش "([1]).

ومعنى قول المازنى أنه فى بناء (ضرب) على مثال (اطمأنّ) قد تعددت فيه لامات ثلاث ، وهى من جنس واحد ، حيث إنها ثلاث باءات فأعدل الأقوال فى ذلك أن تُجعل الباء الأولى مُلحقة ، والثانية أصلاً والثالثة زائدة . ولم تُجعل الأولى أصلا ، ولا الأخيرة لئلا يتوالى زائدان .

والأخفش – فيما نسبه إليه المازنى – قد جعل الباء الأولى ملحقة وأجرى عليها كل ما جرى على الأصلية فى (اطمأنّ) والتـــــى أصلها (اطمأْنَنَ) فألقى حركة النون الأولى على الألف الساكنة ، وأدغم النون الساكنة بعد نقل حركتها في النون الأخيرة فأصبحت (اطمأَنّ) وعليه يكون (ضرب) على مثالها : (اضْرَببَّ) والتى أصلها : (اضْرَبْبَبَ) فنقلت حركة الباء الثانية إلى الأولى ليتسنى إدغام الثانية فى الثالثة .

ورده المازنى بأن ذلك لايجوز قياساً وذلك بأن ألف (اطمأن) أصلية وليست زائدة ، ولا ملحقة وذلك بخلاف الباء الأولى من (اضْرَبَبّ) ، وذكر المازنى أن النحويين يقولون : (اضْرَبَّب) بإدغام الباء الأولى فى الثانية ، وذكر أن هذا هو الراجح عنده .

كما أنه قد قرر أن أعدل الأقوال أن تكون الأولى ملحقة ، والثانية أصلاً ليفصل بها بين الزائدتين : الأولى التى للإلحاق والثانية الزائدة .

([1]) التصريف بشرح المنصف صـ ٤٩٦ .

فأقول للمازنى : إن الإلحاق لايوجب الإدغام ([1]).

فكيف ادغمت الباء الأولى – التى للإلحاق – فى الثانية الأصلية ؟

كما أننا نلحظ من نص المازنى أيضاً أن النحويين فى رأيهم هذا كـــــــانوا يراعــون أصل الزنة ، وكان الأخفش يراعى ما عرض لــ (اطمأنن) من الإدغام ونقل الحركة ، فيفعل كذلك فى مثاله من الضرب

وقد ذكر المازنى رأى الأخفش فى موضع آخر وخطأه أيضاً بقوله : " وما أُرَى قول أبى الحسن إلا غلطاً ، لأنه إنما يفعل هذا إذا اختلفت اللامات .

ألا ترى أن (اطمأنّ) لامه الأولى همزة ، والأخريان من جنس واحد، فلم يصل إلى الإدغام حتى ألقى حركة الأولى على الهمزة .

وليس ذلك فى باب (ضرب) لأن اللامات من جنس واحد ، فأنت إذا غيرّت لم يخرجك ذلك من أن يكون الاستثقال على حاله كما قال سيبويه فى (فَعَّل) من (رَدَدْتُ) لا أغيره ، لأنه لو فعلت ذلك لصرت من كثرة الدالات إلى مثل ما فررت منه ، فأقررت البناء على أصله ، فكذلك هذا إذا بنيته على مثل :(اطمأنّ) تركته على أصله ، فكان ذلك أثبت وأقيس من التغيير "([2]).

أما ابن جنى فقد أخذ ينتصر لأبى الحسن الأخفش راداً على أبى عثمان رأيه فى ذلك قائلاً : القول فى هذا أن أبا الحسن لمّا هرب من

([1]) شرح التصريف للثمانينى صـ ٤٧١ .
([2]) التصريف بشرح المنصف صـ ٤٩٧ ، ٤٩٨ .

جمع لامين زائدتين فجعل الباء الأولى ملحقة ، والوسطى أصلاً ، والآخرة زائدة ليفصل بالأصل – الوسطى – بين الزائدتين ...

وكانت العرب قد أجرت المُلحق مُجرى الملحق به فى نحو :(مَهْدَدٍ ، وقَرْدَدٍ ، واقْعَنْسَسَ ، واحْلَنْكَكَ) فأظهروا التضعيف فى هذا ونحوه ، وتحملوا الكلفة بإظهاره ليكون ذلك بوزن (جَعْفَرٍ ، وسَلْهَبٍ ، واحْرَنْجَمَ ، واخْرَنْطَمَ) أجروا أيضا الباء الأولى من الثلاث مجرى الهمزة من (اطمأنّ) فكما أن الهمزة قد ألقيت عليها فتحة النون الأولى ، وأدغمت النون المسلوبة الحركة فى التى بعدها ، كذلك ألقى أبو الحسن الأخفش فتحة الباء الثانية على الباء الأولى ، فحركها ، وأدغم الثانية فى الثالثة ، فقال (اضْرَبَبّ) "([1]).

وقال ابن جنى أيضاً راداً على المازنى ومؤيداً الأخفش : " لما كان أصل(اطمأنّ) : (اطمأنن) كرهوا تحرك حرفين من جنس واحد ، كما كرهوا ذلك فى (احمرّ) فأسكنوا الأول وطرحوا حركته على الهمزة ، ثم أدغموه ، فزال ما يستثقلون .

وأبو الحسن إذ قال : (اضْرَبَبَّ) فهناك من الاستثقال مثل ما فى (اضرَبَّب) لاجتماع اللامات !! .

ألا ترى أن العرب لم تقل فى (رَدّد) : (رَدَدّ) ولا فى (قَلّلَ) : (قَلَلَّ) لأنهم لو فعلوا ذلك لوقعوا فى مثل ما منه هربوا من اجتماع اللامات .

([1]) المنصف صـ ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

فإن قال قائل : فأنت إذا قلت : (اضربَبَّ) فأدغمت الوسطى فى الآخرة لم نجمع بين حرفين من جنس واحد متحركين ، وإذا قلـــــت : (اضْرَبَّب) فأسكنتَ الباء الأولى فقد جمعت بين الأخريين متحركتين ، ورأيت اجتماعهما أيسر من التغيير الذى يصيرك من كثرة الدالات إلى مثل ما هربت منه .

فهذا على مذهب النحويين الذى صوّبه أبو عثمان وأُرَى أبو عثمان فى هذا قد غصب أبا الحسن حقه ، وذلك لأن لأبى الحسن أن يقول : إن (ردّد) إنما لم يغيِّر بناؤه من قِبل أنّ العينين لم تباشر إحداهما صاحبتها فى كلام العرب قاطبة إلا والأولى مسكّنة مدغمة فى الثانية ، وذلك نحو : (قطّع ، وكسّر ، وسُكّرٍ ، وعُلّفٍ ، قِنّبٍ ، وكذّابٍ ، ...) فلو غـــــيروا (ردّد) لجمعوا بين العينين ، غير مدغمة الأولى منهما فى الأخرى ، ولا تجد هذا إلا مع الفصل بينهما بالحرف نحو : (غَدَوْدَن ، وعَثَوْثَل ....)

وأما اللامان فيلتقيان غير مدغمة أولاهما فى الأخرى ، وذلك نحو : (قَرْدَدٍ ، و جَلْبَبٍ) فقياس أبى عثمان اللامين فى هذا على العينين ظلم منه لأبى الحسن " ([1]).

وصرح ابن جنى بأن الصواب عنده ما ذهب إليه أبو الحسن لما ذكر ([2]).

ولايخفى ما فى كلام ابن جنى من براعة وحسن تعليل .

وبالرغم من قوة دفاع ابن جنى عن رأى الأخفش فإنه يصرح فى الخصائص باستواء الرأيين فى الصواب بقوله : " فأما قول أبى الحسن

([1])المنصف صـ٤٩٨ ، ٤٩٩ .
([2]) ينظر المنصف صـ ٤٩٩ ؛ وينظر شرح الشافية جـ ٣ / ٢٩٨ .

فى مثال (اطمأن) من الضرب (اضْرَبَبّ) ، وقول النحويين فـــــــيه (اضْرَبّبَ) فليس تحريفاً ، وإنما هذا عند كل واحد من القيلين هو الصواب "([1]).

والله أعلم .

١٠- كراهية اجتماع أربع ياءات فى المتصل .

يرى أبو عثمان المازنى أنه إذا نُسب إلى اسم منتهٍ بياءين جاز الجمع بين هذين الياءين وياء النسب المشددة ، لأن ياء النسبة فى تقدير المنفصلة ، وذلك بخلاف ما إذا جتمعت فى كلمة واحدة وليس المراد النسبة ويشرح ابن جنى كلام المازنى من غير تعقيب عليه .

ويذكر ابن جني كلاما أيضاً لأبى على رد فيه على المازنى ، ولم يعلق ابن جني عليه بالرفض أو القبول ، فهذا يعد اقراراً ضمنياً بموافقة ابن جنى لأبى على فى رده على المازنى .

فقال المازنى فى معرض حديثه على بناء (رميت) على مثال : (حَمَصيصة) : " ومن قال فى (حَيّة ، وأُمَيَّة) – فـــــــى النسب – : (حَيِّىٌّ، وأُمَيِّىٌّ) فجمع بين أربع ياءات ، لم يقل مثل ذلك في (حَمَصِيصة) من (رميت) ولم يكن فيها إلا التغيير ، وهذا أقيس ، وكان الخليل وسيبويه والأخفش يرونه ، ولا أراه – كما قالوا – لما ذكرت لك من العلة "([2]).

([1]) الخصائص جـ٢ / ٢٠٥ .
([2]) التصريف صـ ٥٠٣ .

ويقصد أبو عثمان بقولـــــه : "(ولم يكن فيها إلا التغيير ، وهذا أقيس) " : بأنه إذا بنينا من (رميت) على مــثال (حَمَصيصة) قلنا : (رَمَوِيّة) ، وكانت قبل تغيرها : (رَمَيِيّة) فقلبت اللام الأولى ألفاً – وهى على وزن (فعليلة) – لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لأنها بإزاء الصاد الأولى من (حَمَصِيصة) فصارت فى التقدير : (رمايَّة) ، وياء النسب لابد لها من أن يكسر ما قبلها ، ولم يمكن تحريك الألف لئلا تنقلب همزة، ولا إقرارها ، لأن شرط ياء الإضافة كسر ما قبلها ، فأبدلت واواً ، فصارت : (رَمَوِيّة) ولم تبدل ياء ، لأنك من الياء هربت "([1]).

ويشرح ابن جنى كلام المازنى الأول بـــ" أنه قد تحصل من مذهبه – على هذا القول أن الذى حسَّن لهم جمع أربع ياءات فى (حَيِّىٌّ ، وأُمَيِّىٌّ) إنما هو لأن ياءى الإضافة منفصلتان مما قبلهما ، وليس كذلك الياءان الآخرتان فى (رَمَوِيَّة) لأنهما ليستا منفصلتين – لأنهما بإزاء الياء والصاد الأخرة من (حَمَصِيصة) فلما لزمتا كانتا أثقل من ياءى الإضافة فلهذا امتنع مما أجازه الأولون "([2]).

ويذكر ابن جنى رد وأبى على الفارسى على المازنى بأنه يقال للمازنى : " إن العلة فى قلب الياء ألفاً ثم واواً إنما هو اجتماع الياءات ، لافرق بين اللازم والمنفصل .

([1]) التصريف صـ ٥٠٢ ؛ وينظر المنصف نفس الصفحة .
([2]) المنصف صـ ٥٠٣ .

وأيضا فإن فى آخر (حَمَصيصة) من (رميت) ياءين زائدتين يشبهان ياءى النسب ، وذلك لأن ياء (حمصيصة) زائدة ، والصاد مكررة ، فهى أيضاً زائدة فجرتا مجرى ياءى النسب ، والعلة واحدة "([1]).

وكأن ابن جنى مقتنع بما قاله أبو على بدليل أنه لم يعلق على قوله كما سبق أن ذكرنا أما ما نسبه المازنى إلى الخليل وسيبويه والأخفش وخطأهم فيه ففيه نظر ، لأنه هو نفسه لم يخرج عما قاله سيبويه : " وتقول فى مثل (حَمَصيصة) مـــن (رميت) : (رَمَوِيَّة) وإنما أصلها : (رَمَيِيَّة) ولكنهم كرهوا هاهنا ما كرهوا فى (رَحَيّى) حيث نسبوا إلى (رحى) فقالوا : (رحوى) لأن الياء التى بعد الميم لو لم يكن بعدها شئ كانت كياء (رحى) فى الاعتلال ، فلما كانت كذلك تعتل ، ويكون البدل أخف عليهم ، وكرهوها وهى واحدة – كانوا لها فى توالى الياءات والكسرة فيها أكره ، فرفضوها ، فإنما أمـــــرها كأمر رحى فى الإضافة " ([2]).

وكذلك مثل الصَّمكيك ، تقول : رَمَوِىٌّ([3]) .

وصَمَكيك مثل حَمَصيص فى الزنـــــة ، أى (فَعَليل) والتى عليها (رَمَرِىٌّ) بعد التغيير .

وقال سيبويه أيضاً فى موضع آخر : " وســـــألته عن الإضافة إلى (حيّة) فقال : (حَيَوِىٌّ) ، كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب فى حيّة بن بهدلة : حَيَوِىٌّ ، وحركت الياء لأنه لاتكون

([1]) السابق نفس الصفحة .
([2]) الكتاب ٤٠٦/٤ .
([3]) الكتاب جـ٤ / ٤٠٦ ؛ وينظر : شرح الكتاب للسيرافى جـ٥ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

الواو ثابتة ، وقبلها ياء ساكنة . فإن أضفت إلى ليَّة قلت : لَوَوِىٌّ لأنك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء ، كما احتجت إلى تحريك ياء حَيَّة ، فلما حركتها رددتها إلى الأصل كما تردُّها إذا حركتها فى التصغير "([1]).

إذاً فلم يقل سيبويه – رواية عن الخليل بعدم التغيير فى (حيِّىّ ، وأُمَيِّىٌّ) رغم ذكر يونس لها بأنه لغة ([2]).

وحكاها سيبويه كذلك على أنها لغة بقوله : " ومن قال فى النسب إلى (أُمَيّة : أُمَيِّىٌّ ، وإلى حَيَّة : حَيِّىٌّ) تركها على حالها "([3]).

وبين الرمانى علة تركها على حالها هو أن الياء لما كانت قوية بالتشديد الذى فيها حتى تتصرف بوجوه الإعراب مثل كرسىٍّ صارت كالحرف الصحيح ([4]).

١١- حقيقة عين ولام (حيوان)

ذهب أبو عثمان المازنى إلى أن عين (حيوان) الياء ، وأن لامه الواو ، وأما الخليل فيراه من المضعف اليائى ، وأن اللام أصلها ياء ، ولكنها قلبت واواً ، لئلا يجتمع ياءان ، لما يترتب على اجتماعهما من الثقل ، وبقول الخليل – فيما نسبه إليه المازنى – جزم ابن جنى .

قال المازنى : " وأمـــا قولهم : (حيوان) فإنه جاء على ما لايستعمل ، ليس فى الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ، ولامه واو

([1]) السابق جـ٣ / ٣٤٥ .
([2]) السابق جـ٣ / ٣٤٤ .
([3]) الكتاب جـ٤ / ٤٠٨ .
([4]) شرح كتاب سيبويه للرمانى جـ١ / ٤٨ ، ٦٤ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٥ .

؛فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً ، وعلى ذلك جاء (حَيْوَة) اسم رجل فافهمه.

وكان الخليل يقول : (حيوان) قلبوا فيه الياء واواً لئلا يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان ، ولا أرى هذا شيئاً ، ولكن هذا كقولهم : (فاظ – الميت – يفيظ فيظا وفوظا) فلا يشتقون من (فَوْظ) فعلاً "([1]).

أما ابن جنى فقد قال : " القول فى هذا ما قاله الخليل ، وتشبيه أبى عثمان (الحيوان) فى أنه لم يشتق منه فعل – بـــ (فَوْظ) ليس بمستقيم ، و (فَيْظ ، وفَوْظ) لغتان كما ترى .

قال أبو على : لأنه لايُنكر فى كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياء ، وواو – يعتقبان عليه – نحو قولهم : (تاه يتيه ، وطاح يطيح) وقالوا : (هو أتوه منه ، وأطوح منه) .

فهذا ونظيره كثير فى كلامهم ، وليس فى كلامهم مما عينه ياء ، ولامه واو شئ نعلمه ، فنقيس (الحيوان) عليه .

فأما قولهم فى العلم : (حَيْوَة) فالواو فيه بدل من الياء ، وأصله : (حَيَّة) وجاز ذلك فيه لما كنت عرفتك من أنه قد يجئ فى الأعلام ما لا يجئ فى غيرها ، وذلك نحو : (مَوْرَق ، تَهْلَلٍ ، ومَعْدِ يكَرِب)

([1]) التصريف بشرح المنصف صـ ٥١١ .

وإنما حمل الخليل (الحيوان) على أنه من مضعف الياء ، وأن الواو فيه بدل من الياء ، لأنه من الحياة ، ومعنى الحياة موجود فى قــولهم : (الحيا – للمطر) .

ألا ترى أنـــه يحيى الأرض والنبات ؟ كما قال تعالى : { لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا **}([1]) ، و {** فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا **}([2]).**

وهذا كثير فى القرآن والشعر ، وهم يقولون فى تثنيته : (حييان) بالياء لا غير .

فلهذا عندى – ذهب الخليل إلى أن (الحيوان) من مضاعف الياء لمّا وجد معناه كمعنى (الحيا – للغيث) فلمّا لم يجد فى الكلام ما عينه ياء ، ولامه واو نحو : (حيوت) ، ورأى معنى (الحيوان) مــن معنى (الحيا – للمطر) حمله عليه لهذين السببين .

وبقى أبو عثمان بلا دلالة تدل على قوله ، فمذهب الخليل فى هذا الوجه الذى لا محيد عنه ، ولا مصرف إلى غيره "([3]).

وكذلك يمكن الرد على أبى عثمان فى قوله : " بأن (حيوان) جاء على مالا يستعمل ، ليس فى الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو ، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً " ([4])– بما قاله ابن جنى فى موضع آخر

([1]) سورة الفرقان من آية ٤٩ .
([2]) سورة فاطر من آية ٩ .
([3]) المنصف صـ ٥١٢ .
([4]) التصريف صـ ٥١١ .

نقلاً عن الخليل: " بأنه استغنوا عن استعمال الفعل من (حييت) مما لا مه ياء كعينه "([1]).

ولم يقف ابن جنى عند هذا الحد من الرد على المازني في كتابه المنصف بل أخذ يدلل ويبرهن على صحة ما ذهب إليه الخليل ، وذلك من خلال التمثيل والتنظير فى كتابه الخصائص أيضاً فى باب عنون له بـــ (باب العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف) فقال :

" اعلم أن هذا موضع يُدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته ، وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان فيخفّا على اللسان .

وذلك نحو (الحيوان) ، ألا ترى أنه عند الجماعة – إلا أبا عثمان – من مضاعف الياء ، وأن أصله : (حييان) ، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو . وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء ، لكنه لمّا اختلف الحرفان ساغ ذلك ، وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها ياء نحو : دينار ، وقيراط ، وديباج – فيمن قال : دبابيج – كان اجتماع حرفى العلة مثلين أثقل عليهم .

نعم ! وإذا كانوا قد أبدلوا الياء واواً كراهية لالتقاء المثلين فـــــى (الحيوان) فإبدالهم الواو ياءً لذلك أولى بالجواز وأحرى . وذلك قولهم : (ديوان) ...وليس لقائل أن يقول : فلمّا صار (دِوَّان) إلى (ديوان)

([1]) المنصف صـ ٥١٢ .

فاجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى ، هلا أبدلت الواو ياء لذلك ؛ لأن هذا ينقض الغرض ، ألا تراهم إنما كرهوا التضعيف فى (دِوَّان) فأبدلوا ليختلف الحرفان ، فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا : (دِيَّان) فيعودوا إلى نحو مما هــربوا منه من التضعيف ، وهـــــــم قد أبدلوا (الحييان) إلى (الحيوان) ليختلف الحرفان ، فإذا أصارتهم الصنعة إلى اختلافهما فى (ديوان) لم يبق هناك مطلب .

وأمـــا (حيْوة) فاجتمع إلى استكراههم التضعيف فيه وأن يقولوا : (حيّة) أنه علم ، والأعلام يحتمل لها كثير من كُلَف الأحكام "([1]).

أما سيبويه فقد قال : " وأما قولهم : (حيوان) فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ، ولم يكونوا ليلزموها الحركة هاهنا ، والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوها فى (رَحَوِىَّ) حيث كرهوا الياءات فصارت الأولى على الأصل ، كما صارت اللام الأولى فى (مُمِلّ) ونحـــــوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره "([2]).

ومعنى قول سيبويه :" ولم يكونوا ليلزموها الحركة هاهنا ، والأخرى غير معتلة من موضعها" :

يعنى أنه كان فى (حَيّان) يـــاءان ، الأولى ساكنة ، والأخرى متحركة ، فغيروا الأولى بأن فتحوها ، فكرهوا ترك الثانية على حيالها ، وقد غُيِّرت الأولى ليعلم أن الكلمة مغيرة لوجود الواو فى موضع الياء .

([1]) الخصائص جـ٢ / ٢٦٢ .
([2]) الكتاب جـ٤ / ٤٠٩ ؛ وينظر : المقتضب جـ١ / ٣٢٢ .

ومعنى قوله : " كما صارت اللام فى (مُمْلٍّ) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره " :

يعنى أن (مُمِلَّ) أصـــله : (مُمْلَلٌ) ولكنهم تركوا التضعيف فى قولك : (أمللت) فأبدلوا اللام ياءً كما قالوا : (تظنَّيْتُ) ، والأصـــل : (تظنَّنْتُ) ، وغيروا الحرف الثانى دون الأول كما غيروا الحرف الثانى فى (حيوان) حين صيرَّوه واواً (١).

فكما هو واضح من كلام سيبويه أنه يرى أن اللام فى (حيوان) أصلها الياء – كما رأى الخليل – وذكر العلة فى قلبها واواً .

أما المبرد – فيما نقله عنه الأعلم – فيرى أيضا أن لام (حيوان) أصلها الياء بقوله : (حيوان) أصله : (فَعْلان) ســـاكن العين ، لأن (فَعَلان) يفتح العين – إنما يجئ فيما يكون اضطراباً نحو : الغليان ، والنزوان ، فلما قلبوا اللام واواً لزمها القلب فتصير واواً قبلها ياءٌ ساكنة فيلزمها الإدغام فيصير (حيّان) مثل (أيّام) فحركوا العين ، وأبدلوا اللام واواً لأنهم قالوا : (حييًّا) فاستثقلوا جمع الياءين فأبدلوا الثانية واواً ، وإنما استثقلوا (حييان) كما استثقلوا (حَيى) وإن كان (حيى) أثقل (٢).

فأصل العين عند المبرد –فيما نسب إليه– ساكنة ، ولكنها حركت لئلايتسنى الإدغام بقلب الواو ياء مرة أخرى وإدغامها في الياء التي هي

(١) النكت جـ / ٣٨٤ .
(٢) النكت جـ /٣٨٤.

العين ، وبذلك نكون قد عدنا لما فررنا منه وهو الثقل المترتب على اجتماع الياءين .

وإذا كان المبرد قد جعل سكون العين هو الأصل ، والفتح عارضاً فإن ابن عصفور يرى العكس بقوله : ومن سكّن الضمة تخفيفاً قال (حَيْوان) فأبقى الواو ، ولم يرد الكلمة إلى أصلها من الياء ، ولم يدغم ، لأن التخفيف عارض ، والأصل الحركة ([1]).

إذا فأصل (حيوان) عند المبرد على (فَعْلان) ولما حركت عند المبرد كانت بفتح العين – كما سبق – وعند ابن عصفور على (فَعُلان) . وبعد دراسة هذه المسألة يتبين أن الرأى الراجح والأولى بالقبول هو رأى الخليل الذي يرى أن واو (حيوان) أصلها الياء ، والذى تابعه فيه ابن جنى وجمهور النحويين وذلك لقوة أدلتهم وعدم الاعتراض عليها .

– والله أعلم – .

١٢- حكم مشابهة الألف والنون لألف النصب .

قال أبو عثمان المازنى : " وتقول فى (فَيْعلان) من : (حَويتُ ، وقَويتُ ، وشَويت ، ولَويتُ : حَيَّانٌ ، وقَيَّانٌ ، وشَيَّانٌ ، وليَّانٌ ، تحذف الياء التى فى آخر الياءات ، ولم تَعْدُ هذه الألف أن تكون كهاء التأنيث ، وألف النصب ، فهكذا فأجر هذا "([2]).

([1]) الممتع جـ٢ / ٧٥٦ .
([2]) التصريف صـ ٥١١ .

ووضح ابن جنى قول أبى عثمان بأن أصل هذا : " (حَيْوِوَان ، وقَيْوِوان ، وشَيْوِوان) فقلبت الواو الأولى لوقوع الياء قبلها ساكنة ، وقلبت الثانية لانكسار ما قبلها ، فصار فى التقدير : (حَيّياناً ، وقيَّيانا ، وشَيَّيانا) ثم حُذفت الياء الآخرى كما حُذفت من آخر (فَيْعل) ، ولم يعتدد بالألف والنون آخره ، لأنهما يجريان مجرى هاء التأنيث من قِبل أنك لو رخمت مثل (عثمان) لقلت : (يا عُثْم) كما تقول فى (طلحة : ياطلْح) وشبه هذه الألف والنون بهاء التأنيث أقوى من شبهها بألف النصب فى قولك : (رأيت زيداً) ، لأن هاء التأنيث لازمة كلزوم الألف والنون ، وألف النصب يزيلها الرفع والجر ، ولكن أبا عثمان شبهها بها لاجتماعهما فى الزيادة فى آخر الكلمة ، والوجه ما عرفتك .

يقول : فكما كنت تقول لو بنيت مثل : (فَيْعِلة) من حييت : (حَيَّة) وأصـــــلها : (حَيِّية) كذلك تقول فى (فَيْعِلان : حَيَّان) وأصـــــــله : (حَيِّان) "([1]).

فبمقارنة نص المازنى بنص ابن جنى يتبين أن المازنى قد سوى بين هاء التأنيث وألف النصب فى مشابهتهما للألف والنون أما ابن جنى بعد أن شرح كلام المازنى فإنه قد رد عليه بأن شبه الألف والنون لهاء التأنيث لازمة كلزوم الألف والنون ، وذلك بخلاف ألف النصب فإنها متغيرة .

ولا يخفى ما فى قول ابن جنى من براعة وحسن تعليل .

واقتصر ابن عصفور على تشبيه الألف والنون بهاء التأنيث فقط ([1]).

([1]) المنصف صـ ٥١١ .

والمازنى فى تسويته الألف والنون بهاء التأنيث وألف النصب على حد السواء مسبوق بسيبويه حيث قال : " وتقول : فى (فَيْعلان) من : (حَييتُ ، وقَوِيت ، وشَوِيتُ) : (حَيــَّانٌ ، وشيَّانٌ ، وقيَّانٌ) ، لأنك تحذف ياء هنا كما حذفتها فى (فَيْعِل) ، وكما كنت حاذفها فـــــــى : (أُفَيْعِلان) نحو التصغير فى : (أُشَيْوِيـــــــان) تقول : (أُشَيَّان) لو كانت اسماً فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون فى تصغير شاوية ، وراوية فى قولهم : رأيت شُوَيَّة ، لأنها لم تعْدُ أن كانت – يعنى الألف والنون – كألف النصب والهاء "([1]). ومهما يكن من أمر فقد اتضح مدى دقة ابن جنى فى التمييز بين الأشياء ، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على عمق تفكيره ، ونظرته الثاقبة .

والله أعلم .

١٣- الفك والإدغام فى بناء (فَعلان) – مثلث العين – من : (رددت)

لاخلاف بين أبى عثمان المازنى وبين ابن جنى فى مجئ (فَعَلان) – بفتح العين – من (رددت) بفك الإدغام ، وذلك لخفة الفتحة .

أما (رددت) على مثال (فَعِلان) – بضم العين أو كسرها – فرأى المازنى أن الإدغام أوثق من الفك والإظهار ونسبه للخليل وسيبويه وذكر أنه الصواب أما الفك والإظهار فقد جعله المازنى دون ذلك ونسبه للأخفش .

أما ابن جنى فقد رأى أن كلاً من الرأيين مذهب ، حيث سوى بينهما .

([1]) الممتع جـ٢ / ٧٥٧ .
([2]) الكتاب جـ ٤ / ٤١٠ .

قال المازنى : " فإذا ألحقت هذه الأشياء التى ذكرت لك الألف والنون فى آخرها ، تركت الصدور على ما كانت عليه قبل أن تلحق ذلك ، وذلك نحو :(رَدَدَان) فـــــإن أردت : (فَعُلاناً) أو (فَعِلاناً) أدغمت فقلت : (ردّان) فيهما ، وهو أو ثق من أن تظهر .

وكان أبو الحسن يُظهر فيقول : (رَدُدان ، ورَدِدان) ، ويقول هو ملحق بالألف والنون ، فلذلك يظهر ليسلم البناء .

والقول عندى على خلاف ذلك ؛ لأن الألف والنون يجيئان كالشئ المنفصل ، ألا ترى أن التصغير لا يحتسب بهما فيه ، كما لا يُحتسب بياءى النسب ، ولا بألفى التأنيث ، فيصغرون : (زعفرانا : زُعَيْفراناً ، وخنفساء : خنيفساء) فلو احتسبوا بهما لحذفوهما كما يحذفون ما جاوز الأربعة ، فيقولون فى (سفرجل : سُفَيْرج) ، وفى (فرزدق : فُرَيْزد) وهذا قول الخليل وسيبويه ، وهو الصواب "([1]).

وما نسبه المازنى إلى سيبويـــــه صحيح حيث قـــال : " وتقول فى (فَعَلاَن) : (رَدَدَان) ....وتقول فى (فَعُلان) : (ردّان) ، و(فَعِلان) : (رَدّان) ؛ أجريتهما على مجراهما وهما على ثلاثة أحرف ليس بعدهما شئ . – يعنى يتعين فيهما الإدغام – "([2]).

وقال أيضاً فى باب : ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ، ولم يجئ فى كلامهم إلا نظيره من غير المعتل : " وتقول فى (فَعُلان) مـــن

([1]) التصريف صـ ٥٣١ .
([2]) الكتاب جـ٤ / ٤٢٦ .

(قويت) : (قُوّان) ، وكذلك من (حييت) : (حيّان) ، تدغم لأنك تدغم (فَعْلان) من (رددت) .... "([1]).

أما نسبته للخليل فلما هو معروف أن عامة الكتاب رواية عن الخليل – رحمه الله – .

أما ابن جنى فقد علل للخليل وسيبويه بقوله : " إنما ذهبا إلى إدغام مثل (فَعِلان وفَعُلان) من المضعف لأن الألف والنون جرتا مجرى هاء التأنيث ، فكما أنه لوبُنى مثل (فَعِلة) من (رددت) لقالوا : (ردّة) فأدغموا ولم يعتدوا بالهاء ، بل يدغمون كما يُدغم مالا هاء فيه ، فكذلك يجب إدغام ما فيه ألف ونون ، فإذا كانت الألف والنون فى (فَعِلان ، وفَعُلان) بمنزلة هاء التأنيث ، وجب ألا يعتد بهما ، وأن يجرى على الصدر ما كان يجرى عليه قبل لحاقهما " ([2]).

ويشرح ابن جنى احتجاج المازنى بعدم الإعتداد بالألف والنون ، ولا الألف والهمزة في تحقير (زعفران ، وخُنْفُساء) بأنه يريد به أن الألف والنون فى (زعفران) ، والألف والهمزة فى (خُنْفُساء) لو جرين مجرى الأصول لما جاز تحقير شئ مما فى آخره زائدان من بابهما ، لأنك إذا كنت تحذف من الخمسة حرفا وجب أن تحذف من الستة حرفين فتقول : (خُنَيْفس ، وزُعَيْفِرٌ) كما تحذف لام (سفرجل) حتى تبقى أربعة أحرف ، ولكنّ هذين الزائدين لمّا جريا مجرى هاء التأنيث حقّرتَ ما قبلهما ، ثم جئت بهما كما تقول فى تحقير (سلسلة) : (سُلَيْسلة) فتجئ بالهاء بعد أن وفيت التحقير حقه .

([1]) السابق جـ٤ / ٤٠٩ .
([2]) المنصف صـ ٥٣١ ، ٥٣٢ .

وذكر ابن جنى أن هذه حجة الخليل ([1]).

وذكر ابن جنى أيضاً أن مما يقوي قول الخليل هو قولهم لما يبقى فى أسفل الحوض من الطين والماء : (إمدّان) وأصله : (إمدِدَان) ، لأنه : (إفْعِلان) من (مَدَدْتُ) فأدغم لشبه الفعل ؛ لأنه بوزن (اضرب) ، ولم يعتدّ بالألف والنون .

وقال ابن جنى : فتفهمه ، فإنه حجة قاطعة([2]).

وبعد ذلك يحتج ابن جنى لأبى الحسن الأخفش بقوله : " ولأبى الحسن أن يقول : إن الألف والنون قد يجريان فى بعض المواضع مجرى الأصول ، كما أجريتا مجرى الزوائد .

ألا ترى أن الكلمة تُكسَّر عليهما كما تُكسَّر على ما هو من نفس الكلمة ؟ وذلك نحو قولهم : (سرحان وسراحين ، وضبعان وضباعين) فجرت النون مجرى سين (قرطاس وقراطيس) وقاف (حِملاق وحماليق) .

وكذلك همزة التأنيث قد كُسِّر عليها الاسم كما كُسِّر على ما هو من الكلمة ، وذلك قولهم : (صحراء وصحارىّ ، وصلفاء وصلافىٌّ) فجرت الهمزة مجرى سين (قرطاس وقراطيس) ، والهاء لا يُكسَّر عليها الاسم أبداً ، فقد فارقت الهاء من هنا كما شابهتها من ثمّ "([3]).

([1]) المنصف صـ ٥٣٢ .
([2]) السابق صـ ٥٣٣ .
([3]) المنصف صـ٥٣٢ .

ويذكر ابن جنى أيضاً أن مما يقوي مذهب الأخفش هو " بناء سيبويه من (قويت) على مثال (فَعُلان) فإنه قال : (قوُوَان) فأظهر مع أن فى الكلمة واوين ، وإحداهما مضمومة ، والأخرى متحركة . فإذا جاز هذا مع الواو المستثقلة فهو مع الحروف الصحاح التى ليس فيها أكثر مـــن التضعيف أحرى بالجواز ، إذ قد أجاز تضعيف حروف العلة للأثقل "([1]).

وبعد ذلك يؤكد ابن جنى على أن كلا الوجهين مذهب([2]) ، لما رآه من أن لكلٍ من الرأيين وجهته ، ويؤكد ذلك بقوله : " وإنما وثّق أبو عثمان القول الأول – يعنى قول الخليل وسيبويه من الإدغام – ، لأن الألف والنون وإن كانتا تجريان مجرى الأصل فيما أريتك فقد جرتا مجرى الهاء أيضاً – فيما تقدم – فشبه بشبه ، ويبقى بعد ذلك اجتماعهما فى أن كل واحدة منهما زائدة كصاحبتها فتفهّمْ "([3]).

فما أروعك يا ابن جنى فى سعة علمك وجمال تحليلك وتعليلك .

١٤- بناء (أفعل) التفضيل من (أممت)

ذهب أبو عثمان المازنى إلى أنها تكون على (أَيمٌّ) ، ونقل عن الأخفش أنها تكون على (أومٌّ) ، وردّ المازنى رأى الأخفش ، ورد ابن جنى المازنى فى ذلك مرجحاً رأى الأخفش على رأيه .

([1]) المنصف صـ٥٣٢ ؛ وينظر : الكتاب جـ٤ / ٤٠٩ ؛ وسيأتى تفصيل القول فى هذه المسألة من البحث صـ .
([2]) المنصف صـ ٥٣٢ .
([3]) السابق صـ ٥٣٣ .

قال المازنى : " وسألت أبا الحسن عن (هذا أفعل من هذا) مـــن (أَمَمْتُ) : أى قصدت ، قال : أقول : (هذا أَوَمٌّ من هذا) فجعلها واواً حين تحركت بالفتحة كما فعلوا ذلك فى (أوَيْدم) .

فقلت له : كيف تصنع بـــ (أَيمّة) ألا تراها (أفْعِلة) والفاء منها همزة ؟ فقال : لمّا حرّكوها بالكسرة جعلوها ياءً .

وقال : لو بنيت مثل (أُبْلُم) من (أمَمْت) لقلْتَ : (أُومٌّ) أجعلها واواً ، فسألته : كيف تصغر (أَيمَّة) ؟

فقال : (أُوَيمَّة) ، لأنها قد تحركت بالفتح "([1]).

ويشرح ابن جنى خلاصة أمر هذه الهمزة المبدلة عند أبى الحسن أنه متى كانت حركتها بالفتح أو الضم جُعِلتْ واواً كما قالوا : (أوادم) وأصلها :(أ ا د م) ومتى تحركت بالكسر جُعلتْ ياءً كما قالوا :(أيمة).

وأصلها : (أَأْمِمة) نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ كى يتسنى إدغام الميم فى الميم ، فقلبت الهمزة ياءً لكسرها .

وأصل بناء (أُفْعُل) من (أممت) : (أُأْمُم) ، فنقلت الضمة من الميم إلى الهمزة للسبب السابق ، فصارت فى التقدير : (أُأُمٌّ) فلما تحركت الفاء بالضم جعلت واواً ([2]).

ويرد المازنى رأى الأخفش بقوله : " وليس القول عندى كما قال لأنها حين أبدلت فى (آدم) وأخواته ألفاً ثبتت فى اللفظ ألفً كالالف التى

([1]) التصريف صـ ٥٣٤ ، ٥٣٥ .
([2]) المنصف صـ ٥٣٥ بتصرف .

لا أصل لها فى الياء ولا فى الواو ، فحين احتاجوا إلى حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف .

فأما ما كان مضاعفاً ، فإنه تُلقى حركته على الفاء ، ولا تبدل همزته ألفاً ولو أبدلت ألفاً لَمَا حركوا الألف ، لأن الألف قد يقع بعدها المدغم ، ولا تُغَيَّر ، فتغيرهم (أيمَّة) يدل على أنها لا تجرى مجرى ما تبدل منه الألف "([1]).

ويقصد المازنى بقوله :" كالألف التى أصـــل لها فى الياء ولا فى الواو " : أى كألف حاتم وخاتم .

ويشرح ابن جنى كلام المازنى مرجحاً رأى أبى الحسن في جعل أفعل التفضيل من (أمّ) على (أُومّ) لا (أيمّ) بقوله :

" معنى هذا القول منه – يعني المازني –: أنك إذا بنيت (أَفْعَلَ) من (أمَمْتُ) فأصله : (أَأْمَمٌ) فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة فصارت فى التقدير : (أَأَمّا) مثل(عَعَمٍّ) – والتى أصلها (عَعْمَمَ) – ثم أبدلت الهمزة إما واواً كما يقول أبو الحسن ، وإما ياءً كما سيقوله هو – يقصد المازنى – ، ولم يقدره : (أَأَمماً) على أن تبدل الهمزة ألفاً كما فعلت ذلك فى (آدم) لأنك لو قدرت ذلك للزمك إذاً أن تدغم الميم الأولى فى الثانية ، بعدما لزم الهمزة بدل الألف ، فتقول : (آم) كما تقول : هذه شجَّة آمَّة ، وهى فاعلة مـــن (أمَمْتُ) . فإن لم يقولوا فى : (أفْعَلَ :

([1]) التصريف صـ ٥٣٥ .

آمّ) دلالة على أنهم لم يقلبوا الألف مع التضعيف كما قلبوها فى غير التضعيف نحو : (آدم ، وآخر) "([1]).

ويؤكد ابن جنى أيضا على اختياره لرأى الأخفش معترضاً على ما ردّ به المازنى رأيه بقوله : " والقول فى هذا لأبى الحسن ، وليس ما جاء به أبو عثمان بلازم له ، لأن هذه الألف التى تبدل من فاء (أَفْعَلَ) ليست ألفاً زائدة على الحقيقة ، وإنما هى بدل من همزة هى فاء (أَفْعَلَ) فلولا أن الهمزة قبلها لظهرت .

وليست كذلك ألف (خالد) لأنها لم تنقلب من شئ ، وهى زائدة ، فلذلك لما بنيت (فاعلة) من (أَمَمْتُ) قلت : (آمَّة) ولم تحرك الألف بحركة الميم المدغمة ، لأنها لاحظ لها فى الحركة ، فاحتملت الساكن بعدها لذلك . وصار امتداد الصوت بها عوضاً عن تحريك الميم ، وأنت إذا قدّرت : (هذا أفعل من هذا) من(أَمَمْتُ) قلت : (هذا آم من هذا) ثم أدغمت جاز أن تلقى حركة الميم على الهمزة المبدلة ؛ لأنها بدل من فاء الفعل . فهذا فرق بينهما ، فإذا تحركت بفتحة الميم أُبدلت واواً كما قالوا : (أوادم) فافهم ذلك .

فإن قيل : فإنك قد زعمت أن ألـــــف (آدم) قد جرت مجرى ألف (خالد) فيما تقدم ، فكيف فصلت الآن بينهما وقد كنت قدمت الجمع بينهما ؟ .

قيل : هى وإن أشبهتها فليست تجرى مجراها فى كل حال . ألا ترى أنه لا يمكننا أن نقضى بزيادة ألف (آدم) كما نقضى بذلك فى (خالد)

([1]) المنصف صـ ٥٣٥ .

. ولا يمكننا أن نقضى بانقلاب ألف (خالد) كما نقضى بانقلاب ألـــف (آدم) فقد يشبه الشئُ الشئَ من وجه ، ويخالفه من آخر . ولو كان مثله من جميع الوجوه لم يكن بأن يُحمل هذا على هذا أولى من أن يحمل هذا على هذا ، فلهذا إذا اضطررت إلى تحريك هذه الفاء المبدلة بإلقاء حركة المدغم بعدها عليها جاز ، وإن لم يجز فى الألف الزائدة ، لما تقدم من الفصل بينهما "([1]).

أما قياس (هذا أَفْعَلُ من هذا) من (أَمَمْتُ) وأخواتها عند أبى عثمان المازنى كما يراه هو فيوضحه بقوله : " (هذا أيمُّ من هذا) ، وأصغِّر (أُيمةً : أُيَيِّمَة) ولا أبدل الهمزة واواً ، لأنها قد ثبتت ياءً بدلاً من الهمزة ، إلا أنّ هذه الهمزة إذا لم يلزم تحريك تبعت ما قبلها فبنيت من (الأدمة) مثل (أُبْلَمٍ) فقلت : (أُوْدُمٌ) ومثل (إصْبَع) : (إيْدَمٌ) ، ومثل (أفكَل) : (آدم) فأجعلها ألفاً إذا انفتح ما قبلها ، وياءً ساكنة إذا انكسر ماقبلها ، وواواً ساكنة إذا انضم ماقبلها . فإذا احتجت إلى تحريكها في تكسير أو تصغير ، جعلتُ كل واحدة منهن على لفظها الذى قد بنيت عليه ، فأتركُ الياء ياءً ، والواو واواً ، وأقلب الألف واواً كما فعلت ذلك العرب فى تصغير آدم وتكسيره فهذا هو القياس عندى "([2]).

وذكر المازنى أن أبا الحسن كان يرى أنها – يعنى الهمزة – إذا تحركت بفتحة تبدل واواً – كما سبق – وعقب على رأيه هذا بقوله :

([1]) المنصف صـ ٥٣٥ ، ٥٣٦ .
([2]) التصريف صـ ٥٣٥ ، ٥٣٦ .

" وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به ، والاحتجاج لقوله ، والاختيار لخلافه إذا وجَدَ لذلك قياساً "([1]).

ويفند ابن جنى كلام أبى عثمان ويرده بقوله : " يقول أبو عثمان : لمّا ثبتت الياء فى (أيمَّة) بدلاً من الهمزة ، فسبيلها أن تجرى مجرى الياء التى لا حظَّ لها فى الهمز ؛ كما أن ألف (آدم) لمّا ثبتت بدلاً من الهمزة جرت مجرى مالا حظّ له فى الهمز ، وهو ألف (خالد) ، وإن كان الأمر كذلك وجب أن أقول فى تحقير (أَيمَّة : أُيَيِّمة) ؛ لأن الياء فى (أَيمَّة) تجرى مجرى الياء غير المنقلبة ، كما جرت ألف (آدم) مجرى ألف (خالد) .

وليس هذا القول بمرضى من أبى عثمان ؛ لأن الياء فى (أيمَّة) إنما انقلبت عن الهمزة لانكسارها ، فإذا زالت الكسرة زالت الياء التى وجبت عنها ؛ كما أن الياء فى (ميزان) لمّا وجب انقلابها عن الواو ، لانكسار ما قبلها ، زالت عند زوال الكسرة فى قولهم : (موازين ، ومويزين) .

فإن قال : إن الياء فى (ميزان) إذا فارقت هذا الموضع رجعت إلى الواو فى نحو قولهم : (مويزين ، وموازين) وألف (آدم) لاترجع إلى الهمز وإن زالت عن هذا الموضع .

ألا تراهم يقولون : (أوادم وأويدم) فلا يردون الهمزة كما يردونها فى قولهم : (موازين ، ومويزين) فما تنكر أن يكون البدل فى (أَيمَّة) أقوى منه فى (ميزان) فلا تزول الياء وإن زالت الكسرة ؟ .

([1]) التصريف صـ ٥٣٦ .

قيل : هذا إلزام فاسد ، لأنك لو جمعت (آدم) على (فَعْلٍ و فُعْلان) لقلت : (أُدْمٌ و أُدْمان) فرجعت الهمزة لمّا زالت الأولى ، كما رجعت الواو فى (موازين) لمّا زالت الكسرة . وإنما لم تُرد فاء الفعل فـــــى (أوادم وأويدم) إلى الهمزة ؛ لأنه كان يلزم منه ما هربوا ، وهو اجتماع همزتين .

ألا ترى أنهم إذا قالوا : (أآدم ، وأُأَيدم) لزمهم اجتماع الهمزتين ، كما كان يلزمهم قبل التكسير والتحقير فى (آدم) . فلما كان يجب فى التحقير والتكسير اجتماع همزتين لم يمكن إقرار الهمزة فى الجمع والتحقير ، كما لم يمكن ذلك فى الواحد ، فالعلة الموجِبة للقلب فى الواحد موجودة فى الجمع والتحقير ، وهى اجتماع الهمزتين .

وليس كذلك (ميزان) ، لأن الياء إنما وجب انقلاب الواو إليها ؛ لانكسار ما قبلها ، فإذا جمعت أو حقرت زالت الكسرة فرجعت الواو .

فهذا الفصل بين رد الواو فى تحقير (ميزان) وتكسيره وترك الهمزة في تحقير (آدم) وتكسيره .

فإن قال قائل : فإذا كان القياس عند سيبويه أن تقول فى تحقير مثل (قائم : قُوَيْئِم) ، فيُقِرَّ الهمزة ولا يحذفها ، وإن كانت الألف التى عنها وجبت الهمزة قد زالت ، ويحتج فى لزوم الهمزة بأنها قوية ؛ لكونها عينا ، والعين أقوى من اللام. فما تنكر أن يكون البدل فى (أَيمَّة) لازماً أيضاً ، وإن زال ما يوجب البدل من الكسرة فيقرها ياء فيقول : (أُيَيمَّة) بل يكون هذا أحرى ؛ لأن الفاء أقوى من العين .

قيل : هذه المسألة لم ينظر فيها سيبويه ؛ لأنها محدثة بعده . على أنه لو كان لسيبويه فيها قول كقول أبى الحسن لم يلزمه ما أوردته ياأيها السائل . وذلك أن سيبويه شبّه ياء التحقير بألف التكسير فجرت الياء فى (قُوَيْئِم) مجرى الألف في (قوائم) ، فكما كان يقول (قَوائِم) فيهمز ، كذا قال (قُوَيْئِم) مجرى فهمز .

ونظير هـــــــذا تصحيحهم لتحقير (أَسْوَد ، وقَسْوَر) فى قولهم : (أُسَيْوِدٌ ، وقُسَيْوِرٌ) وإنما ذلك لتشبيههم ياء التحقير بألف التكسير فى قولهم : (أساوِد ، وقساوِر) .

وأيضاً فإن الياء قريبة من الألف ، ولذلك قالوا فى (طيِّئ : طائىٌّ) وفى(الحيرة : حارىٌّ) فأبدلوا الياء ألفاً .

فلمّا كان بين ياء التحقير وألف التكسير هذا الاشتباك وهذه المناسبة أقرَّ سيبويه الهمزة فى (قويئم) وإن زالت ألف (فاعل) هذا مع ما اجتمع به من أن العين قوية ، وليس كذلك الياء فى (أَيمَّة) ، لأنها إنّما وجبت عن الكسرة كما وجبت ياء (ميزان) عن الكسرة ، فمتى زالت الكسرة زالت الياء من (أَيمَّة) كما كان ذلك فى (ميزان) .

وأنت إذا حقرت فقلت (أُوَيمّة) فقد أزلت الكسرة ، ولم يكن موضعها ما يجرى مجراها فتقرَّ الياء كما شبّهت ياء التحقير بألف التكسير فأقررت الهمزة ، وإنما قبلها فى (أُوَيمَّة) ضمة ، والضمة إنما تجب عنها الواو لا الياء .

ولو جاز لقائل أن يقول : لا أزيل الـــياء فى (أَيمَّة) إذا زالت الكسرة ، لجاز لآخر أن يقول : لا أردُّ الواو فى (ميزان) إذا زالت الكسرة بتحقير أو تكسِير . وهذا لا يقوله أحد ؛ لوضوح سقوطه .

وقياس قول أبى عثمان أن يقول فى جمع (إيدم : أيادم) فيقرّ الياء ولا يقلبها ؛ لأنها قد ثبتت ياء فى (إيدم) كالياء التى لاحظّ لها فى الهمز ؛ فكما يقول فى جمع (فِعلل) من (بعت : بياعع) كذلك يلزمه أن يقول فى جمع (إيدم : أيادم) والحجة التى مضت قُبيل ؛ لأن الكسرة التى أوجبت الياء قد زالت ، فينبغى أن تزول الياء بزوالها .

وقياس قول أبى الحسن : (أوادم) لأنها قد تحركت بالفتح . وفى التحقير : (أُويْدِم) ، وأبو عثمان يلزمه أن يقول : (أُيَيْدِم) ، ولا يرد الياء ، كما شرط فيما كتبناه عنه .

ولا يلزم أبا الحسن أن يرد الهمزة عند زوال الكسرة كما يَـــرُدُّ واو (ميزان) عند زوال الكسرة ؛ لأنه لم يكن قلبها – لأن قبلها كسرة – وإنما استحقت القلب فى الجملة لئلا تجتمع همزتان ووجب انقلابها ياءً دون الواو والألف لانكسار ما قبلها ، فإذا زالت الكسرة لم يجب ردُّ الهمزة ، وإنما يجب زوال الياء التى عدل إليها عن أختيها الواو والألف بعد وجوب القلب ، فإذا زالت الكسرة وتحركت الفاء بالفتح جُعلت واواً كما قالوا : (أوَادِم ، وأُوَيْدِم) ولو لم يقلبوا لقالوا :(أ أ ادم ، وأُأَيْدِم) وهذا لايجوز ، فلم يكن من القلب بدٌّ لذلك "([1]).

([1]) التصريف صـ ٥٣٧ : ٥٣٩ .

وبعد كل هذه الردود من ابن جنى على المازنى يذكر أن أصل الاحتجاج عليه بـــ (ميزان ، وموزين) لأبى بكر ، وذكر أنه زاد بعده هذه الزيادات ؛ لأن المقام والكلام اقتضاها وأكثر منها .

وانتهى ابن جني بعد ذلك بأن القياس مع أبى الحسن فيقال : (هذا أَوَمُّ من هذا) لأن الفاء قد انفتحت – وقد بينت انفتاح الفاء إنما كان بإلقاء حركة الميم الأولى عليها – .

ثم يؤكد ابن جنى على قلب الهمزة واواً أيضا قولهم فى جمع (ذؤابة) :(ذوائب) ، فالواو فى (ذوائب) بدل من الهمزة ، كأنها كـــــانت : (ذأائب) فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف ، فأبدلوا الأولى واواً ، كما أنهم لمّا كرهوا (أواول) : جمع (أوّل) أبدلوا الواو همزة .

وكما أنهم لمّا أرادو البدل فى تثنية مثل (حمراء) وجمعه والنسب إليه قالوا : (حَمْراوان ، وحُمْراوات ، وحَمْراوىّ) وقالوا فى (عِلباء) : (عِلْباوان) وقالوا أيضاً : (رِدوان) ، وقالوا أيضاً فى تثنية (قُرّاء : قُرّاوان) .

فهذا يدلك على كثرة انقلاب إحداهما إلى الأخرى .

ونسب ابن جنى إلى أبى العباس المبرد بأنه إنما كان ذلك فيهما – يعنى الإبدال بينهما – ؛ لأن الهمزة فى مخرجها نظيره الواو فى مخرجها، يريد : أنهما طرفان ، هذه أسفل الحروف ، وهذه أعلاها ([1]).

([1]) التصريف صـ ٥٣٩ ، ٥٤٠ ؛ وينظر : المقتضب جـ١ / ٣١٤ ؛ والأصول جـ٣ / ٢٩٤ .

وما رآه الأخفش جعله الأشمونى هو ما عليه الجمهور . وذلك من خلال كلامه عن مجئ أفعل التفضيل من الفعل (أنّ) .

حيث قال : " وذهب المازنى إلى إبدال المفتوحة – يعنى الهمزة الثانية – إثر فتح ياء ، فيقول فى أفعل التفضيل من (أنّ) : زيد أينٌ من عمرو ، ويقول الواو فى (أوادم) بدل من الألف المبدلة من الهمزة ، لأنه صار مثل (خاتم) .

والجمهور يقولون : (هو أونٌ من عمرو) "([1]).

وكما هو معروف أن الفعل (أَنّ) – بمعنى بكى أو توجع – صياغة ووزناً كالفعل (أَمّ) .

([1]) منهج السالك جـ٤ / ٣٨٦ .

المبحث الثانى :

ما استدركه ابن جنى على المازنى

أولاً : ماستدركه ابن جني على المازني فيما تجاوزه ولم يذكره

١- الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل :

تناول أبو الفتح الأسماء العشرة السماعية المبدوءة بهمزة الوصل – وهى : ابن وابنة وامرُؤ وامرأة واثنان واثنتان واسم واسْت وأيم وابنم – بالشرح والتفصيل مبيناً أصلها ذاكراً ماخلاصته أنها كلها معتلة محذوفة اللامات إلا امرأ وامرأة وأن دخول همزة الوصل هذه الأسماء ؛ لأن هذه الهمزة تعاقب اللام المحذوفة . فأما قولهم : (امرؤٌ وامرأة) فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين ، لأنك أدخلت الألف واللام فقلت : (المَرْءُ والمَرْأة) ثم خففت الهمزة بأن حذفتها ، وألقيت حركتها على الراء فقلت : (جاءنى المَرُ ، ورأيت المَرَ ، ومررت بالمَرِ) .

فلما كانت الراء التى هى عين الكلمة قد تحرك بحركة الإعراب وكثرت فى كلامهم حتى صارت عبارة عن كل ذكر وأنثى من الناس أعلُّوها لكثرة استعمالهم إياها ، فشبهوا الراء فى قولهم : (المَرُ والمَرَ والمَرِ) بالخاء فى (الأخِ والأخُ والأخَ) ، فأتبعوا عينها حركة لامها فقالوا : (هذا امْرُؤ ، ورأيت امرَأً ، ومررت بامرِئٍ) ، كما قـــالوا : (هذا أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخيك) .

وبرهن ابن جني على أن هذه الهمزة لاتجامع اللام بأنه عند النسب لـــ(ابن) – وكما هو معلوم أن النسب يرد الاشياء إلى أصولها – فإننا

نقول : (بنوىّ) ، برد الواو وهو لام الاسم – فحركت الباء فلم نحتج إلى همزة الوصل .

ثم ذكر بعد ذلك تفصيلاً حقيقة هذه اللامات المحذوفة فى هذه الكلمات الثمانية غير (امرئ وامرأة) ، مبرهنا على حقيقتها بالأدلة الدامغة والبراهين الساطعة ([1]) جاعلاً عمله هذا استدراكاً على أبى عثمان المازنى بقوله : " وإنما شرحت لك أحكام هذه الأسماء ؛ لأن أبا عثمان لم يذكرها فى الكتاب ، فأردت أن أبينها لمّا اتصلت بهذا الموضع "([2]).

وابن جنى محق فى ذلك فلم يذكرها فعلاً أبو عثمان المازنى فى تصريفه .وبذلك يكون ابن جني قد استدرك على المازني في مافاته ولم يذكره .

٢- همزة الوصل فى الأفعال والأسماء وفى حرف التعريف (أل)

ذكر ابن جنى أن الأسماء العشرة السابقة لمّا أشبهت الأفعال بهذا الحذف والتغيير أُسكنت أوائلها ودخلها همزة الوصل .

وجعل من دخولها أيضا دخولها فى مصادر الأفعال التى أوائلها همزة الوصل نحو (انطلق انطلاقاً) ، و(استخرج استخراجاً) .

أما دخولها على الحروف فذكر أنها لم تدخل فى شئ منها إلا فى حرف واحد وهو (لام التعريف) ولكنها فتحت للفرق بينها وبين الداخلة على الأفعال والأسماء.

([1]) المنصف صـ ٨١ : ٨٨ بتصريف .
([2]) السابق صـ ٨٨ .

وذكر أن بعض النحويين ذهبوا إلى أن الألف واللام جميعاً للتعريف بمنزلة (قد) فى الأفعال ، بيد أن اتصال (أل) بالاسم أشد مـــن اتصال (قد و سوف) بالفعل (١) مبرهنا على ذلك بأن العامل يتعداهما ويؤثر فى المعمول بقوله: فإنهم يقولون : " (مررت بالرجل) فيوصلون عمل الباء إلى الاسم ولا يعتدون بالألف واللام فاصلاً ، ولو كانتا فاصلاً لم يجز فصلهما بين الجار والمجرور ، أما (قد وسوف) ليسا كذلك ؛ لأنهما يجوز أن يفصل بينهما وبين الفعل للضرورة نحو قولهم : (قد زيداً رأيتُ ، وسوف زيداً أضربُ) و (أل) لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم المعرف بهما" (٢) .

وذكر ابن جنى أن العلة فى ذلك أن الأصل فى حرف التعريف هو اللام فقط ثم دخلت الألف لسكونها ، والحرف إذا كان على حرف واحد لم يجز فصله .

تم أخذ ابن جنى يدلل على أن اللام فقط هو حرف التعريف بأمور منها :

١- أنه معاقب للتنوين ، فكما أن التنوين لايجوز فصله ، كذلك لم يجز فصل اللام .

٢- أن حرف التعريف نقيض التنوين ، وذلك أن التنوين يدل على التنكير ، واللام تدل على التعريف ، فلما كان التنوين حرفاً واحداً ، كان قياس التعريف أن يكون حرفاً واحداً . وهم مما يجرون الشئ مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره ، ألا تراهم قالوا : طويل على وزن قصير ، وكذلك : قائم وقاعد ، ونهض وجلس ، وخفيف

(١) المنصف صـ ٨٨،٨٩ بتصرف .
(٢) السابق صـ ٩٣،٩٤ .

وثقيل ، وجرّوا بـــ(كم) لأنها نقيضة (ربّ) ، فـــ (ربّ) للتقليل و(كم) للتكثير .

٣- أن هذه الهمزة قبل اللام قد اضطروا إلى إثباتها فى بعض المواضع فى قولهم آلرجل قال ذاك ؟ إذا استفهمت ، لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام .

٤- أنهم قالوا : (يا أللهُ اغفرلى) بقطع الهمزة ، لأن باب النداء باب تغيير عن الأصول .

٥- أنها مفتوحة ، وسائر همزات الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة، فأشبهت من هنا همزة القطع نحو : (أحمد وأفكل) .

فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابهت الأصل فأقرت مع تحرك ما بعدها فى قولهم : (اَلْحَمَرُ) فجاءوا بالهمزة مع تحرك اللام ، فما تنكر أن تكون الهمزة لم تدخل لسكون اللام ؟ قيل : إنما جاز هذا لاجتماع أشياء فيها : أن اللام أصلها السكون ،وإنما تحركت لفتحة الهمزة فى التخفيف ، والأصل التحقيق والسكون ، وإنما الحركة عارضة ([1]).

ثم يقول ابن جنى بعد ذلك مستدركاً على أبى عثمان المازنى : " فقد ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللام وأن الهمزة إنما دخلت لسكون اللام، ولولا أننى أكره الإطالة وكثرة التشعب لما اقتصرت على ما أوردته ، ولوصلتُ بعض الكلام ببعض ، فكان يكون أضعاف هذا ، وفى بعض ما أذكره مقنع إن شاء الله ، فهذه أحكام همزة الوصل ومواقعها من الأفعال

([1]) ينظر المنصف صـ ٩٤ ، ٩٥ بتصريف .

والأسماء والحروف ، وقد أتى أبو عثمان على تمثيل ما تدخل فيه من الماضى ، وأنا أذكره مثالاً فمثالاً ، وأتبع كل واحدٍ منها عندى "([1]).

وابن جني محق في ذلك ، فالذي ذكره المازني حول همزة الوصل هذه هو قوله : " ومنه ما يلحق فى الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد ، لأنه وضع على المعنى الذى أرادوا بهذه الهيئة "([2]).

ويوضح ابن جنى مايقصده المازني بـــ" ما يلحق فى الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد " بأنه إنما يعنى به (افتقر) ونحوه من الفعل الماضى ، حيث إن الماضى من هذا اللفظ لم يُنطق به إلا على مثال (افتعل) والزيادة لازمة له وهى الهمزة والتاء فى أوله .... وكذلك (اشتد) لم يُنطق به بلا زيادة ، فلم يقولوا : شدّ فى هذا المعنى ... ([3]).

وقال سيبويه فى ذلك : " استغنوا بـــ (افتقر واشتدّ) ممن (فَقُرتُ وشدُدْتُ) كما استغنوا بـــ (احمارّ عن حَمِرَ) ، يريد أن (احمارّ) أيضاً لم ينطق بالمضى منه إلا بزائد نحو (احمرّ واحمارّ) "([4]).

وكما هو واضح فإن المازنى لم يذكر من حالات همزة الوصل إلا دخولها زائدة على نحو (افتقر ، واشتد) الماضيين فقط ، جاعلاً إياها أنها زيادة من أصل الوضع .

وهذا هو ما اقتصر ابن جنى على نسبته للمازنى قائلاً :" إنه أتى على تمثيل ما تدخل فيه من الماضى " وقد وَضُحَ أن التمثيل للماضى إنما

([1]) المنصف صـ ٩٥ .
([2]) التصريف صـ ٤٢ ، ٤٤ .
([3]) المنصف صـ ٤٤ ، ٤٥ .
([4]) السابق صـ ٤٥ ؛ وينظر : الكتاب جـ ٤ / ٧٨ ، ٧٩ .

هو توضيح من ابن جنى لما أجمله المازنى ، وليس له . وبذلك يكون ابن جني قد استدرك على المازني فيما فاته ولم يذكره .

٣- **تكسير(فَوْعَل)من(جئتُ) ، و(فَيْعِل)من(سؤت)على:(جيايا ، وسيايا) .**

قد سبق أن أنكر ابن جنى على أبى عثمان مجئ (فعيلة) من الفعلين السابيقن وتكسيرها على (جيايا ، وسوايا) واعتبر أن ما جاء به المازنى جاء به على سبيل الرياضة فى المسائل ([1]).

وفى هذه المسألة يستدرك ابن جنى على المازنى تسويته فـــى مجئ (فيعل) من الفعلين ثم تكسيره ، فكان مقتضى القياس أن تكون الصيغة بالنسبة للفعل (جئت) هى (فَوْعل) وللفعل (سؤت) هى (فيعل) حتى يتم وقوع ألف الجمع بين واوٍ ، وياءٍ ، أو العكس وخصوصاً أن المازنى نفسه قد قاس جمعهما على (سيائد) والذى أصـــــــل مفردها (سيود) .

قال أبو عثمان : " وكذلك الواو والياء نحو : (فَيْعِل) من (جِئْتُ ، وسُوْتُ) إذا قلت : (جَيِّئٌ ، وسَيِّئٌ) إذا جمعته كما تجمع (سَيِّداً) إذا قلت : (سيائد) تقول فيه (جيايا ، وسيايا) "([2]).

وقال ابن جنى : " اكتنافُ الألف واوٌ وياءٌ كاكتنافها واوان أو ياءان ، وأصل (سيايا : سياوِئٌ) ، ثم همزت الواو فصارت : (سيائِئَ) مـــثل (سياعع) فلزمها مالزم خطايا ، وكان الصواب أن يقول – يعنى المازنى – فى نحو : (فَوْعَل) من (جئت) : (فيعل) من (سؤت) حتى

([1]) البحث صـ .
([2]) التصريف صـ ٣٣٢ .

تكتنف الألف واوٌ وياءٌ كما ذكر ؛ لأن أصل جمع (فَوْعَل) من (جئت) : (جَوَائِىُ) ثم تهمز الياء فيصير (جوائئ) مثل (جَوَاعع) .

وإذا كان (فَيْعل) مــن (جئت) فأصل جمعه (جيائى) مـــــــثل (جيايع) وهذا لم يكتنف ألفه واو وياء ، ولا ياء وواو ، إنما اكتنفها ياءان ، وليس هذا قصد "([1]).

والذى يبدو لى أن مرجع استدراك ابن جنى على أبى عثمان هو أن أبا عثمان قد ذكر كلاما آخر – فى غير موضع المسألة محل الدراسة – يتعلق بما يجمع على (فعائل) واكتنف ألف الجمع ياءان مثل : عيِّل وعيائل ، أو واوان مثل : أوّل وأوائل ([2]) ، فجعل المازني (فعاعل) من (جئت ، وسِؤت) كـــ(فعائل) بحيث أنه يعرض فيهما مايعرض في (فعائل) يعني أنك تهمز (فعاعل) من (جئت) ، وأصلها (جيايىء) لاكتناف الألف ياءان . وكذلك أصل (فعاعل) من (سؤت) : (سواوىء) فتهمز أيضاً لاكتناف الألف واوان ، فيصيران (جيايىء ، وسوايىء) فيصيران إلى ماصار إليه (خطايا) من التغيير ، لأن الهمزة عارضة في الجمع. ولذا قال ابن جني : " وليس هذا قصد " .

٤- جمع (كُلْيَة) بالألف والتاء .

اتفق كل من أبى عثمان المازنى وابن جنى على أنه لا يجوز أن تتبع عين (كُلْيَة) لفائه عند الجمع كراهية انقلاب الياء واواً .

([1]) المنصف صـ ٣٣٢ .
([2]) ينظر : التصريف صـ ٣٣٢ ، ٣٣٣ ؛ والمنصف نفس الصفحات .

وذهب المازنى إلى أنه يتعين فى العين التسكين فقط ، ولم ينكر أبو الفتح على المازنى التسكين ، ولكنه استدرك عليه بجواز الفتح أيضاً .

قال المازنى : " ومـــن ثقَّل (خُطُواتٍ) لزمه أن يقول فى (كُلْيَة) : (كُلُوات) ، لأن الياء انضم ما قبلها ، ولكن العرب لاتقوله ؛ لأن له نظيراً من غير المعتل لايحرك فى أكثر كلام العرب نحو : (ظُلْماتٌ ، ورُسْلٌ) ، فألزم هذا الاسكان إذ كان غير المعتل يُسَكّن "(١).

أما ابن جنى فقد قال : " إذا كانوا قد قالوا في (ظُلُمات – بضم اللام – أى العين – : ظُلْمات) فأسكنوا الصحيح ، ولو حركوه لما وجب انقلاب شئ ، فأن يُلزموا نحو (كُلْيات) الإسكان – كراهية انقلاب الياء واواً أجدر .

ولكن من قال فى (حُجْرة : حُجَرات) ، وفى (رُكْبة : رُكَبات) ففتح عين الفعل هربا من الضمة ، فقياسه عندى فى (كُلْية : كُلَيات) – بفتح اللام – ، لأنه لاقلب يجب هنا ، لزوال الضمة من قبل اللام "(٢).

والمازنى فى اقتصاره على تسكين اللام فى (كُلْيات) موافق لسيبويه حيث اقتصر عليه فى قوله : " ومن قال خُطُوات بالتثقيل فإن قياس ذلك فى (كُلْية : كُلُوات) ولكنهم لم يتكلموا إلا بـــ (كُلْيات) مخففة ؛ فِراراً من أن يصيروا إلى ما يستثقلون ، فألزموها التخفيف ؛ إذ كانوا يخففون فى غير المعتل كما خففوا فُعُلاً – على فُعْل – ، ولكنه لابأس بأن تقول فى (مِدْية : مِدِيات) كما قلت فى (خُطْوة : خُطُوات)،

(١) التصريف صـ ٥١٧ .
(٢) المنصف صـ ٥١٧ .

لأن الياء مع الكسرة كالواو مع الضمة ، ومن ثقّل فى (مِدِيات) فإن قياسه أن يقول فى (جِرْوة : جريات) ، لأن قبلها كسرة وهى لام ، ولكنهم لايتكلمون بذلك إلا مخففاً ؛ فراَراً من الاستثقال والتغيير . فإذا كانت الياء مع الكسرة ، والواو مع الضمة فكأنك رفعت لسانك بحرفين فى موضع واحد رفعة ؛ لأن العمل من موضع واحد ، فإذا خالفت الحركة فكأنهما حرفان من موضعين متقاربين الأول منهما ساكن "([1]).

وقال سيبويه أيضاً فى موضع آخر : " وأما بنات الياء إذا كسّرت على بناء الأكثر ... وذلك قولك : (كُلْية) وكُلَى ، ومُدْية ومُدى ، وزُبْية وزُبى . كرهوا أن يجمعوا بالتاء ، فيحركوا العين بالضمة،فتجئ هذه الياء بعد ضمة ، فلما ثقل ذلك عليهم تركوه ، واجتزءوا ببناء الأكثر ، ومن خفف قال (كُلْيات) و(مُدْيات) "([2]).

فكلام سيبويه صريح فى أن العرب فروا من جمع نحو (كُلْية ، ومُدْية) بالألف والتاء إلى جمع التكسير الذى يفيد الكثرة ؛ وذلك خوفاً من الثقل الذى يترتب على اتباع العين للفاء – والذى هو المقدم – كما فى جمع الصحيح ؛ وذلك بسبب وقوع الياء بعد الضمة ، ولذلك إذا جمعوه خففوه ، وعلى ذلك لايكون سيبويه قد نقل الفتح عن العرب ، لأنه ليس فى كلامه ما يدل على ذلك .

أما ابن جنى فى استدراكه على المازنى بجواز الفتح فهو مسبوق فى ذلك بالمبرد ، حيث إنه قد صرح بالتسكين والفتح قائلاً : " ومـــــن قال (مُدْية) فإنه لايجوز جمعها على منهاج (ظُلُمات) – يعنى الإتباع –

([1]) الكتاب جـ٤ / ٤١١ .
([2]) السابق جـ٣ / ٥٨٠ .

لأنه يلزمه قلب الياء واواً ، ولكن يسّكن إن شاء ، فيقول : (مُدْيات) ، وإن شاء فتح "([1]).

فنلحظ أن ما كان نحو (كُلْية ، ومُدْية) لم يجز الإتباع اتفاقاً للثقل ، وأما الفتح فقد نص المبرد على جوازه – وتابعه فيه ابن جنى – ومن هنا كان المبرد مصدر هذا المذهب لاسيبويه ولا المازنى .

ولعل السبب فى الفتح أنه خفيف قبل الياء ، ولا تقلب الياء لأجله ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها ؛ لأن ألف الجمع تمنع ذلك لما يترتب عليه من التقاء ساكنين .

والله أعلم .

٥- تحريك الساكن ضرورة

ذكر أبو عثمان المازنى بيتين من الأبيات الشعرية فيهما كلمات قد سكنت فيها بعض الحروف لأجل الضرورة الشعرية ، ولم ينكر ابن جنى عليه ذلك ولكنه ذكر أيضاً مستدركاً عليه أنها لغة ، وإليك بيان ذلك .

قال أبو عثمان : وأما قول الشاعر :

"*هاجك من أروى كمُنهاضِ الفَكَكْ*([2]).

([1]) المقتضب جـ٢ / ١٩٢ .

(٢) أرْوى : اسم امرأة ، وأرْوى : ماء بقرب العقيق عند الحاجز ، هو لفزارة ، منهاض : وصف أنهاض مطاوع ، هاض العظم يهيضه هيضا . الفكك : مصدر فلا يده فكاً : إذا أزال المفصل . والرجز للرؤبة فى : (ديوانه صـ ١١٧ ، وشرح شواهد المغنى جـ١ / ٥٣ .

فإنما احتاج إلى تحريكه – يعنى الفكِّ – وكان قياسه الإدغام – فبناه على : (فَعَلٍ) كما قال :

ولم يُضِعْها بين فِرْك وعَشَقْ(١).

فإنما هو (عِشْق) – بكسر فسكون – فبناه على (فَعَلٍ)"(٢) أى : بفتح ففتح – .

وقال ابن جنى : " وإنما كان أصْل (فكك) عنده : (الفَكُّ) ؛ لأنه لم يسمع فى غير هذا الموضع (الفكك) ؛ ولأنه فى شعر ، والشعر قد يتحرك له الساكن فى كثير من المواضع :

ألا ترى إلى قول رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوى المُخْتَرقْ *** مُشْبَه الأعلام لمّاع الخَفَقْ(٣).

فحرّك (الخَفَق) – وهو يريد : (الخَفْق) – للضرورة

وقد يمكن أن يكون قوله :

---

(١) الفرك بالكسر : الغضة عامة ، وقيل الفرك : بغض الرجل امرأته .
والرجز لرؤبة فى : ديوانه صـ ١٠٤ ؛ ولسان العرب (س ر ر) ، و(ش ب ق) ، و(ع ش ق) ، و(ف ر ك) ؛ وتهذيب اللغة جـ ١٠ / ٢٠٣ ؛ وتاج العروس (س ر ر) ، (ش ب ق) ، و(ع س ف) ، و(ف ر ك) ؛ والخصص جـ٤ / ٦٠ ، جـ٥ / ١١١ ، جـ١٥ / ٨٢

(٢) التصريف صـ٥٢٨ .

(٣) الأعماق : النواحى القاصية ، وعمق كل شئ : قعره ومنتهاه ، والمخترق : المتسع ، والإعلام : الجبال اللماع ، الذى يلمع سرابها .
والرجز لرؤية فى : ديوانه صـ ١٠٤ ؛ والخصائص جـ٢ / ٢٢٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه جـ٢ / ٣٥٣ ؛ وشرح شواهد الإيضاح صـ ٢٢٣ ؛ ومغنى اللبيب جـ١ / ٣٤٢ ؛ والمقاصد النحوية جـ١ / ٣٨ ؛ وبلا نسبه فى : الكتاب جـ٤/١١٠ ؛ الخصائص جـ٢ / ٢٦٠ ؛ وسر صناعة الإعراب جـ٢ / ٤١٣ ؛ ٦٣٩ ؛ وشرح المفصل جـ٢ / ١١٨ ؛ ورصف المبانى صـ ٣٥٥ ؛ وشرح ابن عقيل ٢٤/١ ؛ وشرح الأشمونى جـ١ / ١٢ .

*له نَعَلٌ لا يطّبِى الكلبَ ريحُها *

من هذا الباب أيضاً حركة للضرورة ، لا لأجل حرف الحلق ، كما حرك الفاء فى (الخَفَق) ، ويجوز أن تكون لغة كما ذهب أصحابنا إليه ، وهو أشبه من أن يُحمل على الضرورة .

ولأن (الفك) أيضاً مصدر فعلٍ ماضٍ متعدٍّ ثلاثى ، وأصل مصادر الأفعال الثلاثية المتعدية (فَعْل) – بفتح فسكون – ، هذا هو الأكثر ، فقد علمت أن السَّماع والقياس جميعاً يشهدان بصحة ما قال فى (الفكك) من أنه محرك للضرورة "([1]).

فكما هو واضح من نص ابن جنى أنه أيد وأكّدَ على رأى أبى عثمان من أن التحريك ضرورة ولم يقف الأمر عند ذلك الجد بل عضد رأيه بذكر أبيات أُخر حُرك فيها الساكن ، بيد أنه قال بأن لتحريك يجوز أن يكون لغة ، وذكر أن هذا هو الأشبه عنده من أن يحمل على الضرورة .

كما أنه أكّدَ على أن (الفكَّ) الأصل فيه الإسكان وذلك بأنه مصدر ، والأصل فيما هو مصدر لفعل ماضٍ متعدٍ ثلاثى أن يكون (فَعْلاً) وهو الكثير فيه ، لأن السماع والقياس يعضده .

أما (العَشَق) – بالفتح – فى البيت الثانى الذى استشهد به المازنى على أن تحريكه ضرورة فقال فيه ابن جنى :

([1]) المنصف صـ ٥٢٨ ، ٥٢٩ .

" قال لى أبو على – يعني الفارسى – وقت القراءة : كان قياسه إذا اضْطُرّ إلى حركة العين فى (عِشْق) أن يكسرها إتباعاً لحركة الفاء فيقول : (عِشِقٌ) .

قال : ولكنه شبهه بغيره من الأسماء نحو : (بدْلٍ وبَدَلٍ ، ومِثْل ومَثَل ، وشِبْه وشَبَه) .

ونظير قول أبى علىّ فى أنه كان قياسه أن يُتْبع فيقول : (عِشِق) قول الشاعر :

***ضَرْباً أليماً بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدا *"(١)(٢).**

يريد : الجِلْد ، فكسر العين إتباعاً لحركة الفاء ضرورة .

ويطرح ابن جنى سؤالاً ثم يجيب عنه ملتمساً العذر للمازنى فى ذلك بقوله :" فإن قلت : هلا قال أبو عثمان إن (العَشَقَ) فيما أنشده مصدر (عَشِقْتُ) لأن (فَعِلتُ) فى أكثر الأمر مصدره (فَعَلٌ) نحو : (حَذِر حَذَراً ، وبَطِرَ ، بَطَراً) ولم يحمله على الضرورة ؟ فلانه لم يسمعه فى غير هذا الموضع جاء على (فَعَل) فحمله على الضرورة لذلك .

ونظير (عَشِقْتُ عِشْقاً : عَلِمْتُ عِلْماً) ، فلو قال آخر : (عَلِمْتُ عَلَماً) لحمل على الضرورة ، كما حُمل (العَشَقُ) عليه ، لأنهما لم يسمعا فى غير هذا الموضع ، وهو موضع ضرورة "([1]).

([1]) يلعج : يخرق الجلد ، ويقال : وجدت لاعج الحزن : أى حرقته ؛ والشطرة من البسيط ، وهو لعبد مناف بن ربع الهذلى فى : الدرر جـ٦ / ٢٣٢ ؛ ولسان العرب (ل ع ج) ، (ج ل د) ، (ع ج ل) ؛ وبلا نسبه فى الخصائص جـ٢ / ٣٣٣ .

([2]) المنصف صـ ٥٢٩ .

ولكى تزيد المسألة وضوحاً فإليك تقطيع ما استشهد به كل من المازنى وابن جنى لتبيان موضع الضرورة فيها.

أولاً : ما استشهد به المازنى :

١- هاجك من أروى كمنهاض الفككْ

وتقطيعه : هاجك من أروى كمن هاضلفككْ

/ ٠ /// ٠ /٠//٠/ ٠ //٠/٠/ ٠// ٠/٠/

مستعلن مستفعلن مستفعلن مفتعلن

فالشطرة كما هو واضح من الرجز ، فلو سكنت الكـــــاف الأولى من (الفكك) للإدغام فى الثانية لتوالى أربعة أسباب خفيفة واختلت التفعيلة، لأنها ستتصبح هاضلْفكْكى

٠/٠/٠/٠/

وهذا ما لايجوز فى الرجز

٢-ولم يضعها بين فرك وعَشَقْ

وتقطيعه : ولم يضع هابين فر كن وعَشق

٠//٠// /٠//٠/ ٠///٠/

متفعلن مستفعلن مفتعلن

---

(١) السابق نفس الصفحة .

فالشطرة كما هو واضح من الرجز أيضا ، وقد دخل التفعيلة الأولى الخبن – حذف الثانى الساكن – وأتت الثانية صحيحة ، وأتت الثالثة مطوية – حذف الرابع الساكن .

فلو لم تُحرك الشين فى (العشق) لأصبحت التفعيلة (فاعلاتن) وهو ما لايجوز فى الرجز .

أما بيتا ابن جنى فهما كالآتى :

١- وقائم الأعماق خاوى المخترقْ مشتبه الأعلام لمّاع الخَفَقْ

وتقطيعه : وقائم الْ أعماقخاوالْمُخْترقْ

/٠//٠ /٠//٠/ /٠//٠/

مُتَفْعلن مستفعلن مستفعلن

مشتبهل أعلام لم ماع الْخَفَقْ

/٠///٠ /٠//٠/ /٠//٠/

مفتعلن مستفعلن مستفعلن

والبيت كما هو واضح من الرجز ، وقد دخل التفعيلة الأولى الخبن ، والرابعة الطى ، فلو أسكن فاء (الخفق) لترتيب عليه إشباع القاف ، ولتوالى أربعة أسباب خفيفة – كالشاهد الأول للمازنى – ولاختلت تفعيلة البيت .

٢-له نَعَلٌ لا يطَّبى الكلبَ ريحها

وتقطيعه : لهون عَلنلايط طبلْكل بريحها

/٠// //٠/٠/٠// ٠//٠// ٠//٠//

فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن

وكما هو واضح فإن الشطرة من الطويل ، وقد دخلها القبض ، وكذلك دخل التفعيلة الأولى . فلو أسكن عين (النعل) لا كتملت التفعيلة الأولى ، وسكن ثانى الثانية وهو ما لا يجوز مثله .

٣-أما الشاهد الثالث فهو :

ضرباً أليماً بسبت يلعج الجِلِدا

فتقطيعه : ضربن ألى منبسب تنيلعجل جلدا

٠/// ٠//٠/٠/ ٠//٠/ ٠//٠/٠/

مستفعلن فاعلن مستفعلن فَعِلن

فالشطرة كما هو واضح من البسيط ، وقد دخلها الخبن ، فلو سكن لام (جلدا) لأصبحت التفعيلة على وزن (فَعْلن) وهو ما لايجوز لأن البسيط التام لايكون عروضه إلا مخبوناً .

ثانياً : ماستدركه ابن جني على المازني فيما أجمله ولم يفصله .

١- زيادة الألف والنون فى آخر الكلمة :

قال أبو عثمان المازنى : " وكل ما وجدت فى آخره ألفاً ونوناً مما لم يُشْتَقَّ منه ما يذهب فيه فهي زائدة "([1]).

وقد أخذ ابن جنى يفسِّر ما أجمل المازنى بقوله : " إذا وجدت كلمة فى صدرها ثلاثة أحرف من الأصل ، وفى آخرها ألف ونون فاقض بزيادة الألف والنون وإن لم تعرف الاشتقاق ، لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرف اشتقاقه نحو : سِرْحان وسَعْدان وليس يريد أنك كلما وجدت اسماً فى آخره ألف ونون قضيت بزيادتها ، هذا خطأ ؛ ألا ترى أن النون فى فَدَان ، وعنان ، وسِنان : لامٌ وليست زائدة "([2]).

وعلى قول ابن جنى يكون (سِرحان) على وزن (فِعْلان) و(سعدان) على وزن(فَعْلان) أيضاً وإنما كانت الألف والنون زائدتين فى (سِرحان) لأنهما نظيرتا الألف والهمزة فى باب (حمراء) وأصل بنائهما لباب (سكران وغضبان) ؛ لأنهما وصف ، والزيادة بالوصف أحق منها بالاسم ، لأن الوصف مشابه للفعل ، والزيادة فى الفعل أقعد منها فى الاسم .

ويدل على أن الألف والنون فى باب (سكران) ونحوه مضارعتان لألفي التأنيث فى نحو (حمراء وصفراء) أن مؤنث (سكران) على

([1]) التصريف بشرح المنصف صـ ١٤٢ .
([2]) المنصف صـ ١٤٢ .

غير بنائه ، وإنما هو (سكرى) كما أن مذكر (حمراء) على غير بنائها ، وإنما هو(أحمر) أما فَدَان فعلى وزن (فَعال) وكذلك عِنان وسِنان منهما على (فِعال) ([1]).

ثم ذكر ابن جنى بعد ذلك أن من دواعى الحكم على عدم زيادة النون أن تكون مكررة لأنه لو جاء فى كلامهم نحو (جَنْجان وقَنْقان) ([2]) لكان قياسه أن يكون بمنزلة : (خَضْخاض) ([3]) و (قَمْقام) ، ولا تجعل النون زائدة ، لأنك لو فعلت ذلك للزمك أن تجعل (جَنْجانا) من باب سَلِسٍ وقَلِق من ذوات الثلاثة كأنه فى التقدير (جَنْجٌ وقَنْقٌ) ثم زيدت الألف والنون ، وهذا بعيد ؛ لأن باب (قلقلت وصلصت) أكثر مـــن باب (سَلِسَ وقَلِقَ) ([4]).

ومعنى كلام ابن جنى أن (جَنْجان وقَنْقان) على (فَعْلال) كـــ (خضخاض) معللاً أن وزن (فَعْلال) مصدراً لما هو على وزن (فَعْلَلَ) – أى الملحق بالرباعى المجرد – أكثر من (فَعْل) مصدراً للفعل الذى على وزن (فَعِل) – بفتح وكسر – والذى يكون (جَنْجان وقَنْقان) عليه على وزن (فَعْلان) بزيادة الألف والنون .

ثم أخذ ابن جنى يدلل على صحة ما ذكره بكثرة الأمثلة : موازناً بينها وبين غيرها ، جاعلاً من ذلك : (رُمّان ومُرَّان) حيث قال : "

([1]) السابق صـ ١٥٩ بتصرف .

([2]) القنّ : تتبع الأخبار ، والتقدير بالبصر ، والضرب بالعصا ، وبالضم : الجبل الصغير ، وبالكسر : عبدمُلك هو وأبواه ؛ ينظر لسان العرب (ق ن ن).

([3]) الخَضاض : كسحاب : اليسير من الحُلِىَ ، والأحمق ، والمداد ، ومخنقة السنور أو الغزال ، وغُل الأسير ، والخضض : ألوان الطعام ؛ السابق (خ ض ض).

([4]) المنصف صـ ١٤٢ بتصرف .

لم يُقض بزيادة النون إلا بثبت ، لأنه يجوز أن تكون النون أصلاً ، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبت فهو وجه ، ألا ترى فى الحديث : " أن قوماً من العرب أتوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال لهم : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنوغيَّان ، فقال لهم : بل أنتم بنو رشدان " أفلا تراه عليه السلام كيف تكرَّه لهم هذا الاسم ، لأنه جعله من الغىّ ، يدل على ذلك قوله : (بل أنتم بنو رشدان) لأن الرشد ضد الغىّ .

فقد دل هذا من مذاهب العرب على أنه إذا جاء مضاعف فى آخره ألف ونون نحو : (رُمّان ، وعِدّان ، وإبّان) فسبيلك أن تحكم فيه بزيادة النون "([1]).

وعلى ذلك يكون (رُمّان) على وزن (فُعْلان) ، وكذلك (غيّان ورشدان) على وزن (فَعْلان) .

أما (مُرّان) فقد حكى ابن جنى عن سيبويه نقلاً عن الخليل أن النون فيه من الأصل ، وذهب إلى أن اشتقاقه من المرانة وهو اللين ، فجرى عنده مجرى (حُمَّاض) من الحموضة ، فما كان من هذا النحو يُحتاج فيه إلى الاشتقاق ، ولا يقضى عليه بشئ إلا بثبتٍ ([2]) .

وما نسبه ابن جنى لسيبويه صحيح ([3]).

([1]) المنصف صـ ١٤٣ .
([2]) المنصف نفس الصفحة بتصرف .
([3]) الكتاب جـ٣ / ٢١٨ .

وعليه تكون النون فى (مُرّان) أصلية فهى على وزن (فُعْلال) ، وبذلك تكون كلمة (مُرّان) مصروفة .

ثم يعود ابن جنى مرة أخرى لـــ (سِرحان وسَعْدان) ليؤكد أن النون زائدة بقوله : " وما كان من هذا الباب مما تحصّل فى صدره ثلاثة أحرف من الأصل فاحكم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل "([1]).

وجعل ابن جنى مما قامت عليه الـــــدلالة بأصـــالة النون هو (دِهْقان) ([2]) فنونه لام ، لأنهم قالوا : (تدهقن) ، (وشيطان) لأنهم قالوا : (تشيطن) ([3]) وليس فى كلام (تَفَعْلَنَ) فالنون فيه لام ، فأما (تَدَهَّقَ وتشيّط) فليس فى قوة (تَدَهْقَنَ و تَشَيْطن) وحكى ابن جنـــى هذا الكلام عن أبى على من طريق الرواية فَيُسَلَّم له ([4]).

ولو رجع ابن جنى لكتاب سيبويه لوجد فيه : " فأما الدّهْقان والشيطان فلا تجعلهما – يعنى الألف والنون – زائدتين فيهما ، لأنهما ليس عليها ثبت . ألا تـــــرى أنك تقول : تشيطن ، وتدهقن ، وتصرفهما "([5]).

([1]) المنصف صـ ١٤٣ ؛ الكتاب جـ ٤ / ٣٢١ .
([2]) الدهقان : بالكسر والضم : القوى على التصرف مع حدة ، والتاجر ، وزعيم فلاحى العجم ورئيس الإقليم ، وهو مُعرّب .
([3]) لقد اختلف النحويون فى مادة الشيطان ، فذهب بعضهم إلى أنه من (شطن) بمعنى ابتعد ، وذهب بعضهم إلى أنه من (شيط) بمعنى احترق .
([4]) المنصف صـ١٤٣ بتصرف .
([5]) الكتاب جـ٤ / ٣٢١ .

إذاً فـــ(شيطان) على الراجح بأصالة النون على وزن (فَعْلال) ، وعلى غير الراجح على القول بزيادة النون على وزن (فَعْلان)([1])

وكذلك تعرّض ابن جنى لحقيقة النون فى (دُكَّان) ذاكراً أن له اشتقاقين بقوله : " قالوا : دَكَّنْتُ الشئ أدْكُنُه دَكْناً : إذا نضدتَ بعضه فوق بعضٍ ، ودكنه تدكيناً .

وحكى ذلك ابن جنى عن ابن دريد ، وأنه قال : الدُّكّان عربى صحيح .

وقال ابن جنى أيضا أنه سمع أبا عثمان الأَشْنانْدانىّ ([2]) يقول : قال الأخفش : الدكان مشتق من قولهم : أكمَةٌ دكّاء : إذا كانت منبسطة ، وناقة دكّاء : إذا افترش سنامها ظهرها ، كما اشتقوا عثمان من العثم ، فالنون على هـــذا القول فى (دكان) زائدة ، وهى على القول الأول أصل "([3]).

إذا فعلى الأول يكون وزنها (فُعْلال) وعلى الثانى يكون (فُعْلان) .

وبعد هذا التوضيح من ابن جنى يجعله استدراكاً على أبى عثمان المازنى بأنه تفصيل لما أجمله فى هذا الفصل ، ناعتاً إياه بأنه قد تعجرف فيه ، ولكنه سرعان ما تدارك وتلطف فى أسلوبه لما رأى فيه من

([1]) الممتع جـ١ / ٢٦١ .

([2]) أبو عثمان الأشناندانى هو : أبو عثمان سعيد بن هارون ، من أهل البصرة ، من أهل البصرة أخذ عن أبي محمد عبد الله بن محمد التوزي ، وأخذ عنه المبرد ، ومن مؤلفاته : معاني الشعر ، وتوفي سنة ٢٥٧ ه . ينظر ترجمته في : نزهة الإلباء في طبقات الأدباء صـ١٥٥ ومراتب النحويين صـ٩٨ .

([3]) المنصف صـ ١٤٣ ، ١٤٤ بتصرف ؛ وينظر : الممتع جـ١ / ١٢٣ ، ٢٦٢ .

القسوة والشدة فقال : " ولكنه كان يخاطب بـــــه من يثق بفهمه ومعرفته "([1]).

ثالثاً : ماستدركه ابن جني على المازني فيما كان فيه رأيان ولم يرجح أحدهما على الآخر .

١- وزن (غوغاء) .

ذكر أبو عثمان المازنى أن له وزنين مسوَّيا بينهما دون ترجيح لأحدهما على الأخر ، فالأولى : (فَعْلال) ، والثانى : (فَعْلاء)

أما أبو الفتح فقد استدرك على المازنى مرجحاً الوزن الأول لأدلته دون الثانى .

قال أبو عثمان : " وأما (غَوْغاء) فقد اختلف فيها العرب ، فذكَّرَ بعضهم وصرف ، وجعله مكرراً كـــ (القَمْقام) ونحوه ، وأنّث بعضهم ولم يصرف ، وجعلها كـــ (عَوْراء) "([2]).

ومعنى قول المازنى : أن من جعله كـــ (القمقام) : جعله رباعيا مضعفاً ، وهذا معنى قوله : (مكرراً) وعليه يكون فعل (غوغاء) : (غوغو) وقلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها رابعة ، فصارت (غوغى) على وزن (فعلل) ومصدره (غوغاو) وهُمزت الواو الأخيرة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة فأصبح (غوغاء) على (فَعْلال) وعلى ذلك يكون

([1]) المنصف صـ ١٤٤ .
([2]) التصريف صـ ٤٢٤ .

مصروفاً ، لأن همزته ليست للتأنيث ولكنها لام المصدر ، ومن جعل همزته للتأنيث جعلها كـ (عَوْراء) على وزن (فَعْلاء) ولم يصرف .

وأبو عثمان مسبوق فى ذلك بسيبويه ، فقد ذكرها سيبويه فى ثلاثة مواضع فى كتابه ، قال فى أولاها : " وأما (غَوْغاء) فمن العرب من يجعلها بمنزلة (عَوْراء) فيؤنث ولا يصرف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة (قضقاض) فيذكّر ويصرف ، ويجعل الغين والواو مضاعفتين ، بمنزلة القاف والضاد ، ولا يجئ على هذا البناء إلا ما كان مردداً " (١) ومعنى قوله : (إلا ما كان مردداً) أى : إلا ما كان مضعفاً .

أما في الموضع الثاني فقد قال بمثل هذا الكلام(٢) .

وقال فى الموضع الثالث : " أما (الغوغاء) ففيها قولان :

أما من قال (غوغاء) فأنث ولم يصرف فهى عنده مثل (عوراء)

وأما من قال : (غوغاء) فذكّر وصرف فهى عنده بمنزلة (القمقام) وضاعف الغين والواو كما ضاعف القاف والميم "(٣).

أما أبو الفتح فلم ينكر على المازني أن تكون المدة للتأنيث فيجرى مجرى المؤنث الممدود ولكنه رأى أن الوجه فيه أن يكون (فعلالاً)

---

(١) الكتاب جـ٣ / ٢١٥ ، جـ ٣ / ٤٢١ .
(٢) السابق ٣/٤٢١ .
(٣) السابق جـ٤ / ٣٩٤ ؛ وينظر : المقتضب جـ٢ / ٢٦٦ ، شرح السيرافى جـ٣ / ٤٨٠ ، جـ٤ / ١٧١ ، جـ٥ / ٣١١ .

مصدر (فعلل) بقوله : " الوجه ان يكون مذكراً كـ (القمقام ، والخضخاض والجرجار) "([1]).

واستدل ابن جنى على استحسانه بالأوجه الآتية :

الأول : قولهم بعضهم : (غوغاءة) فلو كانت الهمزة للتأنيث بمنزلة همزة (عوراء) لما جار أن تدخل عليها هاء التأنيث .

ومعنى قوله : أنه لأدى ذلك إلى توالى علامتين بمعنى واحد وهو لا يجوز .

الثانى : وهو أنك إذا جعلتها (فعلالاً) حملتها على باب (قلقلت وزلزلت) من المكرر الرباعى ، وإذا جعلتها (فعلاء) حملتها على باب (سَلِسَ ، وقَلِقَ) مما فاؤه ولامه من موضع واحد – أى من جنس واحد – وهذا أقل من باب (قلقلت ، وزلزلت) وحملها على الأكثر أولى .

الثالث : إن حروف الحلق قد قلّ فيها التضعيف ، حيث يكثر التضعيف . ألا ترى إلى قلة باب (ضغيغة وبعاعٍ ....) .

فإذا قلّ التضعيف فى باب (رددت) وهو أكثر من باب (سَلِسَ) وجب أن يكون فى باب (سَلِسَ) أقلّ وأعز ، فيجب من هذا ألا يجعل الغينين فى (غوغاء) بمنزلة سينى (سَلِسَ) وقافى (قَلِقَ) بل الوجه أن يجعلا بمنزلة زايَىْ (زلزلت) وقافىْ (قلقلت) فإذا حملت (غوغاء)

([1]) المصنف صـ ٤٢٤ .

على (فَعْلال) كان أحسن ، وتجعله من باب (غبغب ، وغرغرة ، وغزغزة ، وغضغضه ، وغطغطة ، وتغلغل ، وغمغمة) ([1]).

فنلحظ أن ابن جنى قد مثل لما رآه هو الوجه بالفعل الرباعى تارة : (غبغب ، وتغلغل) وبالمصدر تارة : (غرغرة ، وغزغزة ....) إلى آخر ما ذكره لما هو معروف أن (فعلل) له مصدران (الفـــــعلال) و(الفعللة) ، والأخير هو الأصل الذى لا ينكسر فى مصادر بنات الأربعة – كما سبق أن ذكرنا – ([2]).

ومهما يكن من أمر فإن الذى تميل إليه النفس فى هذا الاستدراك هو ماذهب إليه ابن جنى لأدلته المؤدية إلى عدم تداخل المعانى وتزاحمها .

٢- وزن (أُثْفِيَّة)

ذهب أبو عثمان المازنى إلى أنها على وزن (فُعْلِيَّة) أو (أفْعُولة) بدون ترجيح لوزن على الآخر .

أما ابن جنى فقد استدرك على المازنى بذكر الراجح منهما ، وهو الوزن الأول حيث قال : " وأمـــا (أُثْفِيّة) فـــــإن بعض العرب يجعلها (فُعْلِيَّة) فيقول : (أَثَّفْتُ القدرَ) فيجعلها (فَعَّلْتُ) ويجعل الهمزة موضع الفاء قال الشاعر :

([1]) المصنف صـ ٤٢٥ بتصرف .
([2]) ينظر البحث صـ .

*وصالياتِ ككما يؤَثْفَيْنْ *([1]).

فقوله : (يُؤَثْفَيْن) بمنزلة : (يُسَلْقَيْنَ) .

وقال بعضهم : ثَفّيْتُ القدرَ ، فجعل الهمزة زائدة ، فهى عند هؤلاء (أُفْعُولة) مثل (أُكْرُومَة) وسمعت الأصمعى ينشد :

*وذاك صنيعٌ لم يُثَفَّ له قِدْرِى * "([2])

وذلك بدون الهمزة على أنها زائدة ، ووزن (أُثْفِيَّة) على (فُعْلِيَّة) أمرها واضح ، أما على (أُفْعولة) فأصلها :(أُثْفُويَة) اجتمعت الواو والياء ، والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء فى الياء .

وكما هو واضح أن اللام على ذلك أصلها الياء . أو أن لامها واو ، وكان قياسها : (أُثْفُوّة) إلا أنه قلب الواو إلى الياء تخفيفاً ، كما قالوا : (أُدْحِيٌّ) وقياسه : (أُدْحُوٌ) لأنه من (دحوت) ،وكذلك : (ثفوت) .

وابن جنى فى ترجيحه لوزن (فُعْلِيَّة) – بأصالة الهمزة – قد قال :" إن (يُؤَثْفَيْن) قد قيل فيه : إنه (يُؤَفْعَلْنَ) بمنزلة قوله :

*وإنه أهل لأن يؤكر ما *([1]).

([1]) الشطرة من الرجز ، وهو لخطام المجاشعى فى الكتاب جـ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ ، جـ٤ / ٢٧٩ ؛ ولسان العرب (زنب ، وثفا) ؛ وتهذيب اللغة جـ١٥ / ١٤٩ ؛ وتاج العروس (وتفا ، وعزا) .
وبلا نسبة فى العين جـ٨ / ٢٤٥ ؛ والمقتضب جـ٢/٩٥ ، جـ٤ / ١٤٠ ؛ وشرح السيرافى جـ٥ / ١٧٨ ؛ والتصريف صـ ٤٣٣ ؛ والمنصف صـ ١٨٤ ؛ والخصائص جـ٢ / ٣٦٨ ؛ والمحستب جـ١ / ١٨٦ ؛ وشرح ابن يعيش جـ٢ / ٤٢ ؛ ومقاييس اللغة جـ١ / ٥٨ ؛ ولسان العرب (أثف) والأثفية : ما يوضع عليه القدر .
([2]) المنصف صـ ٤٣٣ .

وإنه (يُفَعْلَيْنَ) بمنزلة (يُسَلْقَين) أولى من (يُؤَفْعَلْنَ) لأنه لاضرورة فيه .

وأما قول النابغة :

لا تقذِفنِّى بركن لاكفاءَ له * وإن تأثَّفك الأعداء بالرِّفَدِ**[٢].

فـ (أُثْفِيَّة) على هذه اللغة أيضاً (فُعْلِيَّة) لأن الهمزة فـــاء فى (تأثَّفك) "[٣] على وزن (تفعّلك) فنلحظ أن ابن جنى قد ذكر أولوية جعل الهمزة فاء الكلمة لا القول بجعلها زائدة من غير تبيان لعلة جعلها فاءً للكلمة سوى أنه لاضرورة تدعو إلى الإتيان بها زائدة ، وقد اتضح تأكيده على أولوية جعل الهمزة أصلية وليست زائدة فى موضع آخر من منصفه ولكن فى كلمة أخرى غير (أُثْفِيَّة) رواية .

عن أبى على الفارسى عن أبـــى الحسن الأخفش أنه حكى عنهم : " (أديم مَرْطىٌّ) وليس في كثرة (مأروط) فينبغي أن يكون (أرطي) على هذا القول (أَفْعلاً) وتنون ، لأنها نكرة بمنزلة (أفْكَلٍ) – يعنى الرعدة – و(أيدع) – يعنى الزعفران – وتكون (أرطاة) على هـــذا (أَفْعَلَةً) مثل أرملة وإن لم تكن وصفاً .

---

(١) الشطرة من البسيط وهو بلا نسبة فى المقتضب جـ٢ /٩٦ ؛ والمنصف صـ ٦٦ ، ١٨٤ ، ٤٣٣ ؛ والخصائص جـ١/١٤٤ ؛ التصريف الملوكى صـ٤٤؛ والإنصاف صـ١١ ؛وأوضح المسالك جـ٤/٤٠٦ ؛ وشرح الشافية جـ١ / ١٣٩ ؛ وشرح شواهد الشافية صـ ٥٨ ؛ ولسان العرب (رن ب) ، وتاج العروس (ر ن ب) ، (ك رم) ، والمقاصد النحوية جـ٤ / ٥٧٨ ؛ وشرح الأشمونى جـ٣ / ٨٨٧ ؛ وهمع الهوامع جـ٢ / ٢١٨ ؛ والدرر اللوامع جـ٦ / ٣١٩ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه صـ ٢٦ ؛ والمنصف صـ ١٨٥ ، ٤٣٣ ؛ وسر صناعة الإعراب جـ١ / ١٧٣ ؛ وبلا نسبة فى شرح شواهد الإيضاح صـ ٦١٢ .

(٣) المنصف صـ ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

وحكى بعضهم : (أديم مُؤَرْطى) ، فهذا يحتمل عندى أمرين : أجودهما أن يكون (مُفعَلى) بمنزلـــــة مُسْلَقى ، ويحتمل أيضاً أن يكون (مُؤَفْعلا) وجعله بمنزلة قول الراجز :

*فإنه أهل لأن يؤكرما *

وإنما كان الوجه الأول أقيس ، لأنك تجعل الهمزة فيه فاء ، وذلك أقيس ، لأن (مأروطاً) أفشى فى اللغة من (مرْطِىٌّ) وكلاهما جائز والأول الأختيار "([1]).

فنلحظ أن ابن جنى أتى باسم المفعول من (أرطى) على (مُؤْرَطى) على وزن (مُفْعلى) وذلك على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر ، وكما هو واضح فقد قابلت الهمزة فاء اسم المفعول ، وقد جعل أن هذا الوجه هو الأقيس ، ودلل على ذلك بأن (مأروطاً) أفشى فى اللغة ، ولا شك أن (مأروطاً) على وزن (مفعول) فقد قابلت الهمزة أيضاً الفاء .

أما سيبويه فقد صرح بزيادة الهمزة وعدم أصالتها نقلاً عن الخليل بقوله :" وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة فى يُفْعِل ويُفْعَل – يعنى الذى ما ضيهما (أَفْعَلَ ، وأُفْعِلَ – وأخواتهما كما ثبتت الفاء فى تَفَعَّلْتُ وتفاعلتُ فى كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة فى باب أفعل من هذا الموضع ، فاطرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم ... وكثر هذا فى كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف (كُلْ – أمراً – ، وترى) وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذى من

([1]) المنصف صـ ٦٦ ، ٦٧ ؛ وينظر : صـ ١٨٤ ، ١٨٥ .

نفس الحرف – يعنى الكلمة – لأنه زيادة لحقته زيادة ، فاجتمع فيه الزيادة ، وأنه يستثقل ، وأن له عوضاً إذا ذهب ، وقد جاء فى الشعر حيث اضطر الشاعر :

*وصاليات ككما يُؤَثْفَيْن *

وإنما هى من (أثفيت) .

وجعل سيبويه ذلك مثل قول ليلى الأخيلية :

*كُراتُ غلام من كساء مؤرنب *"([1])([2]).

وعلى قول سيبويه : (وإنما هى من أثفيت) يكون وزنها (أفعلت) بزيادة الهمزة ، كما أن (مؤرنب) على رأيه تكون بوزن (مؤفعل) .

وأيد الأعلم رأى سيبويه لغلبة زيادة الهمزة أولاً فى بنات الثلاثة ([3]).

وممن قال بزيادة الهمزة أيضاً فى الشواهد المستشهد بها المبرد([4]).

أما السيرافى فقد أجاز القول بالزيادة والقول بالأصالة دون ترجيح لأحدهما على الآخر([5]).

([1]) الشطرة من الطويل : وهو ليلى الأخيلية فى الكتاب جـ٤ / ٢٨٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى جـ٢ / ٤٣٧ ؛ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ؛ والمنصف صـ ١٨٤ ؛ ولسان العرب (ر ن ب) ، و (ك ر ا) ، وبلا نسبة فى المقتضب جـ٢ / ٩٦ ؛ ولسان العرب (ث ف ا) ؛ وشرح السيرافى جـ٥ / ١٧٨ .

([2]) الكتاب جـ٤ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

([3]) هامش الكتاب جـ٤ / ٢٨٠ .

([4]) المقتضب جـ٢ / ٩٥ ، ٩٦ .

([5]) شرح الكتاب جـ٥ / ١٧٨ .

والذى أراه هو ما ذهب إليه سيبويه وتابعه فيه المبرد لما يعضده من القياس فى كثرة زيادة الهمزة أولاً فى بنات الثلاثة .

– والله أعلم – .

٣– مثال (فَيْعل) من (حويت) .

ذهب أبو عثمان المازنى إلى أنّ (حويت) تأتى على وزن (فَيْعل) بفتح العين وكسرها ، وذهب ابن جنى إلى ما ذهب إليه المازنى لكنه استدرك عليه بأن الكسر هو الوجه ، لأن ما عينه معتلة إنما يجئ الفتح فيه قليلاً .

قال المازنى : " وتقول فى (فَيْعَل) – بفتح فسكون ففتح – مـــــن (حويت ، وقويت) : (حيَّا ، وقيَّا) تقلب العين ياءً لأن قبلها ياء ساكنة، وتقلب اللام ألفاً ، لأن أصلها التحريك وقبلها فتحة "([1]).

وقال المازنى أيضاً : " وتقول فى (فَيْعِل) – بفتح فسكون فكسر – منهما : (حَىٌّ ، وقَىٌّ) وكذلك من (شويت ، ولويت) ، تحذف من هاهنا ياء كما حذفت من تصغير (أحوى) حين قلت (أُحَىٌّ) ... "([2]).

فقد ذكر المازنى الوجهين مبيناً أن الكلمتين فى حالة فتح العين يكونان أصلهما : (حَيْوَو ، قَيْوَو) بقلب الواو الأولى – يعنى العين – ياء ، وإدغامها فى الياء الساكنة ، لاجتماعها معها مع سكون السابق

([1]) التصريف صـ ٥٠٧ .
([2]) التصريف صـ ٥٠٨ .

منهما ، وقلبت الواو الأخيرة – يعنى اللام – ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها –فأصبحا : (حيَّا ، وقيَّا) على وزن (فَيْعَل) باعتبار الأصل .

أما (فيعِل) – بكسر العين – فيكونا (حَيْوِو ، وقَيْوِو) بقلب الواو الأولى ياء ، لسبقها بالياء الساكنة ثم إدغامهما ، وقلب الواو الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف الأخيرة لكراهة توالى ثلاث ياءات فأصبحت الكلمتان (حَىٌ ، وقيٌّ) على وزن (فَيْعِل) باعتبار الأصل ، لأن المحذوف لعلة كالثابت

ويشرح ابن جنى ما أجمله المازنى مقتصراً فى شرحه على مارآه الوجه من كسر عين (فَيْعِل) كما ذكرنا بقوله : " أصل هذه (حَيْوِوٌ ، وقَيْوِوٌ) لأنهما من مضاعف الواو ، لقولك (الحُوّة ، والقُوّة) ثم غُيّرا لما ذُكر .

والوجه أن تبنى هذا على (فَيْعِل) مكسور العين ، لأن ما عينه معتلة إنما يجئ فيه (فَيْعَل) – بفتح العين – قليلاً ، وقد قالوا : (هَيَّانٌ) فبنوها على (فَيْعَلان) مفتوح العين "([1]).

وأصل (هَيَّان) من هاب يهْيَب بنقل حركة الياء وهى الفتحة على الساكن الصحيح قبلها ، فنقول تحركت الياء بحسب الأصل وفُتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت الياء ألفاً ، فأصحبت (يهاب) ، ومصدرها الهيبة ، إذاً فأصل ألف هاب : الياء . ، فالإتيان من هذا على (فَيْعِل) يكون على (هَيْيب) فيدغم الياء فى الياء فتكون (هيِّب) ، ولكنها أتت بفتح العين على (هَيَّان) على وزن (فَيْعَلان) باعتبار الأصل .

([1]) المنصف صـ ٥٠٧ .

ويكمل ابن جنى الشرح أيضاً بقوله :" أصل هذا : (حَيْوِوٌ ، وقَيْوِوٌ) فقلبت الواو الأولى ياء لوقوع الياء قبلها ساكنة ، وقلبت الآخره لانكسار ما قبلها ، فصار فى التقدير : (حيِّياً ، وقَيِّياً) فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات – والوسطى مكسورة – فحذفوا الآخرة لضعفها ، فصـــــــار : (حيًّا، وقيّا) . وأصله من (شويت ، ولويت) : (شَيْوٌ ، ولَيْوٌ) فقلبت الواو ، وفعل بها ما فُعل بما قبلها.

وكذلك (أُحَىٌ) إنما هو تصغير (أحْوى) وأصله : (أُحَيْوٌ) فقلبت الواو للياء قبلها فصار : (أُحَيِّياً) فاجتمعت ثلاث ياءات – الوسطى مكسورة – فحذفوا الأخيرة لضعفها "([1]).

أما سيبويه فقد قال فى ذلك : " وتقول فى (فَيْعَل) من (حويت ، وقويت) (حَيَّا ، وقَيَّا) ، قلبت التى هى عين ياء للياء التى قبلها الساكنة ، وقلبت التى هى لام ألفاً للفتحة قبلها ، لأنها تجرى مجرى لام شقيت ، كما أجريت حَيِيْتُ مجرى خَشيتَ .

وتقول منها (فَيْعِل) : (حَىٌّ ، وقَىٌّ) ، لأن العين منها واو كما هى فى قلت .... وينبغى أن يكون (فَيعِل) – بكسر العين – هو وجه الكلام فيه ، لأن (فَيعِلا) – بالكسر – عاقبت (فَيْعَلاً) – بالفتح – فيما الواو والياء فيه عين . ولا ينبغى أن يكون قول الكوفيين إلا (فَيْعِلاً) مكسور العين ، لأنهم يزعمون أنه (فَيْعَلٌ) ، وأنه محدود عن أصله .

([1]) المنصف صـ ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

وأما الخليل فكان يقول : عاقبت (فَيْعَلٌ فيعِلاً) فيما الياء والواو فيه عين ، واختصت به ، كما عاقبت (فُعْلَة) للجمع (فَعَلَة) فيما الياء والواو فيه لام "([1]).

وبمقارنة نص المازنى وابن جنى نجدهما لم يخرجا عما قاله سيبويه بيد أن سيبويه ذكر الراجح منهما ولم يذكره المازنى وذكره ابن جنى متفقاً مع سيبويه فى عبارة " الوجه أن يكون على (فَيْعِل) ".

غير أن سيبويه جعل الصيغتين بين التفريع والتأصيل جاعلا (فَيْعَلاً) بالفتح هى الأصل ، وأن (فيْعِلا) بالكسر هى الفرع ، لأنها عاقبت الأولى .

أما الخليل فقد ذكر سيبويه أنه على العكس من ذلك .

وذكر سيبويه أن الكوفيين يرون أنه (فَيْعِل) بكسر العين كالبصريين تماماً ، وإن كانوا هم يزعمون أن الأصل فيه (فَيْعَل) فيما حكاه سيبويه عنهم – كما سبق – والذى حكى ذلك منهم إنما هو الرؤاسى –فيما نسبه السيرافى إليه([2]).

ومعنى قول الخليل فيما رواه عن سيبويه:" كما عاقبت (فُعْلَة) للجمع (فَعَلَة) فيما الياء والواو فيه لام ": أن الأصل فى جمع ما هو على (فاعل) صحيح اللام (فَعَلَة) كـ(كامل وبار) : (كَملَة ، وبَرَرَة) وخلفته (فُعْلَة) جمعاً لما هو على(فاعل) معتل اللام كـ (قاضٍ وساعٍ) : (قُضاة ، وسُعاة) .

([1]) الكتاب جـ٤ / ٢٠٨ ، ٤٠٩ .
([2]) شرح الكتاب جـ٥ / ٣٣٧ .

ثم يذكر سيبويه بعد ذلك أيضا أن شويت ، وحييت بهذه المنزلة .

" فإذا قلت (فَيْعِل) قلت : (حَيٌّ ، وشَيٌّ ، وقَيٌّ) تحذف منها ما تحذف فى تصغير (أحوى) ... "([1]).

وبذلك يتضح مدى تأثر المازنى وابن جنى بسيبويه أيما تأثر ؛ فهما لم يخرجا عما قاله .

٤- بناء (فَعُلان) – بفتح فضم – من (قويت)

ذهب أبو عثمان المازنى إلى أنها تكون على (قَوُوان) ، و(قوّان) بالإدغام أما ابن جنى فإنه لم ينكر ظهور الواوين ولكنه رأى أن الإدغام هو الوجه ، فيكون بذلك مستدركاً على المازنى .

كما أنه ذكر فيها رأيا ثالثا وهو (قويان) ونسبه للمبرد نقلاً عن أبى عمر الجرمى .

قال المازنى : " وتقول فى (فَعُلان) من (قويت) : (قَوُوان) وإن شئت أدغمت وأسكنت الواو الأولى "([2]).

أما ابن جنى فقد قال : " هذا الذى قاله قد قاله سيبويه من قبل ، أعنى إظهار (قَوُوَان) ....

([1]) الكتاب جـ ٤ / ٤٠٩ .
([2]) التصريف صـ ٥٠٩ .

والوجـــه عندى إدغامه ليسلم من ظهور الواوين ، إحداهما مضمومة ، ... فإن قيل : فإنه إذا أدغم لم يعلم أ (فَعُلان) هـــــو أم (فَعِلان) .

قيل : هذا محال ، لأنك لو أردت بناء (فَعِلان) من (قويت) لقلبت اللام ، لانكسار ما قبلها فقلت (قَوِيان) ولم تدغم لاختلاف الحرفين ، وإذا وصلت إلى إظهار ما فى نفسك من البناء المراد ، فلا وجه لعدولك عنه ، فلهذا تقول فى (فَعِلان : قَوِيان) فتجمع فيه قلب الأثقل إلى الأخف وبيان ما تريد من حركة العين فتأمله "([1]).

فنلحظ أن ابن جنى ذكر اختياره وبيّن علة ذلك الاختيار ، وهو أن التصحيح يؤدى إلى الثقل لما فيه من توالى واوين إحداهما مضمومة ، وعليه فلم يبق إلا الإدغام .

وقد اعترض ابن جنى على اختيار الإدغام متسائلا : فإن قيل : فإنه إذا أُدغم لم يُعلم أ(فَعُلان) هو أم (فَعِلان) ؟ .

وأجاب على نفسه بقوله : قيل : هذا محال .... إلى آخر ما ذكر .

وقد ضعف ابن عقيل ما ذهب إليه ابن جنى([2]).

ورد ابن عصفور ما ذهب إليه ابن جنى من أن قلب الضمة كسرة ، والواوياء يؤدى إلى الإلتباس – بأن الإلتباس غير محفول به حيث يجئ فى كلامهم البناء المحتمل لوزنين كثيراً كـــ (مختار) فإنه متردد بين (

([1]) المنصف صـ ٥٠٩ ، ٥١٠ .
([2]) المساعد جـ٤ / ١٣٨ .

مفتعِل) بكسر العين – و(مفتَعل) – بفتح العين – و(دِيك) فإنه متردد بين (فِعْل) و(فُعْل) إلى غير ذلك مما لايحصى كثرة ، وأيضاً فإنه إذا أدغم لم يدر هـــــل البناء (فَعُلان) فى الأصل أو(فَعْلان) – بسكون العين ([1]).

أما الإظهار أو التصحيح ، وهو الذى اعتبره ابن جنى المرجوح فقد قال به سيبويه ، وتابعه فيه المازنى ، ذكر ذلك ابن جنى ، وما ذكره صحيح ، فقد قال سيبويه فى باب : (ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ، ولم يجئ فى كلامهم إلا نظيره من غير المعتل) : " وتقول فى (فَعُلان) من (قويت) :(قَوّان) وكذلك من (حييت) : (حَيَّان) ، تدغم لأنك تدغم (فَعُلان) من (رد د ت) ، وقد قويت الواو الآخرة كقوتها فى (نزوان) ، فصارت بمنزلـــــة غير المعتل ، ومن قال (حَيىَ عن بينه) ([2]).

قال : (قَوُوَان) "([3]).

والذى يفهم من كلام سيبويه أن الإدغام عنده هو الراجح ، والاظهار هو المرجوح ، وعلل الإدغام بالحمل على نظيره من الصحيح .

هذا وقد بينا أن الإدغام هو ما اختاره ابن جنى ، وبينا كيف رده ابن عقيل وابن عصفور .

([1]) الممتع جـ٢ / ٧٠٦ .

([2]) سورة الأنفال من آية ٤٢ ، قرأ نافع ، وأبو بكر عن عاصم ، والبزى عن ابن كثير بالإظهار ، والباقون بالإدغام ، تنظر : القراءة فى السبعة صـ ٣٠٦ ، والحجة لابن زنجلة صـ ٣١١ ، والتذكرة لابن غلبون جـ٤٣٤/٢ ، والنشر جـ٢٧٦/٢ ، المحرر الوجيز جـ٥٣٣/٢ ، والدر المصون جـ٦١٣/٥ ، واللباب للحنبلى جـ٩ / ٥٢٩ .

([3]) الكتاب جـ٤ / ٤٠٩ .

أما الأعلم فقد ذكر علة جواز الإظهار قائلا : " وإنما جاز الإظهار ، لأن الواو الثانية تقلب ألف لو تطرفت ، ولم تكن لتثبت ، فصـــار بمنزلة (حىَّ) الذى يجوز فيه الإدغام كـــ (عضّ ، ومسّ) إذا كانا حرفين من جنس واحد ، ويجوز فـــــيه الإظهار ، لأن الياء الثانية تقلب ألفاً فـــــى (يَحْيَى) "([1]).

وصحح ابن عصفور ما ذهب إليه سيبويه – وتابعه فيه المازنى – قائلاً : " ... فهذا الذى ذهب إليه سيبويه – وتابعه فيه المازنى – قائلاً : ... فهذا الذى ذهب إليه سيبويه هو الصحيح ، لأن مثل (قَوُوَان) لم يجئ فى كلامهم مُصححا ولا معلّلاً ، فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به ، وأشبه الأشياء به (صُوَوِىٌ) "([2]).

أما الرأى الثالث : وهو أنك إذا لم تدغم وجب أن تقول (قَوِيان) بقلب الواو الثانية ياءً ، والضمة التى قبلها كسرة ؛ لئلا تجتمع واوان فى إحدهما ضمة والأخرى متحركة ، وهو مذهب الجرمى فيما نقله عنه المبرد ، ونقله عنهما ابن جنى ([3]) ، وهو مذهب الأخفش أيضاً ([4]) ، وجميع أهل العلم ([5]) ،واختاره ابن مالك ([6]) ، والرضى ([7]) .

([1]) النكت جـ٣ / ٣٨٣ .
([2]) الممتع جـ٢ / ٧٦١ .
([3]) ينظر : الأصول جـ٣ / ٣٧٠ ، والانتصار لابن ولاد صـ ٢٦٧ ، والمنصف صـ ٥٠٩ ، والنكت جـ٣ / ٣٨٣ ، الممتع جـ٢ / ٧٥٩ ، وشرح الشافية جـ٣ / ١٩٤ ، والارتشاف جـ١ / ٢٨٤ ، والمساعد جـ٤ / ١٣٧ ، وتمهيد القواعد جـ١٠ / ٥٠٨٥ .
([4]) الارتشاف جـ١ / ٢٨٤ ، المساعد جـ٤ / ١٣٧ .
([5]) المصادر السابقة .
([6]) التسهيل صـ ٨٠ .
([7]) شرح الشافية جـ٣ / ١٩٤ .

يقول المبرد مخطئاً سيبويه فيما ذهب إليه من التصحيح : " هذا خطأ ينبغى لمن يبنى أن يقول : (قَوِيان) ؛ لأن الواوين لاتثبتان كما لم تثبتا فى (قويت) وهذا قول النحويين جميعاً ، وقول أبى عمر "([1]).

وقد أجاب عليه ابن ولاد قائلا : " ليس يجب ذلك ، لأنها تصح مع الألف والنون مع (الفَعَلان) كما صحت فى (النزوان) ، وكما صحت العين أيضاً فى (الدوران) ، والعين واللام يصحان جميعاً فى هذا البناء ، وهو فى الفعل طرفٌ فليس يجب أن يكون بمنزلتها فى الفعل ، وثبوت الواوين فى بناء (فعلان) كثبوتها فى النسب إذا أضفت إلى مثل (لَيّة) مصدر (لويت) فقلت : (لوويٌ) ، وتحريك الواو بالضمة بعدها واو كتحريك الياء بالكسرة وبعدها ياءً فى قولك : (حَيِيَ) ، فأما (قويت) فإن العرب قلبت الواو الأخيرة ياءً لمّا كُسرت الواو التى قبلها ؛ لأنهم لم يبنوا من مضاعف الفعل بالواو فعلاً على (قويت) ولا مثل (وعوت) ، فهم يقلبونه إلى الياء ، فهذا مستثقل فى الفعل ، فأما الأسماء فقد يجمعون بين الواوين فيها ، ولا يستثقلون ذلك فى مضاعف الياء؛ لأن الياء أخف من الواو ، فصارت لها رتبة عليها لخفتها "([2]).

ومما يؤيد قول الجرمى ما قاله سيبويه بعد هذا : " وتقول فى : (فَعْلُوة) من (غزوت) : (غَزْوِيةٌ) ولا تقول : (غَزْوُوَة) ... "([3]).

فإذا كانتا لا تثبتان فى (غَزْوُوة) وجب ألّا تثبتان فى : (قَوُوَان) ([4]).

([1])الانتصار لابن ولاد صـ ٢٦٧ ، المنصف صـ ٥٠٩ .
([2]) الانتصار صـ ٢٦٧ .
([3]) الكتاب جـ٤ / ٤١٤ .
([4]) النكت جـ٣ / ٣٨٣ .

ويمكن أن يجاب على ذلك بما ذكره السيرافى بقوله : " ..... الفرق بين (غَزْوُوة) و(قَوُوَان) .... أن الأولى من (قَوُوان) عين الفعل ، والووان فى (غَزْوُوة) إحداهما زائدة ، والأخرى لام الفعل ، ولام الفعل أولى بالإعلال ، وأيضا فإن الألف والنون قد تصحح ما يعتل مع هاء التأنيث كـ (نزوان ، ونفيان) ، ولو كان مكان الألف والنون هاء التأنيث لقلت : (نزاة ونفاة) فكان (قَوُوان) أقوى وأصح من (غزْوُوة) كما كان(نزوان) أصح من (نزاة) "([1]).

وعلل ابن عقيل سبب التصحيح فى (قَوُوان) والقلب فى (غَزْوِية) بمخالفته الفعل فى بزيادتى (فعلان) ؛ لاختصاصهما بالاسم ، فصار كـ (الجولان) ، وإنما يُعلُّ ويُدغُم ما أشبه الفعلَ ، لا ما خالفه ، وليست الزيادتان كالتاء بدليل (الغَزوان) واعتلال (حَصَاة) "([2]).

وقد أبطل ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد من أن اجتماع واوين الأولى منهما مضمومة والثانية متحركة لايجوز لثقله قائلاً : " أما ما ذهب إليه أبو العباس .... فباطل ، لأنه قد وجد فى كلامهم نظيره ، ألا ترى أنك إذ : نسبت إلى (صُوّى) بعد التسمية به قلت : صُوَوِىٌّ ؟ لاخلاف فى ذلك ، مع أنه قد اجتمع لك واوان الثانية متحركة ، وقبل الأولى ضمة ، والحركة بعد الحرف فى التقدير فكأنها فى الـواو ، فكذلك (قوُوَان) "([3]).

ومهما يكن من أمر فإن خلاصة المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

([1]) شرح الكتاب جـ٥ / ٣٥٠ .
([2]) المساعد جـ٤ / ١٣٨ .
([3]) الممتع جـ ٢ / ٧٦٠ .

الأول : أن تقول : (قوّان) بالإدغام ، وهو الراجح ، وهو أحد قولى سيبويه وتابعه فيه المازنى ، وعده ابن جنى الوجه ، ورده ابن عصفور .

الثانى : أن تقول : (قَوُوَان) بالإظهار، وهو القول الثانى لسيبويه ، وعدّه مرجوحاً ، وتابعه فيه المازنى – وهو الأظهر عندالمازني لذكره أولاً – وصححه ابن عصفور .

الثالث : وهو أنك إذ لم تدغم وجب أن تقول (قَوِيان) بقلب الواو الثانية ياءً ، والضمة التى قبلها كسرة – وهو مذهب الجرمى فيما نقله عنه المبرد ونقله عنهما ابن جنى وكثيرون ، وكذلك مذهب الأخفش ، وجميع أهل العلم واختاره ابن مالك والرضى ، ورده ابن عصفور .

والذى أراه هو المذهب القائل بالإظهار لسلامته من اللبس ، وحملاً على النظير.

– والله أعلم – .

رابعاً : مااستدركه ابن جني على المازني في العلة .

١- مجئ الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا كان من باب (فَعُل يفْعُل)

وافق ابن جنى أبا عثمان المازنى فى أن واو المثال تُحقق وتَثْبُت فى المضارع إذا كان من باب (فَعُل) – بفتح فضم – (يفعُل) – بضم العين

– ولكنه استدرك عليه بأن أبا على الفارسى كان أوضح فى تبيان العلة فى عدم الحذف من المازنى .

فقد قال المازنى : " وإذا كانت الواو فاء ، وكان الفعل على (فَعُل يفْعُل) جاء على أصله . وذلك قولهم : (وَضُؤَ يَوْضُؤَ ، ووَطُؤَ الدابةُ يوْطُؤ) فهذا يجرى مجرى (ظَرُف يظْرُفُ) "([1]).

أما أبو الفتح فقد قال : " سألت أبا على وقت القراءة عن هذا ، فقلت : هلاّ حُذفت الواو من (يوطُؤ ، ويوضُؤ) لوقوعها بين ياء وضمة كما حذفت فى (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة على أن الضمة أثقل من الكسرة ؟ .

فقال : إنما جاء هذا تاماً ولم يحذف واوه ، لأن باب (فَعُل) لا يأتى مضارعه إلا على بناء واحد وهو (يفْعُل) نحو : ظَرُفَ يظْرُفُ ، وشَرُفَ يشْرُفُ .

وما كان على (فَعَل) – بفتح ففتح – فـــإن مضارعه يختلف نحو : (ضَرَب يضْرِبُ ، وقَتَل يقْتُل ، وسَأَلَ يسْأَلُ) فلما كان مضارع (فَعَلَ) يختلف ، جاز حذف الواو فيه نحو : (يَعِد) .

ولمّا كان مضارع (فَعُل) – بفتح فضم – لايكون إلا على (يفْعُل) – بضم العين – لم تحذف فاؤه لئلا يختلف الباب "([2]).

([1]) التصريف صـ١٩٦.
([2]) المنصف صـ ١٩٦ .

ثم ذكر ابن جنى بأن أبا عثمان قد لوّح إلى هذا المعنى بقوله : " فهذا يجرى مجرى (ظَرُف يظرُفُ) أى : لا يختلف كما لا يختلف (ظرُفَ يظْرُف ، وشَرُفَ يشْرُفُ) ولكنه لم يلخصه تلخيص أبى على "([1]).

ومعنى قول ابن جنى أن أبا عثمان لم يبسط العلة ويوضحها ويبينها بسط وتوضيح وتبيين أبى على الفارسى لها ، لا على معنى التلخيص الذى هو ضد البسط والتطويل كما هو المتعارف عليه فى لغتنا الدارجة ، لأنه بالرجوع إلى المعجم تبين أن من معانى لخّصَ الشئ : بينه وشرحه ، ويقال : لخَّص لى خبرك : بينه شيئاً بعد شئ ، فهو مُلَخّص .

ويقال : ضرع لَخِصُ : كثير اللحم ، لا يكاد اللبن يخرج منه إلا بشدة . وكذلك يقال : لخِصتْ عينه لخصاً : غلظت أجفانها وكثر لحمها خلقة أو من ورم([2]).

فكما هو واضح أن هذه المادة تدور حول الكثرة لا القلة كما هو المتبادر، وعلى ذلك يكون ابن جنى استدرك على أبى عثمان عدم توضيحه لعلة عدم حذف واو (وضؤ ، ووطؤ) من المضارع قياساً على واو (وعد) كأبى على ، وإن كان أبو عثمان قد لمّح ولوّح بذلك – كما وضح من نصه –.

والله أعلم .

([1]) السابق نفس الصفحة .
([2]) لسان العرب (ل خ ص) .

٢- إبدال الواو من الياء – لاماً – للفرق بين الاسم والصفة .

قال أبو عثمان : " وذلك (فَعْلَى) إذا كـــانت اسماً أبدلوا من الياء واواً ، وذلك نحو (الشروى والتقوى والفتوى والرغوى والعروى) والصفة تترك على حالها نحو : (خَزْيا وصَدْيا وريَّا) "(١).

وعقب ابن جنى على كلام المازنى بقوله : " يريد أنهم يبدلون الواو من الياء إذا كانت لاما ، ولم يذكر ذلك – يعنى المازنى – لأنه مثّل بعد فعُلِم ماالغرض.

وقد استطرف أبو عثمان هذا الباب ، واعتمد فيه على أنه محكىً عن العرب ، وليست فيه حجة قاطعة ، وأنا أذكر ما فيه من العلة "(٢).

فذكر ابن جنى أن أبا عثمان قد اقتصر على التمثيل فقط دون تبيان لعلة إبدال الواو من الياء فى الاسم دون الصفة ، وأنه لم يحك فيه حجة قاطعة ، ونعت إياه بأنه استطرف فيه – أى غض الطرف والنظر عنه – مكتفياً بحكايته عن العرب ، مما أدى لاستدراكه عليه لبيان ما فيه من علة بقوله :

" وذلك أن الياء أخف من الواو ، وقد غلبت الواو فى أكثر المواضع حتى أربت عليها ، فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها ، فقلبوا الياء واواً ، وإنما خصوا به اللام دون الفاء والعين ، لأنها أقبل للتغيير لتأخرها وضعفها .

---

(١) التصريف صـ ٤١١ .
(٢) المنصف صـ ٤١١ .

فإن قيل : فهلاّ كان هذا القلب فى الصفة دون الاسم ؟

قيل : لأن الواو أثقل من الياء ، فلمّا اعتزموا على قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من التوسع فى اللغة – جعلوا ذلك فى الأخف ، لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل فى الأثقل ، والأخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل ، فتأمل هذا ، فهو أقرب ما يقال فى هذا .

وقيل إنما جاءت الصفة على الأصل نحو : (خزيا) كما قالوا فى جمع صعبة : (صَعْبات) – بتسكين العين – ولم يحركوا كما حركوا (جَفَنات) – بفتح وفتح – لأن الصفة تشبه الفعل ، والفعل لا يُكسّر ، فلم تحرك العين فى (صَعْبات) فلذلك جــرت (خزيا) على الأصل لأنها صفة " ([1]).

وذكر ابن جنى أن أبا على الفارسى هو قائل هذه العلة وقد صوّبها ابن جنى ، ثم أخذ يبين حقيقة لامات ما استشهد به المازنى من أمثلة

قائلا : " و(الشّروَى) من (شريتُ) ، و(التقوى) من (وقيتُ) ، و(الفتوى) من الياء لقولهم فيها : (الفُتْيا) ، و(الرّعْوى) من (رعيتُ) ولا تُحمل (الفُتْيا) على (القُصْيا) لأنا لا نعلم لها أصلاً فى الواو ، ومع هذا فإن فى (الفُتْيا) تقوية لنفس المستفتى ، فهو من معنى الفتاء والفتى "([2]).

([1]) المنصف صـ ٤١١ .

([2]) المنصف صـ ٤١١ ، ٤١٢ ؛ وينظر الكتاب جـ٤ / ٣٦٤ ؛ وشرح السيرافى جـ٥ / ٢٧١ ، ٢٧٢ .

وذكر ابن جنى نحواً من ذلك فى كتابه الخصائص أيضاً فى : باب فى الاستحسان : جعل جِمَاعُه أن علته ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف ؛ وجعل من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة .

ومثل لها بـــ (الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى) ونحو ذلك .

وقال : ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة .

ثم تدارك ابن جنى على نفسه بأن هذه ليست علة معتدة ، بدليل أن الاسم يشارك الصفة فى أشياء كثيرة ، ولا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها .

وأخذ ابن جنى يدلل على ذلك بأمثلة منها :

تكسير حسن : حسان فهو كجبل وجبال ..... ، وكرجل غفور ، وقوم غُفُر ، وفخور وفُخُر ، فهذا كعمود وعُمُد ([1]).

ولا يخفى أن (حسن ، وحسان) صفات ، وهى على وزن (جبل ، وجبال) وهى أسماء ، وكذلك (غفور ، وغُفُر ، وفخور ، وفُخُر) فإنمها صفات ، وهى على صيغة (عمود ، وعمد) وهى أسماء .

والذى يبدو لى فى هذه المسألة أن ما أتى به ابن جنى من تعليلات غير مسبوق فيها .

([1]) الخصائص جـ١ / ١٦٩ .

على أن ابن مالك يرى أن الإبدال فى الاسم شاذ ، حيث قال فى التسهيل : " وشذ إبدال الواو من الياء لاماً لـــ (فَعْلى) اسماً "([1]).

خامساً : ماستدركه ابن جني على المازني في القياس .

١- زيادة التاء فى (عنكبوت)

اتفق ابن جنى مع أبى عثمان المازنى فى أن التاء فى (عنكبوت) زائدة ولكن ابن جنى استدرك عليه فى ذكره قياس زيادتها .

قال المازنى : " وأما مَنْجَنِيقٌ فإنها فَنْعَليل ، يَدُلّكَ على ذلك قولهم : مجانيقٌ ، فتذهب النونُ فى التكسير كما تـــــذهب تاء(عنكبوت) إذا قلت :(عناكب) "([2]).

ومعنى قول أبى عثمان أن الميم فى (منجنيق) من نفس الحرف ، وأن النون زائدة لقولهم فى الجمع (مجانيق) بسقوط النون وبذلك تكون قد جرت مجرى التاء عند جمع (عنكبوت) على (عناكب) بسقوط التاء .

واستدرك عليه ابن جنى فى قياسه هذا بقوله : " ففيه شئ لأنه ليس بقولهم :(عناكب) يُعلم لامحالة أن التاء فى (عنكبوت) زائدة ، وإنما يُعلم ذلك بقولهم : (عنكب) فى معناه ، وقالوا أيضا : (عَنْكَباءٌ) فبهذا يُقطع على زيادة التاء فى (عنكبوت) لا بما ذهب إليه أبو عثمان ، ولكنه لما رآهم يقولون فى الجمع (عناكب) فيجترئون على حذف التاء

([1]) التسهيل صـ ٣٠٩ ؛ وينظر التصريح جـ٢ / ٣٨٥ ؛ ومنهج السالك جـ٤ / .

([2]) التصريف بشرح ابن جنى صـ ١٥٣ .

من غير استكراه استدل به على زيادتها ؛ لأنها لو كانت من الأصل لقبح حذفها ، لأنهم لايكسِّرون ذوات الخمسة إلا على استكراه ، فقد يمكن قائلاً أن يقول : ما تنكر أن تكون التاء أصلاً ويكون تكسير الكلمة على استكراه ، وإذا احتج بقولهم فى معناه (عنكب) سقط الكلام ، فهذه الحجة القاطعة "([1]).

وفى ذلك قال سيبويه : " و(العنكبوت) ... ، لأنهم قالوا (عناكب) وقالوا(العَنْكباءَ) فاشتقوا منه ما ذهب فيه التاء . ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذفها فى الجميع "([2]).

وبمقارنة نص المازنى بقول سيبويه يتضح أن المازنى موافق لسيبويه فى الحكم بزيادة التاء فى (عنكبوت) هو قياسها على عدم وجودها فى الجمع ، كما أن ابن جني قد استفاد أيضاًمن سيبويه في قياسه الحكم بزيادتها على قياسها على (العَنْكباء) .

فأما قولهم (مجانيق) فيدل على زيادة النون فى (منجنيق) كما ذهب إليه المازني ؛ أن النون ثانية ، ولو كانت من الأصل لثبتت([3]).

والذى أراه فى ذلك هو ما ذهب إليه ابن جنى لما فى قياسه من وجاهة ؛ لأن حذف التاء فى الجمع ليس دليلاً على زيادتها ، ولكن المعتبر فى ذلك هو المفرد بدليل (فرزدق) – قطع الجبن – واحـــــدته (فرزدقة) وجُمع على (فرازد) بحذف القاف وهى أصلية ، وبقاء الرابع وهو الدال – مع جواز حذفه – مع أنه يشبه الحرف الزائد وهو

([1]) المنصف صـ ١٥٤ .
([2]) الكتاب جـ ٤ / ٣١٦ ؛ وينظر : الممتع جـ١ / ١٥٩ ، ٢٧٧ .
([3]) المنصف صـ ١٥٤ .

التاء فى المخرج ، فعلى قياس أبي عثمان كان يجب أن يقال (فرازق) ولكنه جاء بالوجهين ، فتفهمه .

والله أعلم .

٢- تصحيح ياء (تبياييع) جمعاً لـ (بَيُّوع) قياساً على تصحيح واو(صُوَّام).

قال أبو عثمان : " وتقول فى (فَيْعُول) من (بعت : بَيُّوع) وإذا جمعت قلت : (بَياييع) فلا تهمز ، لأنها لمّا بعدت من الطرف قويت فلم يهمزوها ، وشبهوا هذا بـ (صُـــــوَّام) حين أثبتها من يقول : (صُيَّم) "([1]).

واستدرك ابن جنـــى على المازني هذا القياس بقوله : " بين هذا الباب ، وباب (صُيَّم) فــرق ، وذلك أن لك أن تقول : (صُـــــوُّم) ، (صُيَّم) جميعاً ، فإذا جاءت الألف لم يجز إلا (صُوَّام) بالتصحيح ، وليس كذلك (عيائل) وبابه ، لأنـــه ليس لك الاختيار فـــــى تصحيح (عيائل) وهمزه ، كما لك الاختيار فى تصحيح (صُوَّم) وقلبه "([2]).

ومرجـــع رد ابن جنى لقياس أبى عثمان أن إبدال الواوين فـــــى (صُوُّم) إلى ياءين أبدال جائز لاواجب ، فقد قال ابن هشام : " والأكثر فيه التصحيح ، نقول : صُوُّم ونُوُّم "([3]).

([1]) التصريف صـ ٣٢١ .
([2]) المنصف صـ ٣٢١ ، ٣٢٢ .
([3]) أوضح المسالك جـ٣ / ٣٣٢ تراجع .

أما (صُوَّام ونُوَّام وقُوَّام) فيجب التصحيح لبعد العين من الطرف حيث فصلها الألف منه ، ولذلك شذ قول أبى النجم الكلابى :

ألا طرقتنا ميّة ابنة منذر * فما أرّق النيّام إلا كلامها** (١).

وقياسه : (النُوَّام)

وهذا هو ما اتفق عليه المازنى وابن جنى (٢).

ولعل الذى حدا بأبى عثمان إلى هذا القياس أن بعد اليـــاء الثانية فى (بَياييع) مداً بالياء الثالثة كـــ(بُعْدِ)، كما أن بعد واو (صُوَّام) مداً بالألف وهذا ما التمس بسببه ابن جنى العذر لأبى عثمان بقوله :

" ولكن غرض أبى عثمان فى هذا الموضع : أنك إذا مـــــــددت نحو (طواويس) صح للبعد عن الطرف ، كما أنك إذا مددت نحو : (صُوَّام) وجب تصحيحه للبعد ".

وذكر ابن جنى أن هذا القول هو الأشبه عنده (٣) ، وتنظير ابن جنى بـــ (طواويس) يساوى (تبياييع) فى الـــــــــوزن ، فهما على وزن (مفاعيل) لا (مفاعل) التى يجب فيها الإبدال .

وخلاصة هذا أن الإبدال وعدمه منظور فيهما إلى أصل الجمع ولا عبرة بما يطرأ عليه .

---

(١) التصريف الملوكى من شواهد صـ ٧٠ .
(٢) ينظر التصريف صـ ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ؛ والمنصف نفس الصفحات .
(٣) المنصف صـ ٣٢٢ بتصرف .

٣- قلب كلٍ من الياء والواو ألفا إذا تحركا وانفتح ما قبلهما .

قال أبو عثمان : " وإذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة وأصلهما الحركة أبدلتا ألفين ، ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل ، إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة ، وذلك قولك : رمى وغزا ، ويُرْمَى ويُغْزَى "([1]).

ففى هذه المسألة يستدرك ابن جنى على المازنى بأن كلامه مجملٌ وغير مفصل .

وابن جنى محق فى ذلك ، فالمازنى قد مثل لقلبهما ألفا إذا كان مفتوحاً ما قبلهما ، وغفل عن التمثيل لقلبهما فى حالة ما إذا كان ما قبلهما مضموماً أو مكسوراً ، وهذا ما سيوضحه ابن جنى – بعد ذكر العلة التي وجب لها تغيير الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، وأنهم استثقلوا من ذلك اجتماع الأشباه ، لأن هذه الحروف مضارعة للحركات – .

حيث قال : " وأعلم أن الحركة فى الواو والياء المفتوح ما قبلهما لايفصل فيها بين حركة الإعراب وغيرها ، ألا ترى أنك تقول : (عصا) فتقلب الواو ، وإن كانت الحركة فيها حركة إعراب ، وتقول : (غزا) فتقلب الواو ، وإن كانت الحركة فيها حركة بناء ؟؟ "([2]).

ومعنى قول ابن جنى أن قلب الواو المفتوح ما قبلها ألفاً وكذلك الياء لا يختص بكون اللفظ المقلوب فيه معرباً أو مبنياً ، فقلبت واو (عصا)

([1]) التصريف صـ ٣٧٦ .
([2]) المنصف صـ ٣٧٦ .

ألفاً ، وهو اسم معرب ، وأصله : (عصو) وقلبت واو (غزا) ألفاً وهو فعل مبنى ، وأصله (غزو) .

أما استدراكه فيتضح فى قول المازنى : (ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل ، إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة) .

فيقول فيه ابن جنى : " بأنه كلام مجمل غير مفصّل – كما سبق أن ذكرنا – ويذكر تلخيصه – وقد سبق أن ذكرنا أن التلخيص معناه : التبين – بأنه لم تصح الواو والياء المتحركتان وقبلهما فتحة ، كما لم تصح الياء الساكنة وقبلهما الضمة فى نحو (موقن ، وموسر) – وأصلهما (مُيْقِن ، ومُيسِر) – وكما لم تصح الواو الساكنة وقبلها الكسرة فى نحو: (ميقات ، وميزان) – وأصلهما : (مِوْقات ، مِوْزان) – فاختصر وأوجز .

ألا ترى أنه – يعنى المازنى – لا يريد : أن الياء لا تصح وقبلها الكسرة ، ولا أن الواو لا تصح وقبلها الضمة ؟ هذا محال لوضوحه وانكشافه ، وإنما معناه ما ذكرت لك "([1]).

يعنى أنه لا تقلب الواو المضموم ما قبلها بأى حال من الأحوال ، وكذلك الياء المكسور ما قبلها ، وذلك لمجانسة الواو للضمة ، ومجانسة الياء للكسرة ، وبذلك يكونا حرفى مد .

ويجعل ابن جنى من مثل هذا المجمل الذى يفصّله العلم به قول الله تعالى : { وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ }([1]).

([1]) المنصف صـ ٣٧٧ .

وإنما تقديره – والله أعلم – : ومن رحمته جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ، والنهار لتبتغوا من فضله ، فترك التفصيل لعلم المخاطبين بوقت الابتغاء من وقت السكون .

وجعل منه أيضاً من النظم قول الشاعر :

كأن قلوب الطير رطبا ويابساً * لدى وكرها العناب والحشف البالى** (٢).

وإنما تقديره : كأن قلوب الطير رطباً : العناب ، ويابساً : الحشف ، إلا أنه جمع بين الرطب واليابس ، لأن المعنى مفهوم .

وذكر أن مثل هذا فى القرآن والشعر كثير ، فإذا فُطِن إليه وُجِد (٣).

٤- إظهار ما حقه الإدغام فى قولهم : (قوم ضفضو الحال) .

من المعروف أن الإدغام يجعل الحرف الأول لاصورة له فى اللفظ بيد أنه يرمز له بالشدة .

والإدغام فى اللغة : الإدخال ، واصطلاحاً : عرفه الشيخ خالد بقوله : رفعك اللسان ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما فى الآخر .

---

(١) سورة القصص من الآية ٧٣ .

(٢) البيت من الطويل : وهو لامرئ القيس فى ديوانه صـ ٣٨ ؛ والمقاصد النحوية جـ٣ / ٢١٦ ؛ وشرح التصريح جـ١ / ٣٨٢ ؛ وشرح شواهد المغنى جـ١ / ٣٤٢ ، جـ٢ / ٥٩٥ ، ٨١٩ ؛ ولسان العرب (أدب) .

(٣) المنصف صـ ٣٧٧ .

وقد ورد عليه عدة اعتراضات منها : أنه يقتضى الرفع والوضع معاً، وذلك منتقض بإدغام حرفين ليس فيهما إلا الرفع فقط أو الوضع فقط .

وأجيب عن ذلك بأن الواو فى قوله : (رفعك ووضعك) بمعنى (أو) فالمدار على الأمرين .

ومنها : أن هذا التعريف لايصدق على الإدغام فى (ريا) لأنه لامدخل للسان فى النطق بالياء .

ومنها : أن قوله : (بعد إدخال أحدهما فى الآخر) غير ذى فائدة ، بل إنه مضر ، لأن بعضهم جعله تعريفا للإدغام ، فالإدغام غير متأخر عنه .

وأجيب بأنه على تقدير الإرادة ، أى بعد إرادة الإدخال وفيه ما فيه .

ومنها : أن لفظ (إدخال) مجاز لا حقيقة ؛ لأنه لما خفى الساكن عند المتحرك خفاء الداخل فى المدخول فيه عبر عنه بالإدخال ... فالتسمية بالإدخال ليست اصطلاحاً ، بل هى إطلاق لغوى ([1]).

فلهذا كله نجد الأشمونى يعرض عن هذا التعريف ويقول : واصطلاحاً : الإتيان بحرفين ســـــــاكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ([2]).

([1]) شرح التصريح ؛ وحاشية الشيخ يس جـ٢ / ٣٩٧ .
([2]) شرح الأشمونى جـ ٤ / .

وللإدغام شروط يطول الكلام فيها ، والذى يعنينا هنا المسألة التى استدرك فيها ابن جنى على أبي عثمان فى (قوم ضففو الحال) .

فبعد أن ذكر أبو عثمان أن ما كان من المضاعف على مثال (فَعَل) لايكون فيه إدغام ، وذكر ابن جنى أن العلة فى عدم إدغام ما كان على ذلك الوزن – بفتح العين – وإن كان سبيله أن يدغم – وذلك لخفة الحركة ، وهى الفتحة ، ونظّر ابن جني لذلك بأمثلة فى عدم إعلالها كـ (القَوَد ، والحَوَكة ، والخَوَنة) فجاء على الأصل لخفة الفتحة عليهم ، وكذلك المضاعف الذى لاحرف علة فيه يطرد فيه الإظهار .

ثم ذكر المازنى : أن المضاعف إذا أتى على مثال (فَعِل) – بفتح فكسر – أو(فَعُل) – بفتح فضم – لم يقع إلا مدغماً .

ويوضح ابن جنى ذلك بأنهما على مثال الفعل : (عَلِم ، وظَرُف) فثقلا لمجيئهما عليه لثقله فى نفسه .

وذكر أنه كان القياس فـــى (فَعَل) أن يـــــــدغم لمجيئه على وزن (ضَرَبَ) ولكن الفتحة مستخفة .

ويبرهن على ثقل الاثنين الآخرين – دون مفتوح العين – بأنهما يدخلهما التخفيف بإسكان عينهما نحو : (عَلِم ، ظرُف) فيقال : (عَلْم ، وظَرْف) ولم يقُل فى (ضَرَبَ) لخفة الفتحة .

وعلى ذلك يكون فك إدغام (ضففو الحال) شـــاذاً ، وذلك أن نحو : (رجل ضَفٌّ الحال) هو (فَعِل) والدليل على ذلك قولهم : (الضّفَفُ) فى

المصدر ، فنظيره من غير المضاعف : (الحَذَرُ) ، وفعله (حَذِر) ، وكذلك الوَجَلُ ، وفعله (وَجِلَ) ([1]).

وفي قولهم : (قوم ضعفوا الحال) يقول المازني :

" وقد جاء حرف منه على أصله كما جاء : (الخَوَنَة ، والحَوَكة) على أصولهما ، ومجراهما فى الكلام وأشباهها التغيير والإعلال .

قالوا : (قوم ضَفِفو الحال) فشذ هذا كما شذ غيره .

و(فَعُل) لم نسمع منه شيئاً جاء على أصله "([2]).

أما أبو الفتح ابن جنى فقد قال : " لو شبه (ضَفِفو الحال) بـــ (رَوِع) لكان أوقع لأنه على وزنه إلا أنه فى شذوذه كـــ (الحَوَكة ، والخَوَنَة) فى شذوذهما([3]).

فابن جنى لم يختلف مع المازنى فى شذوذ فك إدغام (ضَفِفو) لوجود موجب الإدغام ، ولكنه استدرك عليه فى قياسه على (الحَوَكة ، والخَوَنَة) فى شذوذهما لوجود موجب الإعلال ، وهو تحرك حرف العلة وفتح ما قبله المقتضى لقلبه ألفاً . ورأى ابن جني أن مقتضى القياس أن يكون قياسه على (رَوِع) لمساوته له فى الوزن ، والذى كان ينبغى له وجوب الإعلال ، كما كان ينبغى للآخر وجوب الإدغام .

([1]) ينظر : المنصف صـ ٥٢٢ ، ٥٢٣ بتصرف .
([2]) التصريف بشرح المنصف صـ ٥٢٣ .
([3]) المنصف صـ ٥٢٣ .

وذكر ابن جنى أن أبا على أخبره عن أبى زيد أنه حكى عنهم (طعام قَضِضٌ) – إذا كان فيه الحصى – ، وذكر ابن جنى أيضاً أنه قد جاء عن العرب أحرف فى الفعل على (فَعِل) من المضاعف مظهرة ، وجعل منها: لحجتْ عينه – أى التصقت – ، وصَكِكَتْ الدابة ، وضَبِبَ – إذا كثر ضبابه – ، وأَلِلَ السقاء – أى تغير ريحه – ، وقشِشَتْ الدابة ، وقَطِطَ شعره .

وقال : وإذا جاء هذا فى الفعل على ثقله فمجيئه فى الاسم أسوغ لخفته ، وهو فى كلا الوجهين شاذ لايقاس عليه .

ومعنى كون الفعل ثقيلاً : لدلالته على الحدث والزمن ، فدلالته مركبة فثقل لذلك ، أما الاسم فخفيف لدلالته على الحدث فقط .

أما (فَعُل) – بفتح فضم – فقال عنه : فلا يجئ إلا مدغماً ، لأنه أثقل من (فَعِل) للضمة التى فيه .... ([1]).

والله أعلم .

سادساً : ماستدركه ابن جنى على المازني فى الأسلوب .

حيث ذكـــــر أبو عثمان أن مما يلزمه الهاء المصدر الذى على وزن (فِعْلَة)– بكسر فسكون ففتح – مما فعله مثال فقال : " واعلم أن المصدرإذا كان (فِعْلَة) فالهاء لازمة له ؛ لانهم جعلوها عوضاً عن

([1]) المنصف صـ٢٣٥ بتصرف .

حذفهم الفاء فصارت لازمة كما لزمت فى (زنادقة) الهاء ، لأنها صارت عوضاً عن ياء(زناديق) "([1]).

واستدرك عليه ابن جنى بقوله :" لو قال مكان هذا : (واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة ، وعينه ساكنة ، فالهاء لازمة له) ، لكان أحسن فى العبارة ، ولكنه تسامح فى اللفظ ، وهو من عادة أهل العربية ،ولهم أشياء كثيرة تحمل على المسامحة ، ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة "([2]).

وأخذ ابن جنى يُنَظِّرُ على خطأ المازنى فى الأسلوب بخطأ النحويين أيضاً بقولهم : " كل اسم على (فُعْلول) – بضم فسكون – فهو مضموم الأول ، فقال : ونظير هذا الذى قاله أبو عثمان فى التجوز قول النحويين السابق .

ونحن نعلم أنه لايكون على (فُعْلُول) إلا وأوله مضموم ، لأننا قد لفظنا بالضمة في أول (فُعْلول) .

والعبارة المستقيمة فى هذا الموضع أن يقال : كل اسم كان على خمسة أحرف ، وكانت عينه ساكنة ، ولامه مضمومة ، وبعدها واو ، وبعد الواو لام أخرى ، ففاؤه مضمومة . وهذا المعنى يريدون ، ولكنهم يختصرون "([3]).

([1]) التصريف بشرح المنصف صـ ١٨٨ .
([2]) المنصف صـ ١٨٩ .
([3]) المنصف صـ ١٨٩ .

وبعد أن استدرك ابن جنى على المازنى فى أسلوبه ونَظَّر عليه بأسلوب غيره من النحويين بدأ فى دراسة المسألة بقوله : " لا يجوز أن يكون المصدر على (فِعْل) – بفتح وسكون – بلاهاء ، بمنزلة العِلم والحِلم ، فلا يقال : وَعَد وِعْداً ، ووَزَنَ وِزْناً .

وقوله : – يعنى المازنى – لأنهم جعلوها عوضاً عن حذفهم الفاء : يعنى لمّا وجب حذف الفاء بنوا الكلمة على (فِعْلَة) وعوضوا منها الهاء ، كما فعلوا فى (زنادقة) والهاء فى (زنادقة) أشبه بالمحذوف ، لأنها زائدة بدل من ياء زائدة ، وهى فى (عدة) بدل من فاء الفعل ، وكلاهما مستقيم ، وأبدلت الهاء من الياء هنا ، كما أبدلت منها فى (هذه) . وكما أبدلت الياء من الهاء فى (دَهْدَيْتُ) والأصل : (دهدهت) " ([1]).

وأخذ ابن جنى يضع افتراضات فى صورة أسئلة ثم يجيب عليها فقال :

" فإن قال قائل : فإذا كانت الهاء فى (زنادقة) عوضاً عن الياء ، فهلاّ منعتَ (زنادقة) الصرف فى النكرة كما تمنعه (زناديق) ؟ .

قيل : لا يلزم أن يكون البدل كالمبدل منه فى جميع أحواله .

ألا ترى أن النون فى (تقومان) إنما هى عـــوض عن الضمة فى (تقوم) وإن كانت النون تتحمل الحركة ، والضمة ليست كذلك .

وكذلك الألف فى الوقف فى قولك : رأيت زيداً ، إنما هى بدل من التنوين الذى يكون فى الوصل ، ولا يجوز أن تحرك الألف على وجه ، وقد يمكنك أن تحرك التنوين .

([1]) المنصف صـ١٨٩ .

وكذلك قولهم : (مَعَايا) إنما الألف بدل من الياء ، ولايلزم حذف الألف فى الرفع والجر كما يلزم حدفها فى (معاى) ، وإنما يُشبه الشئ بالشيء من حيث يشبهه ، ويفارقه من حيث يفارقه وليس يلزم أن يشبهه من كل وجه وهذا محال "([1]).

وخلاصة القول فى هذه المسألة أنه يُشترط لحذف الفاء من مصدر المثال والتعويض عنها بالهاء شرطان :

أحدهما : كسر فائه نحو : عــدة وزنة من (وعد ، ووزن) وأصلهما : (وِعد ، ووِزن) بكسر الواو ، فحذفت حملاً على الفعل المضارع لوقوعها بين كريهتيها –الفتح قبلها والكسر بعدها – ثم عوض عنها بالتاء فى آخر الكلمة .

وهذا التعويض لازم ؛ ولذلك حكم العلماء بشذوذ قول الفضل بن عباس :

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا * وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا**([2]).

أراد : عدة الأمر ، فحذف تأء التأنيث عند الإضافة شذوذا .

أما الشرط الثانى : فلا يكون لبيان الهيئة نحو : الوِعدة والوِقفة مقصوداً بهما الهيئة . فلا تحذف واوهما للالتباس بالمصدر العام .

([1]) المنصف صـ ١٨٩ ، ١٩٠ .
([2]) البيت من البسيط ، وهو من شواهد .

هذا وقد اشترط صاحب التصريح كونه مصدراً ليخرج به ماليس بمصدر نحو : ولدة ، وشذ نحو : رِقة للفضة ، وحِشة للأرض الموحشة ، لأنهما اسمان لا مصدران([1]).

مما سبق ندرك أن عين المصدر محذوف الفاء مكسورة نحو : زِنة وعِدة .

سابعاً : ماستدركه ابن جني على المازني في إطلاقه الحكم وتعميمه .

١- حكم مجئ فاء الفعل ولامه واوين

ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الفاء واللام لايكونان واوين ، فإنه لايقال : (وعوت) ونحوه .

وذهب ابن جنى مذهب أبي عثمان فى ذلك إلا أنه استدرك عليه بنحو :(واوٍ).

قال المازنى : " واعلم أن الفعل لايكون موضع الفاء منه واواً ، واللام واواً ، وليس فى الكلام مثل (وعوتُ) ولا نحوه . وذلك أن مثل (القوّة) ونحوها يقلُّ فى باب (رَدَدْتُ) وباب (رَدَدْتُ) أكثر من باب (سَلِسَ) وما كان مثله ، فلما قلّت فى الباب الأكثر رُفضت فى الباب الأقل "([2]).

ويؤكد ابن جنى على كلام المازنى موضحاً له بقوله : " يقول : - يعنى المازنى - : إن (القوَّة) من باب (رددت) لأن العين واللام من

([1]) التصريح جـ٢ / ٣٩٦ .
([2]) التصريف صـ ٤٥٧ .

موضع واحد ، وباب (رددت) أكثر من باب (سَلِس) يريد : أن ما عينه ولامه من موضع واحد أكثر مما فاؤه ولامه من موضع واحد .

ألا ترى إلى كثرة (شددت ، ومددت ، وعددت) وقلة باب (قلق ، وسلس) و (القوَّة) ونحوها قليل فى بـــــاب (رددت) ، فلما قلّ باب (رددت) – على كثرته – أن تكون العين واللام واوين ، لثقل الواو رُفض ذلك فى باب (قلق) البتة لقلته "([1]).

وقول ابن جنى :" إن (القوة) من باب (رددت) لأن العين واللام من موضع واحـــد " ، يعنى أن اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة للإدغام ، وذلك بخلاف فصل الواوين بعين الكلمة ففيه ما فيه الثقل .

ولم يقف ابن جنى عند ذلك الحد ، بل كان له تعليل نفيس – فى كتابه سر صناعة الإعراب – فى امتناع مجئ الفاء واللام واوين فى الثلاثى فى كلمة واحدة ما خلاصته : " أن الفعل الماضى إذا كان مفتوح العين وفاؤه واوكُسرت عين مضارعه كـــ (وعد يعِد) . وكذلك إن كان مفتوح العين ولامه واو وجب ضم عين مضارعه كـــ (دعا يدعو) فلما كان اجتماعهما يؤدى إلى هذا التناقض رفضه العرب "([2]).

أما استدراك ابن جنى على المازنى بـــ (واوٍ) فقد قـــال : " وقد جاء اسم واحد فاؤه واو ، ولامه واو وهو قولهم فى حـــروف التهجى : (واو) "([3]).

([1]) المنصف صـ ٤٥٧ .
([2]) ينظر : سر الصناعة جـ٢ / ٥٩٦ : ٥٩٨ ؛ وشرح التصريف للثمانينى صـ ٥٣٩ : ٥٤١ .
([3]) المنصف صـ ٤٥٧ .

وذكر ابن جنى أن النحويين ذهبوا فى ألفه مذهبين ، فقال قوم : إنها من الواو ، وقال آخرون أنها من الياء ، وذكر دليل كل فريق على رأيه([1]).

أما سيبويه فقد قال فى ذلك : " واعلم أن الفاء لاتكون واواً واللام واواً فى حرف واحد . ألا ترى أنه ليس مثل (وعوت) فى الكلام كرهوا ذلك كما كرهوا أن يكون العين واواً ، واللام واو ثانية . فلما كان ذلك مكروهاً فى موضع يكثر فيه التضعيف نحو : (رددت ، وصممت) طرحوا هذا من الكلام مبدلاً وعلى الأصل ، حيث كان مثل (قلق ، وسلس) أقل من مثل (رددت ، وصممت) "([2]).

وكما هو واضح مدى تأثر المازنى بسيبويه ، فهو لم يخرج عما قاله ، وكذلك ابن جنى ، بيد أنه قد استدرك عليهما وذكر أن (الواو) مما وقع فيه الفاء واللام واواً ولم يذكراها .

– والله أعلم – .

([1]) ينظر : المنصف صـ ٤٥٧ ، ٤٥٨ .
([2]) الكتاب جـ٤ / ٤٠١ ؛ وينظر : المقتضب جـ١ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

ثامناً : ماستدركه ابن جني على المازني في عدم نسبة الرأي إلى صاحبه ، مع أمر آخر مما ذُكر .

١٥- بناء (بِعْتُ) على مثال (قَوْصَرة) ثم جمعها على (بوائع) .

ذكر أبو عثمان المازنى ذلك فى موضعين من تصريفه ، واستدرك عليه ابن جنى بأن هذا الكلام ليس له ، بل هو للخليل وسيبويه فى موضع من منصفه([1]) ولسيبويه خاصة فى موضع آخر ([2]).

وزاد ابن جنى وجهاً آخر هو جمعها على (فواعل) بتصحيح الياء وعدم قلبه همزة فيكون على (بوايع) ونسبه للأخفش ، وهذا ما لم يذكره المازنى .

قال المازنى : " ولو بنيت مثل (قَوْصَرَّة) مـــــن (بعت) لقلت : (بَيَّعَّة) وكان أصلها : (بَوْيَعَّةٌ) فالواو ساكنة ، وبعدها ياءٌ متحركة ، فلذلك قلبت كما قُلْت فى (لويت يده لَيَّة) .... ولـــو جمعتها كما تجمع (قواصر) لقلت : (بوائع) فهمزت كما همزت (أوائل) لاجتماع الواو والياء فى هذا الباب ليس بينهما إلا الألف ، كما همزت (فواعل) "([3]).

وقال ابن جنى : " إنما جاء بالهمز على مذهب سيبويه ، فأما أبو الحسن فإنه لا يهمز نحو (بوايع) لأنه لم يجتمع فيه واوان "([4]).

([1]) المنصف صـ ٣١٩ .
([2]) السابق صـ ٤٩٠ .
([3]) التصريف صـ ٤٩٠ ؛ وينظر : صـ ٣١٩ .
([4]) المنصف صـ ٤٩٠ .

وقد سبق أن ذكرنا أن ابن جنى قد نسب ما رآه سيبويه للخليل من قبل .

وفى ذلك يقول سيبويه : " و(فَوْعل) من (بعت : بَيَّعٌ) تقلب الواو كما قلبتها وهى عين فى (فَيْعِل ، وفَيْعَل) مِن قُلْتُ . وكذلك : (فِعْيَل) من بعْتُ ، (فَعْوَل) ، تقول : (بَيَّعٌ وبِيَّعٌ) وعلى هذه الطريقة فأجر هذا النحو "([1]).

ومعنى قول سيبويه : أن بناء (فوعل) من بعت هو (بَويع) وهذا البناء يجرى مجرى (فَيْعِل) كسَيْود ، و(فَيْعَل) كعَيْوَن من وجوب قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء ، وذلك لاجتماعهما وكان السابق منهما ساكناً وعلى ذلك يقال (بَيَّع) كما قيل : سَيِّد ، وعَيَّن .

أمـــــــا عن كيفية جمعها على (فواعل) فقد قال سيبويه : " كذلك (فواعل) من قلت قوائل ، لأنها لا تكون أمثل حالاً من فواعل من عَوِرْتُ ، ومن أوائل .

واعلم أن بنات الياء نحو : (بعت تبيع) فى جميع هذا كبنات الواو ، يُهمزن كما همزت (فواعل) من صَيِدْتُ ، فجعلتها بمنزلة عَوِرْتُ ، فوافقتها كما واقفت حييت شويت ، لأن الياء قد تستثقل مع الواو ، كما تستثقل الواوان ، فوافقت هذه الواو ، وصارت يجرى عليها ما يجرى على الواو من الهمز وتركه ، كما اتفقتا فى حال الاعتلال وترك الأصل . فلما كثرت موافقتها لها فى الاعتلال والخروج عن الأصل ، وكانت

([1]) الكتاب جـ ٤ / ٣٦٨ .

الياءان تستثقلان وتستثقل الياء مع الواو ، أجريت مجراها فى الهمز ، لأنهم قد يكرهون من الياء مثل ما يكرهون من الواو ... " ([1]).

ويأخذ ابن جنى يعلل لمذهب الخليل وسيبويه من قلب الياء همزة فى صيغة الجمع ، ولمذهب الأخفش من تصحيحها قائلاً :

" فإن الخليل وسيبويه يريان قلب الحرف الذى بعد الألف همزة ، فيقولان فى جمع (فَوْعَل) من (قلت وبعت) و(فَيْعَل) منهما : (قوائل ، وبوائع ، وقيائل وبيائع) .

وأصل هذا كله : (قواول ، وبوايع ، وقياول ، وبيايع) فلمّا وقعت الألف بين حرفى علة ، وهى شبيهة بهما ، والثانى من حرفى العلة يلى الطرف ، وذلك مما يضعَّفه ، هربا من ذلك إلى الهمزة ، ولايفصلان بين الواوين ،والياءين، وبين الياء والواو .

وأصل هذا التغيير إنما هو لِمَا اجتمعت فيه واوان نحو : (أوائل) فلما اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف ، وهو حرف كالنَّفس – يقصد ابن جنى أنه هوائى – ليس بحاجز حصين ، وولت الآخرة من الواوين آخرَ الكلمةِ همزوها كما يهمزون الأولى من الواوين إذا وقعتا فى أول الكلمة نحو جمع (واصل : أواصل) ثم شبهوا الياءين ، والياء والواو بالواوين ، لأن فيهما ما فيهما من الاستثقال ، فهمزوا لذلك "([2]).

أما علة رأى أبى الحسن فيذكرها ابن جنى ويصحح فى النهاية مذهب الخليل وسيبويه قائلاً : " وأما أبو الحسن فكان لايرى الهمز إلا أن

([1]) الكتاب جـ٤ / ٣٧١ ؛ وينظر : جـ٤ / ٣٥٧ .
([2]) المنصف صـ ٣١٩ .

يكتنف الألف واوان نحو : (أوائل) وأصلها : (أواول) ، وكان يقول فى جمع (فَيْعَل) من (قلت : قياول) هكذا يفعل ما لم يجتمع واوان .

ويدل على صحة مذهب الخليل وسيبويه ، وأن الهمز هو القياس ما ذكره أبو عثمان فى هذا الفصل عن الأصمعى : من أنهم يقولون فى جمع (عيِّل : عيائل) بالهمز ، ولم يجتمع فيه واوان .

فإن قال قائل منتصراً لأبى الحسن : إن همزهم (عيائل) من الشاذ فلا ينبغى أن يقاس عليه ؟ .

قيل : إنما كان يكون هذا شاذاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره فى كثير من المواضع ، ثم رأيتهم قد همزوا (عيائل) فبهذا كان يمكن أن يقال : إن همزه شاذ ، فأما ولم نرهم صححوا نظيره ، وفى الياء ما فى الواو من الاستثقال فى كثير من المواضع ، فليس لك أن تحكم بشذوذه ، بل إذا جاء السماع بشئ ، وعضده القياس ، فذلك ما لا نهاية وراءه ، وسبيل من طعن فى رفع الفاعل ، وهذا ما لا يقول به أحد .

نعم ، وقد حكى أبو زيد عنهم : (سَيَّقة ، وسيائق ، وسَيَّدة ، وسيائد) بالهمز أيضا "([1]).

وبمقارنة ما قاله ابن جنى بما ذكره سيبويه نجد أن كلامه مستوحٍ من كلام سيبويه .

([1]) المنصف صـ ٣١٩ ، ٣٢٠ .

ويمكن أن يضاف إلى ما ذكره ابن جنى أنه ربما يُحتج على الخليل وسيبويه بنحو : (ضيون وضياون) فلم يهمزوا فجاءت على الأصل ، وكان القياس على رأيهما الهمز !! .

ويمكن القول بأن الذى حسّن التصحيح هو أن تصحيح (ضيون) أشد من تصحيح (ضياون) فلما كان الأمر كذلك احتملوا تصحيح الجمع لتصحيح الواحد ، ومن كلامهم إجراء حكم الجمع على حكم الواحد لأنه الأصل .

– والله أعلم – .

١٦- بناء (قلت) على مثال (اغدودن) .

ذكر أبو عثمان المازنى أنها تكون على وزن (أقْوولّ) . وذكر أن أبا الحسن يراها على وزن (اقْوَيَّل) بدون ترجيح لأحد القولين على الآخر .

أما ابن جنى فقد استدرك على المازنى عدم نسبة الرأى الأول لصاحبه سيبويه ، كما استدرك عليه أيضاً بترجيحه لرأى الأخفش دون سيبويه .

إذاً فى هذه المسألة قولان:أحدهما لسيبويه ، ونقله عنه المازنى بدون عزو ، والآخر للأخفش .

أما القول الأول فقد قـــــــال عنه المازنى : " .... ومن (قلت) : (اقْوَوّل) ، وهى واو ، وتعل واو (افْعَوْعَل) الزائدة بينهما – وهى ساكنة – فتدغمها فى الواو التى بعدها "([1]).

فالواوان الأولى والثالثة هما العينان ، وقد اكتنفا واو (افعوعل) فوجب إدغامها فى الثالثة لما ذكره المازنى .

وفى ذلك يقول سيبويه : " وأما (افْعَوْعَلْتُ) مـــــن (قلت) بمنزلة (افْعَوْعَلتُ) من (سرت) ..... وذلك قولك فـــــــى : (افْعَوْعَلتُ) : (اقْوَوّلْتُ) "([2]).

ومعنى كلام سيبويه أن (افْعَوْعَلْتُ) من (سِرْت) : (اسْيَيَّرْتُ) ، لأنها من سار يسير كباع يبيع ، فأصلها : (اسْيَوْيَرَ) كـــ(اغدودن) ، فالياءان هما العينان تكتنفان واو (افعوعل) فوجب قلبها ياءً لسكونها وأدغمت فيما بعدها لتحركها .

أما فى (افعوعل) من (قال) فقد اجتمع ثلاث واوات فأدغمت الثانية فى الثالثة – كما ذُكر – .

أما القول الثانى والذى نسبه المازنى للأخفش فقد قال فيه المازنى :

" وكان أبو الحسن يقول : (اقْوَيِّل) فيقلب الواو الآخرة ياءً ، ثم يقلب الواو التى تليها ؛ لأنها ساكنة ، وبعدها ياء متحركة ، ويقول : أكره الجمع بين ثلاث ياءات "([1]).

([1]) التصريف صـ ٤٨٢ .
([2]) الكتاب جـ٤ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

فكما هو واضح من نص المازنى أن العلة فى قلب الواو ياء عند الأخفش هو كره توالى الواوات .

أما ابن جنى فقد قال : " الأصل : (اقْوَوّلَ) كما يقول سيبويه ، فاجتمعت ثلاث واوات ، فقلب أبو الحسن الآخرة لضعفها ، فصارت فى التقدير : (اقْوَوْيل) ثم قلبت الواو ، لوقوعها ساكنة قبل الياء فصارت :(اقْوَيَّل) " (٢).

وذكر ابن جنى أن أبا بكر كان يذهب إلى صحة مذهب أبى الحسن ، فقال : " لأنهم إذن كرهوا الواوين والضمة حتى يغيروه .

يريد : إنهم لا يُتمُّون مفعولاً مما يعنيه واو نحو (مصوغ) .

فهم ألا يجمعوا ثلاث واوات أجدر " (٣).

وإذا كان ابن جنى قد ذكر أن أبا بكر بن السراج قد انتصر لمذهب الأخفش ، فإنه ذكر أيضاً أن أبا علىّ الفارسى قد انتصر لمذهب سيبويه بقوله : " قال أبو علىّ : ولسيبويه أن يقول : إن الواو الوسطى زائدة ، وليست من الكلمة ، فلم يعتد بها ، وهذا يجب معه أو يجـــوز ألا يهمز (فوعل) من (وعد) ونحوه ، وأن يقال : (وَوْعَدٌ) ؛ لأن الواو الثانية زائدة ، ليست من الكلمة ، وهذا لا يجيزه أحد " (٤).

---

(١) التصريف بشرح المنصف صـ ٤٨٢ .
(٢) المنصف صـ ٤٨٢ .
(٣) المنصف صـ ٤٨٢ ؛ وينظر : الأصول جـ٣ / ٢٩٥ ، ٣٩٤ .
(٤) المنصف صـ ٤٨٢ .

أما ابن جنى نفسه فقد رجح مذهب الأخفش – كما سبق قولنا – بقوله : " والظاهر من المذهبين قول الأخفش "([1]).

أما المبرد فقد قال : " إذا بنيت (افعوعل) من (قلت) فإن النحويين يقولون: (اقوَوّلَ) فتجتمع ثلاث واوات ، ولم تكن واحدة منهن طرفاً ينتقل عليها الإعراب ، إلا أبا الحسن الأخفش فإنه كان يقول فى هذا المثال : (اقْوَيّلَ) : بقلب آخرهنّ ياء ، ويدغم فيها التى قبلها ، وعلته فى ذلك اجتماع الواوات ، ويقول: إنما تجرى الأبنية على الأصول ، وليس فى الأصول ماهو هكذا "([2]).

فكما يبدو من نص المبرد أنه مؤيد لسيبويه – وهو الذى نسبه للنحويين – من غير تعيين – وقد ردّ مذهب الأخفش بأنه ليس فى الأصول ما هو كمذهبه والدليل على ذلك أيضاً أنه فى موضع آخر من المقتضب افتصر على مذهب سيبويه فقط ([3]) ، والذي قال به المازني من غير عزو كما سبق أن بيّنا .

([1]) المنصف صـ ٤٨٢ .
([2]) المقتضب جـ١ / ٣٢٣ .
([3]) السابق جـ١ / ٣١٢ .

الخاتمة

الحمد الله الذى جعل لكل شئ بداية ونهاية ، وصلاة وسلاماً على من جعله الله خاتماً للرسل – صلى الله عليه وسلم - .

فإن من الأهمية بمكان أن أذكر بعد العرض السابق لما خالف فيه ابن جنى المازنى وما استدركه عليه بعض النقاط والتى تجلت فى الآتى :

- **بين البحث أن الخلاف النحوى من المسائل التى حظيت بالبحث قديماً وحديثاً ودارت حوله دراسات كثيرة تركزت فى معظمها على الخلاف بين المدرستين :**

البصرية والكوفية أما الخلاف بين العلماء عامة أو بين علماء المدرسة الواحدة فلم يُشر إليها ، وكذلك الخلاف الصرفى لم يحظ بتلك الدراسة .

- **بين البحث أن علم الصرف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وهم إليه أشد فاقة ، لأنه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها .**
- **إن وضع النحويين الصرف فى أواخر الكتب التى ألفوها خلاف الأصل ، وكان ينبغى أن يقدم على النحو ، إذ هو معرفة ذوات العلم فى أنفسها من غير تركيب ، ومعرفة الشئ فى نفسه قبل أن يتركب ينبغى أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التى تكون له بعد التركيب .**
- **بين البحث أن أى جذر لغوى لابد له من أصل حسى ، وذلك لوجود علاقة بينهما ، وذلك كما وضح في مادة (ص ر ف) .**

- **أثبت البحث أن ما نسبه المازنى إلى الخليل والأخفش وخطأهم فيه هو نفسه لم يخرج عما قالاه ([1]) .**
- **بين البحث أن معنى التلخيص الذى هو ضد البسط والتطويل كما هو المتعارف عليه فى لغتنا الدراجة ليس معناه كذلك ، لأنه بالرجوع إلى المعجم تبين أن من معانى (لخّص الشئ) بينه وشرحه ، ويقال : لخّص لى خبرك : بينه شيئاً بعد شئ ، فهو مُلَخّص .**

فالمادة تدور حول الكثرة لا القلة كما هو المتبادر .

- **بين البحث الضرورة من عدمها في كل بيت ورد فيه مخالفة القاعدة بالتقطيع العروضي .**
- **أن مسائل الخلاف أو الاستدراكات الصرفية التي وقعت بين المازني وابن جني لم تأت على أنها مسائل صرفية حسب ماورد في أبواب الصرف المتعارف عليها ، ولكنها أتت على أنها مسائل للتدريب والرياضة الصرفية وإن شئت فقل : التدريب الذهني .**
- **لم يقدح ابن جني على المازني فيما خالفه فيه ، أو استدركه عليه ([2])، ([2])، ولعل هذا هو ماحدا بابن جني إلى تسمية شرحه بـ(المنصف) .**

وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العلمين .

([1]) ينظر : المبحث الأول م (عشرة) .
([2]) ينظر المنصف صـ٥٣٠ .

أولاً : فهرس القرآن الكريم

اسم السورة	الآيـــــــــــــــــــه	رقم الآية	رقم الصفحة
الأنفال	" حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ... "	٤٢	
التوبة	" ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ "	١٢٧	
الفرقان	" لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا "	٤٩	
القصص	" وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ "	٧٣	
فاطر	" فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا "	٩	

ثانياً : فهرس الشواهد الشعرية

	البيـــــــــت			البحر	القائل
١	كرات غلام فى كســـاء مؤرنـب	**		الطويل	ليلى الأخيلية
٢	له نعل لايطّبى الكلب ريــحــها	**		الطويل	ـــــــــ
٣	ضرباً أليماً بسبت يلعج الجــلدِا	**		البسيط	عبد مناف بن ربع الهذلي
٤	إن الخليط أجدوا البين فانجردوا	**	وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا	البسيط	الفضل بن عباس
٥	لاتـــقذِفَنّى بركن لاكـفاء لـــه	**	وإن تأثّـفك الأعـداء بالـرفد	البسيط	النابغة الذبياني
٦	وذاك صنيع لم يُثفّ لـه قــدرى	**		الطويل	ـــــــــ
٧	ولم يضعها بين فِرْك وعَشَـق	**		الرجز	رؤبة
٨	وقاتم الأعماق خاوى المخترق	**	مُشبـه الأعـلام لمّـاع الخفق	الرجز	رؤبة

٩	هــاجك من أروى كمنهاض الفكك	**		الرجز	رؤبة
١٠	كأن قلوب الطير رطـباً ويابـساً	**	لدى وكرها العُناب والحشف البالى	الطويل	امرؤ القيس
١١	وإنـــه أهـــل لأن يـؤكـرمـا	**		البسيط	ــــــــ
١٢	ألا طـرقـتـنـا ميّـة ابـنـة مـنـذر	**	فـمـا أرق النـيّـام إلا كـلامـهـا	الطويل	ذو الرمة
١٣	وصـاليـات ككـمـا يـؤثـفـيْـن	**		الرجز	خطام المجاشعي
١٤	إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن	**	فأودى بما تفري الضيوف الضيافن	الطويل	ــــــــ
١٥		**			

ثالثاً : فهرس المراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبى حيان – ت د / مصطفى أحمد النماس – طـ١ لسنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- الأشباه والنظائر – للسيوطى – ت د / فايز ترحيبى – دار الكتاب العربى – ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
- الأصول فى النحو – لأبى بكر بن السراج – ت / عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت – طـ١ لسنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- الانتصار – لابن ولاد – نقلاً عن هامش المقتضب للمبرد – ت أ / محمد عبدالخالق عضمة – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مصر .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف – لأبى البركات الأنبارى ـ ت الشيخ / محى الدين عبدالحميد – دار الفكر – لا ط – لا ت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام – ت الشيخ / محيى الدين عبدالحميد المكتبة العصرية – صيدا – بيروت لسنة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .
- تاج العروس فى جواهر القاموس – للزبيدى – الكويت – لسنة ١٣٦٩هـ – ١٩٦٩م .
- التذكرة – لابن غلبون – ت / أيمن رشدى سويد – طـ١ – ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – لابن مالك – ت / محمد كامل بركات – دار الكتاب العربى – القاهرة – لسنة ١٣٧٨هـ – ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح – للشيخ خالد الأزهرى – دار إحياء الكتب العربية – طبعة – فيصل عيسى البابى الحلبى – مصر .

- التصريف لأبى عثمان المازنى – بشرح المنصف – لابن جنى – ت / محمد عبدالقادر أحمد عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – طـ١ – لسنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- التصريف الملوكى – لابن جنى – ت د / ديزيره سفال – طبعة دار افكر العربي – بيروت – طـ١ – لسنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- تمهيد القواعد – لناظر الجيش – ت د / على محمد فاخر وآخرون – طبعة دار السلام – مصر – طـ١ لسنة ١٤٢٨هـ .
- تهذيب اللغة – لأبى منصور الأزهرى – ت أ / عبدالسلام هارون – مراجعة / محمد النجار – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة .
- جمهرة اللغة – لابن دريد – ت / رمزى منير بعلبكى – دار العلم للملايين – بيروت – لسنة ١٩٨٧م .
- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح – دار إحياء الكتب العربية – مصر .
- حاشية الصبان على منهج السالك على ألفية ابن مالك ت د / عبدالحميد هنداوى – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ط١ لسنة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م .
- الحجة فى القراءات – لابن زنجلة – ت / سعيد الأفغانى – مؤسسة الرسالة – طـ٥ – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- الخصائص – لابن جنى – ت د / عبدالحميد هنداوى – دار الكتب العلمية – بيروت – طـ١ – لسنة ١٤٢١هـ ٢٠٠١م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع – لأحمد بن أمين الشنقيطى – ت/ عبدالعال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – طـ١ لسنة ١٩٨١م.

- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون – للسمين الحلبى – ت / مجموعة من العلماء – دار الكتب العلمية – بيروت – طـ١ لسـنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- رصف المبانى – للمالقى – ت د / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق .
- سر صناعة الإعراب – لابن جنى – ت د / حسن هنداوى – دار القلم – دمشق طـ٢ لسنة ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- شذا العرف فى فن الصرف – للشيخ / أحمد الحمـلاوى – ت أ / عرفـات مطرجى – مؤسسة الكتب الثقافية – لسنة ١٤٢٤هـ – ١٩٩٨م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ت الشيخ / محيى الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – بيروت – لسنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- شرح أبيات سيبويه – لأبي جعفر النحاس – ت د / زهير غازى – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت – طـ١ – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- شرح أبيات سيبويه – لأبي جعفر النحاس – ت د / وهبة متولى عمر – مكتبة الشباب – طـ١ – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- شرح أبيات سيبويه – للمزرُبان السيرافى – ت د / محمد الريح هاشم – دار الجيل – بيروت – طـ١ – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- شرح الشافية – للرضي – ت / محمد نور الحسن ، ومحمـد الزفـزاف ، ومحمد محى الدين عيدالحميد – دار الكتـب العلميـة – بيـروت لسـنة ١٩٨٢م .
- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش – عالم الكتب – بيـروت – مكتبـة المتنبى – القاهرة .

- شرح تصريف ابن جنى – للمثانينى – ت د / إبراهيم البعيمى – مكتبة الرشد – الرياض – طـ١ لسنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- شرح شواهد الإيضاح – لأبى على الفارسى – تأليف / عبدالله بن برى – ت / عبيد مصطفى درويش – مراجعة / محمد مهدى علام – مطبوعات مجمع اللغة العربية – بالقاهرة – لسنة ١٩٨٥م .
- شرح شواهد الشافية – لعبد القاهر البغدادى – ت / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفراف ، ومحمد محى الدين عبدالحميد – دار الكتب العلمية – بيروت – لسنة ١٩٨٢م .
- شرح شواهد المغنى – للسيوطى – ت / محمد محمود الشنقيطى – منشورات دار مكتبة الحياة – لبنان – بيروت .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – لابن مالك – ت / رشيد عبدالحمن العبيدي – نشرلجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية – ط١ لسنة ١٩٧٧م .
- شرح كتاب سيبويه – للسيرافى – ت / أحمد حسن مهدلى ، على سيد على – دار الكتب العلمية – بيروت – طـ١ لسنة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- الصاحبى فى فقه اللغة – لأحمد بن فارس – ت / مصطفى الشويمى – منشورات مؤسسة بدران – طـ١ – ١٩٦٣م .
- القراءات السبعة – لابن مجاهد – ت د / شوقى ضيف – دار المعارف مصر – طـ٢ .
- الكتاب – لسيبويه – ت أ/ عبدالسلام هارون – الهيئة المصرية – طـ الهيئة المصرية العامة للكتاب – طـ٢ لسنة ١٩٧٧م .
- كتاب العين – للخليل بن أحمد – ت / مهدى المخزومى ، والدكتور / إبراهيم السامرائى – دار الرشيد – ١٩٨٠م .

- اللباب فى علوم الكتاب – للحنبلى – ت / عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض – دار الكتب العلمية – طـ١ لسنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- لسان العرب – لابن منظور – ت / حامر أحمد حيدر – مراجعة / عبدالمنعم خليل إبراهيم – دار الكتب العلمية – لبنان طـ١ ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات – لابن جنى – ت / محمد عبدالقادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – طـ١ لسنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز – لابن عطية الأندلسى – ت / عفيف عبدالسلام عبدالشافى محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – طـ٢ – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- المخصص – لابن سيدة – الناشر : دار الطباعة الكبرى – الأميرية .
- مسائل الخلاف الصرفية بين سيبويه فى الكتاب والمبرد فى المقتضب – للباحثة – مجلة الزهراء – العدد الرابع والعشرون – كلية الدراسات الإسلامة والعربية للبنات – بالقاهرة .
- المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل – ت / محمد كامل بركات .
- مغنى اللبيب – لابن هشام – ت / محمد محى الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – صيدا – لبنان – ١٩٨٧م .
- المفردات فى غريب القرآن – للراغب الأصفهانى – ت / محمد خليل عيتابى – دار المعرفة – بيروت – طـ١ لسنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية – لمحمود بن أحمد العينى – مطبوع خزانة الآدب – لا طـ ، ولا ت .
- مقاييس اللغة – لابن فارس – ت أ / عبدالسلام هارون – دار الفكر – لسنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

- المقتضب – لمحمد بن يزيد المبرد – ت أ / محمد عبدالخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – جمهورية مصرالعربية – لسنة١٣٩٩هـ
- الممتع فى التصريف – لابن عصفور – ت / فخر الدين قباوة – دار المعرفة – بيروت – طـ١ لسنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- المنصف – لابن جنى – على تصريف المازنى – ت / محمد عبدالقادر أحمد عطا – دار الكتب العلمية – لبنان – طـ١ ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك – ت د / عبدالحميد هنداوى – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – طـ١ لسنة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- النشر فى القراءات العشر – لابن الجزرى – ت الشيخ / زكريا عميران – دار الكتب العلمية – بيروت – طـ٢ – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- النكت فى تفسير الكتاب – للأعلم الشنتمرى – ت / رشيد بلحبيب – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – المملكة المغربية لسنة١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع – للسيوطى – مكتبة الخانجى – لسنة ١٣٢٧هـ .